من يمثل الأقباط
الدولة؟ أم البابا؟



جمال أسعد عبد الملاك

من يمثل الأقباط
الدولة؟ أم البابا؟

جمال أسعد عبد الملاك

الإهداء

إلى أحبائى...

هايدى.. ماريان... جون... شادى... مى..

من أجل الأمل فى جيل مثقف... مستنير.. وطنى.

مقدمة

فى أبريل ١٩٩٢، حدثت مذبحة بشرية بمنشية ناصر بقرية صنبو التابعة لمركز ديروط بمحافظة أسيوط، وبعدها تفجرت أحداث وتتابعت مواقف مثيرة لمشاعر الأقباط والمسلمين فى تلك الفترة، مما جعل كل كاتب وصحفى ومفكر ومثقف يدلى بدلوه، ويطرح أفكاره، ليس فقط بخصوص تلك الحادثة الغريبة على شعب مصر، بل امتد الحديث إلى العلاقة بين الأقباط والمسلمين.. تتابعت الآراء وتدفقت الأفكار، كل واحد يعبر عما بداخله ويوضح ما يؤمن به ويحاول أن يقنع الآخرين بما يعتنق من آراء وأفكار.

وفى هذا المناخ لاحظت ورصدت أن ما أطلق عليه «فتنة طائفية» هو ادعاء لم يوجد ولن يوجد فى مصر بإذن الله.

ولكن لوحظ أن الجميع يسلك سلوكا طائفيا، ويفكر بطريقة طائفية، لدرجة أن هذا السلوك وذاك الفكر أصبح تراثا طائفيا يعشش فى ضمير كل منا، ومن ثم فقد لاحظت أن كل طرف يعبر عن آرائه ليؤكد أنها هى الحقيقية، وأن فكره هو الصحيح، وبالتالى أصبح كل طرف سواء من المسلمين أو من الأقباط، وسواء كان النقاش بين مسلم مع مسلم أو قبطى مع قبطى أو العكس، أصبح كل طرف يحاول أن يعالج القضية من منطلق أنه لا يخطىء، وأن الطرف الآخر هو المخطىء والمتهم والعكس صحيح.

ومن هنا أصبحت كل المعالجات بهذا القياس تعبر عن معالجة طائفية ومتحازة، إذ لايصح أن تكون معالجتنا لهذه المشكلة قاصرة إلى هذا الحد أو أحادية الصورة، أو أن نفصل المشكلة عن جذورها التاريخية، حيث إن المناخ الطائفى ليس وليد اللحظة أو ابن العصر الحديث، فهو مناخ ذو جذور تاريخية ضاربة فى أعماق التاريخ، وقد ظل التعامل مع هذه الجذور يتم صعودا وهبوطا مؤثرا فى الظروف الموضوعية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك فى كل مرحلة على حدة. ولكن يظل المناخ الطائفى قابعا فى الضمير لايحركه سوى حدث أو سلوك أو فكر طائفى آخر.

ومن هذا المنطلق يصبح كل طرف مسئولا - بقدر - عن هذا السلوك وتلك الأفكار، يمكن أن تكون المسئولين بدرجات متفاوته، وبطريق مباشر أو غير مباشر، ولكن الجميع مسئول والكل مشارك فى تأجج هذا المناخ.

ومن هنا أردت أن أتقدم بهذا الكتاب الذى يحمل وجهة نظر متواضعة، إسهاما فى توضيح جذور وأسباب ذلك المناخ الطائفى، غير زاعم - ولن أكون كذلك أبدا - أن هذه الرؤية صحيحة كل الصحة، أو أنى أقدم الحل الناجع، لأن أحدا لا يملك الحقيقة وحده.

لكنها وجهة نظر من سياسى مصرى منطلق من قاعدة واحدة هى حب مصر، لأن مصر هى الملاذ والملجأ بعد الله - سبحانه وتعالى - وأرضها هى التى تجمع كل الأطراف متمتعين بخيراتها.

وأدعو الجميع إلى نبذ الفكر والسلوك الطائفى، وإلى أن يعالجوا الأمور

بمنطق المصرية لا بمنطق الطائفية البغيض. وهذا لن يتم إلا من خلال تربية مصرية يغلفها ويقف على رأسها التربية الإسلامية للمسلم والتربية المسيحية للمسيحى كدين.

وقد أردت أن أناقش قضية سلبية الأقباط ودور الكنيسة فيها من منطلق قبطيتى وانتمائى للكنيسة القبطية التى تربيت وتعلمت وتكونت شخصيتى بداخلها «توضيح هذا فى حديثى بالشعب عام ١٩٨٧ أثناء وجودى عضوا بمجلس الشعب»، أى من منطلق مواجهة الحقائق ومواجهة الأخطاء، لأن السكوت عن الخطأ خطيئة، و(الساكت عن الحق شيطان أخرس)، وتراكم الأخطاء سيؤدى - بلاشك - إلى انفجار لا يعلم مداه إلا الله. وفى هذا الشأن أضع أمام ناظرى آيات الإنجيل المقدس التى تقول: ليكن كلامكم نعم.. نعم.. لا.. لا، وما زاد على ذلك فهو من الشرير. أيضا ما قاله يسوع المسيح للتلاميذ: «أنتم ملح الأرض فإذا فسد الملح يلقى خارجا ويداس بالأقدام». وقد رأيت أن يشتمل هذا الكتاب بعد ذلك على مجموعة منتقاة من المقالات الى تشرفت بكتابتها فى الصحف، وتلك المقالات تكمل وجهة نظرى فى هذه القضية.

وفقنا الله جميعا للوصول إلى الحق، فالله هو الحق.

وفقنا الله للعمل من أجل مصر.. كل المصريين.

جمال أسعد عبد الملاك

قراءة فى التاريخ

مقدمة:

عاش شعب مصر طوال تاريخه الذى يضرب بجذوره إلى ماقبل التاريخ، كشعب ذى صفات نادرة. وهذا الشعب العظيم صاحب التاريخ المجيد والطويل والممتد فى دروب الزمان قد اكتوى بنار الكثير والكثير من الحملات والغزوات الاستعمارية، وتوافدت عليه حضارات وحضارات، وكانت النتيجة دائما لصالح شعبنا العريق، فقد استفاد من كل الأزمات والملمات والاضطهادات، حتى أصبحت شخصية المصرى مثالا للصبر والجلد.

كما أن هذا الشعب قد احتوى واختزن كل الحضارات التى مرت به، وظل هو هو شعب مصر العظيم الذي استفاد واستنار من كل مامر عليه،

مكتسبا صفاته ومميزاته الخاصة كشعب ذى تاريخ عريق.

عرف مصر الحضارات: الفرعونية والرومانية واليونانية والقبطية ثم الإسلامية، وبناء على ذلك أصبح المصرى تتاجا وثمرة مجسدة ورمزا حيا لكل هذه الحضارات مجتمعة، وأصبح المصرى هذا التجسد الحى للتاريخ على مر العصور. وبالرغم من كل ذلك يظل المصرى محتفظا بذاته وعاداته وتقاليده وتاريخه، مما جعل من مصر بحق مقبرة للغزاة، تستطيع أن تصد كل الغزوات مهما طالت واستطالت، ومهما كانت المعاناة واشتد الاضطهاد.

تخرج مصر من كل ذلك مصر العريقة المنتصرة، وتبقى بعد ذلك استنارة الشعب المصرى، هذه الاستنارة المستمدة من تاريخها العريق، كشعب منفتح على الحضارات الأخرى، وقادر على الاستفادة منها، وغير منغلق على ذاته.

إنها قدرة الشعب المصرى على طرد المستعمر، وفى نفس الوقت قدرته على امتصاص أى تقدم وأية حضارة يمكنه أن يستفيد منها، من بين ماوفد عليه من حضارات غازية أو مستعمرة.

نظرة للتاريخ

إن التاريخ هو مجموعة أحداث وحودات وشخصيات، منها البطل ومنها الخائن، منها الظالم ومنها المظلوم، منها الثائر ومنها المستكين، وتظل هذه الأحداث والشخصيات والوقائع والحكايات متواترة عبر الزمان فى شكل

حكايات متواترة أو كتب أو تراث أو آثار، لكن ذلك ليس هو الجانب الوحيد للتاريخ، فالتاريخ الحقيقى والمعاش هو ذلك التاريخ الذى يحمل وجهات النظر وتعدد الرؤى، فإذا كان الحدث التاريخى واحدا لا تغير فى وقائعه، فإن النظرة الذاتية لتحليل الحدث تختلف بالقطع من شخص إلى آخر، ومن زمن إلى زمن آخر، كما تختلف فى تحليلها من وجهة نظر جماعة أو طائفة إلى جماعة أو طائفة أخرى، وعلى هذا نريد أن نستقرىء بعض منحنيات التاريخ ومنعطفاته والتى تدلنا على جانب آخر من جوانب التاريخ المتعددة، فمثلا: قد ينظر شخص ما إلى واقعة تاريخية من زاوية الأشخاص، بينما ينظر إليها شخص آخر من زاوية المكان أو الزمان، أو من زاوية السياسة أو الفن أو الدين.. إلخ، ومن ثم: فمن المفروض أن تكون نظرتنا للتاريخ ووقائعه من خلال نظرة شمولية لا نظرة أحادية قصيرة.

الكوب ملىء إلى نصفه بالماء، هذا مانريد أن نقوله، هو ليس فارغا، كما أنه ليس ممتلئا، إنه بالتحديد «نصف مملوء، ونصف فارغ»، وهذه هى النظرة الشمولية للتاريخ.

طائفية التاريخ

وعلى هذا القياس فإن المشاكل السياسية والاقتصادية والطائفية التى نعيشها الآن ليست وليدة الصدفة أو اللحظة، وليست وليدة ممارسات آنية أو

حاضرة، بل بكل تأكيد أن للمشكلة الطائفية جذورا تاريخية ممتدة فى أحضان الزمن، ويضاف إلى ذلك أسباب أخرى حديثة. ونحن الآن نريد أن نستقرئ بعض الوقائع التاريخية التى أثرت، والتى نتج عنها فكر وممارسات طائفية ساهمت فى خلق مناخ طائفى أصبح تراثا يكمن فى ضمائرنا، ويظهر صعودا وهبوطا حسب الظروف الموضوعية التى تحدث عبر الزمان والمكان، ليصبح هذا التراث مناخا طائفيا عاما، ولاشك أن هناك جزءا ليس بالقليل من هذا المناخ يتكون من الموروثات التى ورثناها عبر التواتر والحكايات المسموعة أو المكتوبة، حتى أصبح هذا الموروث جزءا من تربية خاطئة وسلوكا وفكرا طائفيا خاطئا. ذلك الجزء الموروث لاشك هو فى الجانب السلبى، حيث إن هذا الموروث الطائفى يتناقض مع طبيعة شعب مصر التى تتسم بالسماحة والحب. ولكن وبكل الصراحة والوضوح فإنه لحل أية مشكلة لابد من الوصول إلى جذورها التاريخية وروافدها الحديثة، إلى جذورها المنظورة وغير المنظورة، حتى يمكن توصيف المشكلة توصيفا صحيحا، ثم توصيف العلاج توصيفا سليما بالتالى. ومن ثم وجب علينا أن نقرأ بعض الوقائع التاريخية، حيث لا نقصد أن نقول إن تاريخ مصر هو تاريخ طائفي - حاشا وكلا - ولكنها الظروف الطائفية التى نعيشها والأفكار المتوارثة بين أبناء الشعب المصرى والمتواترة بين أبنائه مثل: إن

الأقباط لا ينتمون إلى مصر، بل ينتمون إلى المستعمر الغربي! حيث إن الدين المسيحي يجمع الاثنين..!! وماإلى ذلك من أفكار راسخة لدى البعض.
فمن هذا المنطلق وجب علينا أن نعيد قراءة التاريخ بنظرة شمولية، لكي نؤكد أن الوقائع التاريخية التي تم استخلاص النتائج منها بهذا الشكل هي نتائج أخذت واستنتجت من خلال نظرة أحادية، ولهذه الأسباب أردنا أن نمر سريعا - عبر رحلة سريعة - على بعض الوقائع والحوادث التاريخية التي تم استخلاص النتائج الطائفية من خلالها، مؤكدين أن الشعب المصري - ومنه الأقباط - شعب وطني محب ومناضل ومضح من أجل مصر، وإذا كان هناك بعض الخونة أو العملاء فهذه النماذج لم ولن يخلو منها التاريخ منذ الأزل وإلى الأبد.

والآن إلى رحلة عبر التاريخ لنستوضح جذور الطائفية، ثم نناقش الأسباب الحديثة والآنية، وهي:

١- السلوك الطائفي للحكومة.

٢- الجماعات الدينية التي تستخدم العنف المسلح.

٣- عزلة الأقباط ودور الكنيسة.

أولا: الجذور التاريخية

مصر قبل الفتح الإسلامى:

جاءت المسيحية إلى مصر مبكرا على يد أحد أبنائها (وهو القديس مرقص الرسول)، الذى عاد بعد سنوات قليلة من صلب معلمه ليكتب الإنجيل الذى يحمل اسمه، حيث أسس أول كنيسة فى التاريخ، وكانت غرفة فى بيت القديس مرقص، تطورت بعد دخول المصريين فى المسيحية.

ولذلك تعتبر كنيسة مصر أول كنيسة فى التاريخ، ومع ذلك انفردت الكنيسة المصرية بأنها الكنيسة المجاهدة التى ذاقت آلاما وعذابات سجلها التاريخ بحروف من نور، مثبتا أن شعب الكنيسة المصرية - أى المصريين - هو الشعب الذى ضرب المثل بقوة إيمانه وبعظمة تضحيته فى سبيل هذا الإيمان. وقد واجه المسيحيون فى مصر كثيرا من الاضطهادات، خاصة فى العصر الرومانى على يد ديوكليتان (٢٤٥ - ٣١٣م)، الذى كان منطلق تعذيبه للمسيحيين فى مصر أنهم رأس الحية لهذا الدين الجديد. وفى ظل هذا الاضطهاد الذى عاناه المسيحيون فى مصر قدمت الكنيسة القبطية للعالم نظام الرهبنة، وكان أول مؤسس لهذه الرهبنة هو القديس «أنطونيوس» الذى سمع كلام سيده وباع كل ما يملك وأعطاه للفقراء. وظل الرومان يقاتلون المصريين لإجبارهم على أن يقبلوا مذهبهم، وكان هدفهم إخضاع مصر، ووقفت مصر بأبنائها ضد روما وبيزنطة، سواء كانت

الامبراطورية وثنية أو مسيحية.

دور الانبا أثناسيوس فى الكنيسة:

وفي عام ٣٢٦م انتخب الأنبا أثناسيوس بطريركا وكان عمره ٢٧ عاما فقط، وقد لعب أثناسيوس الرسول دورا مهما في وضع أصول تميز الكنيسة المصرية، كما ساهم في تشكيل الخريطة الدينية والفكرية والسياسية للعالم المسيحى، ولكل هذه الأسباب اضطهده الامبراطور الرومانى وطارده مطاردة عنيفة. وبالرغم من أن أثناسيوس ظل على كرسيه ستا وأربعين سنه، فقد قضى أكثر من عشرين عاما منفيا وطريدا، حماه خلالها الشعب المصري وتستر عليه، بالرغم من أن كثيرين من الذين حموه تعرضوا للموت. وظلت الكنيسة المصرية تتمسك بعقيدتها الأرثونكسية المستقيمة الرأى حتى جاء عام ٦٢٣م.

الفتح العربى والانبا بنيامين:

وفى عام ٦٢٣م انتخب الأنبا بنيامين وجلس على الكرسى البابوى، وقد تزامن انتخابه مع غزو الفرس لمصر.

لم يتعرض الفرس للكنيسة ولا للمواطنين، وقد تحفظت الكنيسة تجاههم بالابتعاد عن سلطات الغزو. وبعد عشر سنوات عاد إمبراطور بيزنطة هرقل وغزا مصر وطرد الفرس، وحاول - استغلالا للنصر - توحيد الكنيستين

المصرية والبيزنطية، ولما لم تفلح محاولته، حاول تعيين بطريرك جديد يقوم فى نفس الوقت بأعمال نائب الملك. وأصبح بنيامين كأثناسيوس وديسقورس - منفيا مطاردا لاجئا فى بلده، محتميا بفلاحى مصر وبسطائها.

دخول عمرو بن العاص إلى مصر:

فى عام ٦٣٩م وفى هذا المناخ وتلك الظروف، دخل عمرو بن العاص على رأس قوة قوامها حوالى أربعة الاف فارس، ويصف المؤرخ القبطى «ساويروس ابن المقفع» دخول عمرو بن العاص إلى مصر قائلا: «كتب عمرو إلى عمال مصر كتابا يقول فيه: الموضع الذى فيه بنيامين بطريرك النصارى له العهد والأمان والسلام من الله، فليحضر آمنا مطمئنا ويدير حال بيعته وسياسة طائفته»، ثم يصف لنا الرجلين قائلا: «فلما رآه عمرو - أى بنيامين - أكرمه وقال لأصحابه إن فى جميع الكور التى ملكناها إلى الآن ما رأيت رجلا يشبه هذا. ثم التفت عمرو إليه وقال له: جميع بيعك ورجالك اضبطهم ودبر أحوالهم».

ودخل الإسلام مصر وأصبحت اللغة العربية هى اللغة الرسمية بدلا من اللغة القبطية، وهنا يقول محمد حسنين هيكل فى كتابه «خريف الغضب»: (مما يلفت النظر حقيقة أن الحكم والحضارة الرومانية والهلنسيتة حكمت مصر أكثر من ألف سنة، غير أنها لم تستطع أن تنفذ إلى صميم الشعب

المصرى، بينما لم تكد تمضى أكثر من أربعة قرون بعد الفتح العربى حتى أصبحت مصر عربية فى كل شيء).

تراث وتقاليد مشتركة:

وتلت هذه الفترة حياة لا يعكر صفوها اضطهاد واضح، أو معاملة سيئة يمكن أن يتوقف عندها التاريخ. وينقل «مصطفى الرافعى» فى كتابه «من روائع حضارتنا» رواية المقريزى فى خططه عندما احتفل الناس فى عهد الإخشيديين احتفالا كبيرا بعيد الغطاس، ووصف الاحتفال الذى جرى فى عام ٣٣٠هـ: «حيث جلس محمد بن طفج الإخشيدى بقصره المختار فى جزيرة المنيل وقد أسرج حوله ألف قنديل، وجاراه الشعب فأوقد المشاعل والقناديل والشموع، وزخرت القوارب بآلاف النصارى والمسلمين، ولم يبق من كثرة الناس موضع لقدم على أسطح الدور وشواطىء النهر، ولبس الجميع أحسن ما عندهم من الثياب وأبهجها، وأخرجوا الكثير من المأكل والمشرب ووضعوهما فى أوانى من الفضة والذهب، وكانت ليلة لم تغلق فيها الدروب، وغطس معظم الناس اعتقادا منهم أن الاستحمام ليلة الغطاس أمان من المرض وإبراء من الداء»، وكان هذا نموذجا فريدا للعلاقة الطيبة التى ربطت عنصرى الأمة.

وظلت مصر تحكم بحاكم يتم تعيينه فى البداية من الخلفاء الراشدين بعد

الفتح الإسلامى وحتى عام ٦٦١م، ثم عن طريق الخلفاء الأمويين حتى عام ٧٥٠م، ثم بواسطة الخلفاء العباسيين بعد ذلك، ثم الخلفاء الفاطميين الذين أقاموا نظام حكم مباشر لحوالى قرنين من الزمان «٩٦١ - ١١٦١م».

العلاقة مع الاقباط:

وخلال هذه الأنظمة من الحكم لم تكن العلاقة بين الحاكم والمحكومين من الأقباط على مايرام، كما أن العلاقات المتأزمة اتسمت ببعض الخشونة والجفاء وبعض أنواع الاضطهاد، حيث كانت هذه السلبيات تأتى من الحاكم ضد الاقباط، مما جعلها تنسحب بالسلب على علاقة الشعب: مسلمين وأقباطا.

الحكم الفاطمى:

كانت معاملة أهل الذمة فى مصر - قبل الفاطميين - قد خضعت للتعليمات السياسية والاقتصادية التى مرت بها الدولة، وكانت معاملة بعض الحكام للأقليات خشنة وقاسية، إلى أن حدثت التغيرات الواضحة تحت حكم الفاطميين الشيعة، لأنهم كانوا - إلى حد بعيد - مستقلين عن الدولة السنية فى بغداد، فقد نشأت فيما بينهم علاقة منافسة سياسية ودينية، ولم يكن فى إمكان الفاطميين - طبقا لذلك - الاعتماد على تأييد المسلمين السنة فى مصر، مما يفسر النفوذ المتزايد للعناصر غير المسلمة فى العصر الفاطمى.

وبذلك لم يكن التاريخ الإسلامى صفحة بيضاء ناصعة فى مجال التعامل مع الأقباط، وتعرض الأقباط خلال تلك الفترة الطويلة لكثير من الاضطهاد والمعاملة غير الحسنة، والتى تتعارض مع مبادىء الاسلام فى التعامل مع غير المسلمين، أيا كانت هذه المعاملة: سواء من بعض الأفراد المسلمين، أو الحكام المسلمين. وكانت هناك بعض التصرفات التى توقف عندها التاريخ، تلك التصرفات التى تحسب فى الجانب السلبى فى مجال العلاقات بين المسلمين والأقباط. وهذا لا يعنى بأية حال من الأحوال أن هذه المنحنيات التاريخية التى تحمل صورة من صور العلاقات غير الحسنة، كانت هى الجانب أو الزاوية الأحادية التي يجب أن ننظر منها ومن خلالها إلى التاريخ المصرى، فما حدث له جانبه السلبى والاخر الإيجابى.

الحملة الصليبية:

جاءت الحملة الصليبية إلي المنطقة بعد خمسمائة عام من الفتح العربى لمصر زاعمة أنها إنما جاءت من أجل حماية الأقليات وحماية بيت المقدس، ومع ذلك لم يظهر الأقباط أى تعاطف أو تعاون مع الحملة الصليبية التى جاءت رافعة شعار الصليب، بل اعتبر الأقباط أن هزيمة الصليبيين عقاب من الرب بسبب هرطقة الكنيسة الغربية، ورفضوا ادعاء الصليبيين بحماية الأقليات المسيحية فى الشرق، مع العلم بأن الصليبيين لم يسمحوا للمسلمين

ولا للأقباط بزيارة بيت المقدس. وهنا - ولهذا التداخل - حيث إن الغازى والمستعمر يرفع شعار الصليب ويناوىء بحماية الأقليات والأقباط منهم، أصبح الوضع محرجا وحساسا فكان الاشتباه فى ولاء الأقباط، وسادت الشكوك لدى الدولة الإسلامية تجاه الأقباط، وبالرغم من ذلك فقد أكد الأقباط تمسكهم بوطنهم وحماية استقلاله. ولكن لاشك أن هذه الحرب قد خلقت الكثير من الشكوك والظنون والأفكار، وأصبحت هناك حساسية تاريخية بين الإسلام والمسيحية نتيجة لها، حتى أصبح مصطلح «الصليبيين» كثيرا ما يستعمل استعمالاً خاطئا ومسيئا للأقباط، وإن كان يستعمل استعمالا صحيحا أيضا.

لقد بدأ مصطلح «الصليبيين» مصطلحا سياسيا يدين الحملة الصليبية التى جاءت ترفع شعار الصليب وحماية الأقليات وبيت المقدس، وكانت هذه الشعارات شعارات زائفة، حيث إن الحملة لم تكن تقصد ذلك على الإطلاق، بل كان الهدف هو الاستيلاء على بلاد المسلمين واستعمارها. ومن هنا أصبح مصطلح الصليبيين هو مصطلح سياسى يمكن أن يطلق على أى اتجاه يرفع شعارا ويقصد أهدافا أخرى لا تتماشى ولا تتطابق مع الشعار المرفوع، كما أن مصطلح الصليبيين له جانب آخر دينى، يستعمل هذه الأيام من جانب قطاعات كثيرة ويقصد برفعه أحيانا اتهام الصليبيين «أى المسيحيين» بالاستعمار والاستغلال، وذلك حينما تقوم إحدى الدول

الاستعمارية الغربية بالاعتداء على أى بلد أو أى مصلحة تخص العرب والمسلمين، مما يجعل استعمال هذا المصطلح استعمالا فى غير موضعه، حيث إن بلاد الغرب التى تدين بالمسيحية ليست بالضرورة أن تكون تصرفاتها تتسق مع القيم المسيحية تماما، بل العكس صحيح، حيث إن هذه الدول لا يعنيها الدين المسيحى من قريب أو من بعيد بقدر ما تعنيها مصالحها الذاتية، سواء كانت هذه المصالح تتناقض مع مسلمين أو مسيحيين. ومن هنا أصبح المصطلح يستعمل الآن من منطلق تاريخى كامن فى اللاشعور، مفجرا مشاعر طائفية سلبية خاطئة لدى كل من المسلمين والمسيحيين، رغم أن الأقباط هم عرب مصريون، مصلحتهم مع مصلحة وطنهم ضد أى مستعمر أو غاز أيا كانت ديانته أو معتقداته، وعلى ذلك فإن مصطلح الصليبيين لو استعمل استعمالا سياسيا فنحن معه، ويمكن أن نستعمله: مسلمين ومسيحيين، فهو يحمل مدلولا تاريخيا، ولكن استعماله من منطلق دينى يسيىء إلى أقباط مصر ووطنيتهم، حيث يخلط بينهم وبين مصالح المستعمرين، وعلى الجانب الاخر فهو إساءة للدين المسيحى الذى يقع عليه الظلم عند استعمال المصطلح بمفهوم دينى، فالمسيحية بقيمها ومبادئها ضد الاستعمار والاستغلال للفرد والدول، بكل أنواعه وأشكاله.

ونعود إلى أحضان التاريخ مرة أخرى، حيث إن الظروف والعلاقات قبل الحملة غيرها بعد الحملة، وبعد ستة قرون من الحملة الصليبية لم تحدث

أحداث أو وقائع فى مثل مستوى وأهمية الحملة الصليبية لكى تؤثر سلبا أو إيجابا. ولكن لاشك - ولا أحد يستطيع أن ينكر- أن عددا من الحكام المسلمين قد فرضوا سياسة العزلة على الأقباط، وقد كان هذا رد فعل لما خلفته الحملة الصليبية، ونتيجة لتلك العزلة اقتصر نشاط الأقباط فى تلك الفترة - فترة حكم المماليك - على مجالات جمع الضرائب والأنشطة المالية والحسابية، وامتدادا لهذا المناخ جاء الحكم العثمانى.

الحملة الفرنسية:

ويمر بنا التاريخ، ونخوض فى بحاره بقارب المصرية المخلصة والوطنية الصادقة، وبنظرة فاحصة شاملة بعيدا عن النظرة الطائفية. ونأتى إلى منحنى آخر لاشك أنه قد أثر تأثيرا سلبيا على العلاقة بين المسلمين والأقباط، حيث إن هذا الحدث له دلالات كثيرة وعميقة، وكان عام ١٧٩٨م، حين نزل نابليون شواطىء الاسكندرية وصولا إلى مصر. وإذا كان لهذا الحدث دلالة سياسية وعلمية وحضارية فنحن نرصد هذا الحدث الآن من زاوية أخرى، فعند وصول الحملة إلى مصر تميز موقف الأقباط من الحملة برد فعل متحفظ تجاه سياسة نابليون، إلا أن نابليون عندما قرر أن يبنى نظاما حكوميا محليا استعان بالأقباط فى الوظائف ذات الطبيعة المالية والحسابية مثله مثل حكام مصر وأمرائها طوال الحقب الماضية، فلقد كان

الأقباط ذوى خبرة كبيرة فى مجال الشئون الإدارية، وقد قام بتعيين المعلم «جرجس الجوهرى» الذى كان يشغل وظيفة مهمة فى نظام الحكم المملوكى، فقد كان مفتشا إداريا عاما لمصر كلها.

وهنا، وأثناء الحملة، وقع حادث مهم لا يمكن تجاهله، حيث كان له بعض الأثر السلبى، بالإضافة للآثار السلبية الأخرى فى مجال العلاقة بين المسلمين والأقباط والتى خلفتها الحملة الصليبية.

موقف الجنرال يعقوب:

تعاون رجل يدعى «الجنرال يعقوب» مع الحملة الفرنسية، وقام بتشكيل ما يسمى بالفيلق القبطى من الأقباط، وقد اتخذ هذا الجنرال للفيلق زيا عسكريا يشبه الزى العسكرى الفرنسى، وقد وضعوا أنفسهم فى خدمة الغزاة، وأصبح الجنرال يعقوب فيما بعد قائدا عسكريا مساعدا للجنرال «ديزييه» على رأس قوة طاردت «مراد بك» فى الصعيد، وكان هذا الحادث - ومازال - حادثا ريض فى أعماق الشعب المصرى، حيث أصبح دليلا تاريخيا لدى المصريين المفسرين للتاريخ تفسيرا طائفيا، يقدمونه كدليل إدانة ضد الأقباط على عدم ولائهم لوطنهم مصر، ومساعدتهم وولائهم للمستعمر الغربي المسيحى.

لاشك أن هذا الموقف موقف خيانة وعمالة من هذا الجنرال الخائن لبلده،

صاحب النظرة الضيقة الذى دفعته مصالحه الخاصة والذاتية لارتكاب هذه الخيانة، ومثل هؤلاء الأشخاص لن يخلو منهم زمان ولا مكان، فكل البلاد وكل الشعوب على مر التاريخ كان - وسيكون - منهم الخائن والوطنى، والحمد لله أن الوطنيين غلبة وكثرة، فماذا كان موقف الأقباط والكنيسة من هذا الجنرال؟

موقف الاقباط والكنيسة من الجنرال يعقوب:

لقد كان معظم الأقباط معارضين كل المعارضة لسياسة الجنرال يعقوب، بل إن بطريرك الأقباط قد أعلن معارضته ليعقوب فى الوقت الذى كان راضيا فيه عن دور المعلم «جرجس الجوهرى»، وقد وصل الخلاف بين البطريرك ويعقوب إلى درجة أن يعقوب حاول أن يقتحم مقر البطريركية ممتطيا جواده شاهرا سيفه، ولم يستطع يعقوب أن يبقى بمصر عند انسحاب الفرنسيين بل انسحب معهم، وقد توفى فى وسط البحر ولم يصل إلى بلد اخر غير مصر. لاشك أن هذا الحادث قد خلق شرخا فى العلاقة بين المسلمين والأقباط من خلال النظرة الأحادية لهذه الحادثة. ولكن عندما ننظر إلى مجموع الأقباط وموقفهم من الحملة الفرنسية وموقفهم من فعلة الجنرال يعقوب، ومشاركة الأقباط فى ثورات القاهرة ضد الحملة الفرنسية، عند ذلك تضع هذه الحادثة فى موقعها الصحيح. ومن هنا دخلت مصر فى بداية دولة

عصرية فى مجال الصناعة والزراعة والتعليم، وكانت الدولة الحديثة وكانت القومية المصرية.

محمد على باشا:

وصل محمد على إلى حكم مصر عام ١٨٠٥م، وكان فضل محمد على كبيرا، حيث كشف للشعب المصرى - بقصد أو بدون قصد - الوعى بالمصرية، ففى عهد محمد على وعن طريق تحقيق أهدافه السياسية في خلق دولة عصرية يستطيع أن يسيطر بها على الدول المجاورة مكونا امبراطورية كبيرة، كان هذا الأمل هو المفتاح الذى فتح الطاقات الكامنة للمصريين،وهم كانوا لا يملكون من أمرهم -وهم فى بلدهم- شيئا، فالحياة السياسية كانت ملك العثمانيين والمماليك لا المصريين، وكانت أدوات السلطة تتمثل فى الوالى والديوان والمماليك، وليس للمصريين أية سلطات تذكر. وقبل أن يأخذنا التاريخ إلي أغواره ودهاليزه لابد أن نقف عند أخطر وأعظم منحنى تاريخى.

وضع الاقباط قبل محمد على:

ما هو حال الأقباط عندما جاء محمد على إلي الحكم؟

لا شك أنه من خلال ما عرضناه سابقا وسريعا، تبين أن هناك ظروفا تاريخية أدت إلى قسوة بعض الحكام على الأقباط واضطهادهم، كذلك المناخ

العام الذى خلفته الحروب الصليبية وبعدها الحملة الفرنسية، والتى أعادت إلى الأذهان مرة أخرى مفاهيم الحروب الصليبية، وهى مفاهيم لم تتلاش بل ظلت كامنة فى الأذهان والنفوس، وكان المارد الكامن فى الأعماق يخرج وقت الأزمات.

القيود التى فرضت على الاقباط:

فُرضت على الأقباط قيود منها: ضريبة الجزية والتى كانت تسمى الجوالى، ومعها كانت تفرض غرامات، مثل الغرامة التى كانت تدفع لإقامة جنازة كبرى لأحد الأقباط، ولأنها غرامة فرضت فى ظروف حزينة فقد تركت اثارا سيئة فى نفوس الأقباط، كما تم فرض غرامة على الأقباط عند زيارتهم للأراضي المقدسة، كذلك فقد فرض عليهم عدم اختيار لون غير الأزرق لملابسهم، ثم تغير اللون إلى الأسود، وكذلك كان لون عمائمهم هو الأزرق، وكان محرما عليهم لبس الجوخ والملابس والأحذية الثمينة والغالية، كما فرض عليهم عدم ركوب الخيل وكانوا يركبون الحمير على جانب واحد، وبعد ذلك منعوا من ركوب أية دابة حتى الحمير، كما فرض عليهم -عند دخولهم الحمامات العامة- أن يضع القبطى جلاجل فى رقبته، ووصل الأمر إلي إثبات تلك المعاملة فى الوثائق الرسمية، حيث كانت وثيقة دفن المتوفى القبطى يذكر فيها:«يصرح بدفن الكافر ابن الكافر الذمى ابن الذمى

الزنديق ابن الزنديق فلان الفلانى»، ووصل الأمر إلى غاية السوء فى عهد «حسن باشا» فى عام ١٥٨٠-١٥٨٢م.

هكذا كان وضع الأقباط عند تولى محمد على حكم مصر.

محمد على والأقباط:

كان محمد على بانى مصر الحديثة ومؤسس الدولة العصرية فى مجال الصناعة والزراعة والتعليم مصلحا، وقد انعطف علي يديه مسار التاريخ المصرى الحديث إلى حيث يجرى على دربه إلى اليوم، وقد حاول محمد علي الاعتماد علي المصريين دون غيرهم نتيجة للتصفيات السياسية والجسدية، رغم مناهضة المماليك والألبان وزعماء المصريين له.

وقد خلا له - وحده - الجو دون منازعة من أية قوى أخرى، فكان الاعتماد على العنصر البشرى المصرى بما فيه الأقباط، فقد أبقى«محمد على» على دور الأقباط التقليدى فى إدارة شئون المالية والضرائب والجباية، وبهذا لم يفعل شيئا مختلفا عن الذين سبقوه، حيث لم يكن هناك أقباط فى الجيش، ولكن «محمد على» لم يكن يفصل فصلا كاملا بين الخدمة المدنية وبين الخدمة العسكرية، لذا جاء نظامه على نمط بناء مؤسسة واحدة مدنية عسكرية، وانطبعت جميع الوظائف المدنية بالطابع العسكرى.

المسلمون والاقباط فى عهد محمد على:

وفى ذلك الوقت لم تظهر فوارق حادة بين المسلمين والأقباط تضاف إلى المناخ الطائفى السابق، وقد جاء فى تقرير «جون بورنج» - المبعوث الإنجليزى - والمرسل إلى وزير خارجية بريطانيا عام ١٨٣٧م «إن التسامح قد خطا خطوات فسيحة فى السنوات الأخيرة، وأن الفوارق بين المسلمين والمسيحيين آخذة فى الاختفاء، وأن المسيحيين يرقون إلى أرفع المناصب فى الدولة (كان يوجد مأمير أقباط) ولا يوجد من يتعرض لأقل مضايقة بسبب عقيدته الدينية».

عصر سعيد باشا وإلغاء الجزية:

جاء سعيد باشا إلى الحكم وكان يرغب فى الحد من المشاركة التركية فى جميع المجالات، وقد أزاح فى النهاية العقبة الأخيرة لتوحيد المجتمع المصرى وتحقيق تكامله عندما قرر السماح للأقباط بالخدمة العسكرية فى الجيش المصرى، وألغى - فى الوقت نفسه - فى سنة ١٨٥٥م ضريبة «الجزية» على غير المسلمين، وكان منطقه فى ذلك أن علي الأقباط أن يحملوا السلاح إلى جانب المسلمين، فتكون عليهم ذات الواجبات ليتمتعوا بذات الحقوق، وبذلك يكون قد ألغى آخر علامات التفرقة بإلغاء الجزية والتى كانت تسمى الجوالى - نسبة إلى الجاليات غير الوطنية - التى كان يدفعها الأقباط كاستمرار للعقد بينهم وبين الدولة لحمايتهم.

الخط الهمايونى عام ١٨٥٦م:

ولم يقدر لسرور الأقباط أن يكتمل، ففى الوقت الذى توحد فيه المصريون وتحقق تكاملهم بإلغاء ضريبة الجزية، تم إصدار فرمان عثمانى من الباب العالى فى تركيا عام ١٨٥٦م، والذى سمى بالخط الهمايونى.. ذلك الخط البغيض الذى يعانى منه الأقباط للآن فى أعز ما يملكون وهو حرية بناء كنائسهم، فقد صدر الخط الهمايونى -وهو وثيقة هامة بمقياس وقت صدوره- حيث قرر الباب العالى فى الخط الهمايونى الحق لكل الطوائف غير المسلمة في حرية العبادة والعقيدة والوظائف، وقد أمر بشطب العبارات غير اللائقة التى يخاطب بها غير المسلمين من الوثائق الرسمية (مثل وثيقة دفن الموتي). وقد نظم الخط الهمايونى بناء الكنائس بشروط معينة، علي أن تتم مخاطبة الباب العالى من قبل كبير الملة ليأذن الباب العالي ببناء معابد غير المسلمين.

فهل يمكن أن يستمر العمل بقانون صدر فى عام ١٨٥٦م اليوم ونحن علي مشارف الألف الميلادى الثالث؟

الشروط العشرة لبناء الكنائس:

ومما زاد الطين بلة أنه فى عام ١٩٣٤م أصدر وكيل وزارة الداخلية فى ذلك الوقت قرارا ينص على الالتزام بعشرة شروط عند بناء أية كنيسة، أقلها

مـجـحف بحق الأقبـاط فى بناء كنائسـهم، وكـانت الشـروط العـشـرة أسوأ بمراحل من الخط الهمايونى ذاته، ومازال الخط والشروط معمولا بهما حتى الآن، في الوقت الذى ينص فيه الدستور الحالى والدساتير السابقة له على أنه لا تفرقة بين المصريين بسبب اللون أو الدين أو العقيدة..... إلخ. وقد أطلق الأقباط على الشروط العشرة لبناء الكنائس الضربات العشر، نسبة إلي ضربات الشعب المصرى أيام موسى النبى.

الاستعمار الإنجليزى وشعار «فرق تسد»:

جاء الاحتلال البريطانى فى أوائل ثمانينات القرن التاسع عشر، وظل يعمل تحت شعار فرق تسد، حيث كان يرفع شعار حماية الأقليات (نفس شعار الحملة الصليبية)، ولكن الأقباط رفضوا دون أية ضغوط أو مضايقات - من الحاكم أو غيره - الخضوع لأى شعار يجعلهم يدينون بالولاء لغير وطنهم، أو ينتمون لغير مصريتهم، فما كان من الاستعمار الإنجليزى إلا أن عمل على تفرقة الشعب المصرى إلى مسلمين وأقباط عن طريق الدسائس والفتن، حيث وجد الإنجليز أن العلاقة بين المسلمين والأقباط كانت أوثق ما تكون فى المناسبات الدينية، فكان الأقباط يبنون مساجد المسلمين، كما كان المسلمون يعيدون بناء الكنائس القبطية، ويشترك الشيوخ والقساوسة فى الاحتفالات الدينية، وفيما بقى من مظاهر الديانات القديمة مثل وفاء النيل،

كما يذهب المسلمون والأقباط إلى زيارة الأضرحة ذاتها للأولياء والقديسين المحليين، ويتناقلون الأقاصيص ذاتها، ويهزجون بالأغاني ذاتها، ولهم الفضائل ذاتها والصفات ذاتها، ووجهات النظر ذاتها في الحياة أيضا. وبهذا السلوك الوطني، ولهذا الود الإنساني، لم يسترح الإنجليز لتلك العلاقة العظيمة. وهنا يقول «طارق البشري» في كتابه «المسلمون والأقباط في إطار الجامعة الوطنية»: «عندما لمس البريطانيون تلك العناصر الإيجابية في العلاقة بين المسلمين والأقباط عدلوا عن نهجهم التقليدي في جذب الأقليات إليهم، واعتمدوا منهجا آخر، يتمثل في العمل الصبور على خلق الخلافات خلقا في المدى الأطول نسبيا، وكانت وسيلتهم في ذلك هي العمل من خلال الحكومات المصرية التابعة لهم على إبعاد الكثير من القبط من وظائفهم بالتدريج، وتعميقا للفوارق الدينية تحت شعار حق الأغلبية في المناصب الرئيسية، مع تقدير أن هذه السياسة ستلتصق تلقائيا بالحكومات المحلية المسلمة، وبذلك يتخلص الإنجليز من العنصر القبطي جزاء لما لم يبده من صداقة وعون لهم، ويعتمدون على جاليات وأقليات أخرى من الشوام والبروتستانت وغيرهم».

العلاقات الحرجة بين الأقباط والمسلمين:

وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بدأت العلاقة بين

الأقباط والمسلمين تمر بدرجة ما من التوتر، بل ويمكن القول إنها مرت بمرحلة حرجة، وإن ظل هذا الحرج على مستوى الصفوة والقيادات من الطرفين، وكان ذلك نتاجا لمحاولات الإنجليز شق صف الأمة.

تزامن هذا التوتر مع تصاعد الحركة الوطنية المعادية للاستعمار وكان من أشكاله: تصاعد الخلاف بين صحيفتين قبطيتين هما: «مصر» و«الوطن» من جهة، وبين صحيفة «المؤيد» التى كان يصدرها الشيخ على يوسف من جهة أخرى، وقد تولت الصحيفتان القبطيتان الدفاع عن حقوق الأقباط. وكانت هناك صحيفة أخرى باسم «المقطم» هى لسان حال المندوب السامى البريطانى، تقوم بتزويد صحيفة «الوطن» بالكتابات المثيرة التى كانت تتلقفها وتزيد النار اشتعالا. وجدير بالذكر أن صحيفة «مصر» التى كانت توأما لصحيفة «الوطن» فى بث روح الفرقة بين أبناء الوطن الواحد، اتجهت فى سياستها إلى محاربة الاحتلال الإنجليزى، مما جعل صحيفة «الوطن» تفتح النار عليها وتقول لصاحبها«تادرس شنودة المنقبادى»: إنه يوم ينتصر الإنجليز فى مصر ستندم لهجرة أصدقائك الأقدمين (الاحتلال)!!

الصحافة الطائفية:

وفى ذات الوقت - وإمعانا فى الموقف غير الوطنى- تكرست مفاهيم طائفية أقلها أن الأقباط ليسوا مصريين يدينون بولائهم لمصر، بل عملاء

للمحتل الإنجليزي، خاصة عند قراءتنا لما كانت تنشره جريدة «الوطن» التى كانت تعلن أنها لسان حال الأقباط فى مصر. فماذا كانت تكتب الوطن لسان حال الأقباط؟ نشرت الوطن مقالا مترجما عن الإجيبشيان ميل فى ١٥ أكتوبر ١٩١٩ ورد فيه «إذا كانت جريدة «مصر» قد بذلت لونها السياسى فإن «الوطن» لم يفعل، بل نراه واقفا بكل شجاعة إلى جانب مبادئه الأولى، حيث إن «الوطن» يريد أن يرى مصر مستقلة، ولكنه يؤمن بالحقيقة الآتية: وهى أنه ليس فى قدرة المصريين ولا الدول الأخرى أن تطرد الإنجليز من مصر، كما أن احتجاجات الوفد المصري ،وإضراب الطلبة وموظفى الحكومة وسائر ما يرى من دلائل الامتعاض من الحماية، ليست فى عرف «الوطن» سوى جهود ضائعة وقوى تنفق عبثا».

هكذا تنشر «الوطن» هذا المقال بغير تعليق ولا محاولة للتخفى، فى وقت كان فيه خذلان البلاد هو الكفر. هكذا كانت «الوطن» جريدة تعمل على التنكر للنضال ضد الاحتلال من منطلق إحياء التراث القبطى.

أخنوخ فانوس ودوره الطائفى:

هناك واقعة لها دلالة تاريخية طائفية (تضاف إلى موقف الجنرال «يعقوب» المتخاذل)، فقد خرج «أخنوخ فانوس» زعيم الطائفة الإنجيلية علي المصريين بحزب أسماه «الحزب المصرى»، وكان هدف هذا الحزب هو

الحصول لمصر على الاستقلال عن طريق الصداقة المصرية الإنجليزية، وكان يدعو فى برنامج حزبه إلى تشكيل مجلسين نيابيين:

الأول : مكون من المصريين والإنجليز، والثانى يكون على أساس طائفى يمثل فيه الأقباط بنسبة متفق عليها.

أى أن هذا الرجل الطائفى لم يكتف بالمطالبة بالتفتيت الطائفى لمصر، بل يعمل على توثيق الصلات مع بريطانيا!.

وشكل «أخنوخ فانوس» هيئة برئاسته باسم «مجتمع الإصلاح القبطى»، فماذا كان موقف الأقباط من هذه الدعوة المشبوهة، ومن هذا الخائن؟

كان موقف الأقباط من هذا الحزب المزعوم هو الرفض المطلق، فمات الحزب قبل أن يولد، وفى هذا الصدد كتب «سالم سيدهم تادرس» فى التايمز المصرى عام ١٩٠٨ يتهم «أخنوخ فانوس» بالخيانة، ويخاطبه قائلا: «لقد أصبحت الشخص الذى إذا مر فى الطريق قلنا: هذا أحد صنائع الإنجليز فى مصر، والآلة التى يمولها المقطم (جريدة الإنجليز)، فإتق الله أيها المجتهد فى الباطل». هكذا نجد هؤلاء الخونة أفرادا ولا تأثير لهم ولا وزن، وفى المقابل نجد الإجماع القبطى الذى يؤمن بأن مصر تسرى فى كيانه ولا يملك إلا الانتماء لها والدفاع عن استقلالها، حيث إن هذا الإجماع القبطى المصرى الأصيل هو الذى أنهى وقضى على كل حركات الخيانة

والتعامل مع الأجنبى.

فهل نتوقف عند «أخنوخ فانوس» الخائن؟ أم نستوعب الدرس الذى لقنته له جموع الأقباط؟

ويضاف موقف «أخنوخ فانوس» إلى موقف الجنرال يعقوب، ويظل تراثا طائفيا نتيجة لنظرة قاصرة إلى التاريخ، فهل لنا أن ننظر إلى تلك الواقعة - وإلى غيرها - نظرة مصرية وطنية لا طائفية فيها، ترفض خيانة الخائن وتعتز بوطنية ونضال المصريين المخلصين.

مقتل بطرس غالى:

ونمر على أبواب التاريخ لنتوقف عند أحداث معينة لها دلالاتها المقصودة، ونأتى إلى حادثة قتل «بطرس غالى» عام ١٩٩٠ على يد «إبراهيم الوردانى» أحد الشباب الوطنى، لأن «بطرس غالى» - حسب قول الوردانى - هو الذى وقع اتفاقيات السودان التى أسلمت السودان للإدارة الانجليزية سنة ١٨٩٩م عندما كان وزيرا للخارجية، وهو الذى رأس محكمة دنشواى التى أصدرت الحكم بالشنق والجلد على المصريين المظلومين فى سنة ١٩٠٦م، كما أنه كان يعمل أخيرا على مد امتياز قناة السويس أربعين عاما بعد انتهائه.

وقد كتب المعتمد البريطانى «جورست» فى تقريره تعليقا على الحادث: «أما الباعث على ارتكاب الجريمة فسياسى، ولم يكن للقاتل ثأر شخصى على القتيل، ولا كان مدفوعا بعامل التعصب الدينى». وهكذا جاء مقتل

«بطرس غالى» - مع ما سبقه من جدال بين الصحف الاسلامية والصحف القبطية- ليصعد من أسباب الشقاق حتى بلغ القمة فى المؤتمر القبطى والاسلامى اللذين انعقدا عام ١٩١١.

المؤتمر القبطى فى أسيوط:

انعقد المؤتمر القبطى فى أسيوط ، ثم لحقه المؤتمر الاسلامى فى الاسكندرية، وقد كان المؤتمران هما القمة، لا فيما يبغيانه من تصعيد للخلاف فقط، ولكن بمعنى أنهما القمة التى وقف عندها الصعود وبدأ بعدها المد ينحسر، وقد انحصرت مسائل المؤتمر القبطى حسب البيان الذى أصدرته لجنة الدعوة فى:

١ - مساواة جميع المصريين فى احترام يوم الراحة، وإعفاء موظفى الحكومة والطلبة المسيحيين من العمل يوم الأحد.

٢ - التعويل على الكفاءة فقط فى الترشيح للوظائف دون أى اعتبار آخر.

٣ - تمثيل جميع العناصر المصرية فى المجالس النيابية تمثيلا يضمن حقوقهم والمحافظة عليها.

٤ - تمتع الأقباط بحقوق التعليم القائمة بها مجالس المديريات.

٥ - جعل الخزانة المصرية مصدرا للانفاق على جميع المرافق بدون فارق بين مورد ومورد.

ويعلق طارق البشرى فى كتابه «المسلمون والأقباط» على نتائج المؤتمر قائلاً «يظهر من خلاصة أعمال المؤتمر أن التراث المشترك والتكوين الوطنى الواحد أدى إلى اقتصار المسائل المطروحة على الجانب الاقتصادى. كذلك أفضى الوعى بالمصلحة المشتركة إلى أن الحل الأمثل لأى من هذه المسائل يكفله الاندماج الأوثق للجانبين، والمنطلق القومى فى معالجة مشاكل الحياة».

المؤتمر الإسلامى:

ولاشك أن عقد المؤتمر القبطى بأسيوط على هذا النحو قد أشعل نيران الطائفية، فقد تسابقت الصحف فى الرد، وأخذت ردود الأفعال تتصاعد هنا وهناك. وكان بعض طلبة الطب والهندسة والزراعة قد تجمعوا فى حديقة الأزبكية فى ١٠ مارس ضد المؤتمر القبطى، فأرسلت إليهم لجنة المؤتمر المصرى (اللجنة التى تعد للمؤتمر الاسلامى) ترجوهم الامتناع عن التظاهر، وأوصت اللجنة بالاكتفاء بارسال البرقيات إلى الصحف البريطانية احتجاجاً على تدخلها فى شأن الأقلية فى مصر، وكان طبيعيا أن تتشكل لجنة لعقد مؤتمر اسلامى بالأسكندرية، ولحسن الحظ فقد كانت هناك مجموعة من العناصر المستنيرة - من رجال الحزب الوطنى وحزب الأمة - تدعو إلى الوحدة الوطنية، مثل محمود سليمان رئيس حزب الأمة، وعلى شعراوى، وابراهيم الهلباوى، وفتح الله بركات، وأحمد لطفى السيد، وقد وافق الجميع على أن يرأس المؤتمر مصطفى رياض باشا رئيس النظار الأسبق. وفى

الجلسة الافتتاحية قال رياض باشا «لابد أن نناقش المسائل العمومية، لأن حال البلاد لا يسمح بتقسيم المصالح بين أبنائها تبعا لانقساماتهم الدينية. وقال إنه يثق فى أن المؤتمر سيحتكم إلى روح العدل والميل إلى تأييد الروابط الوطنية، وطالب أيضا أعضاء المؤتمر بأن يراعوا فى مباحثاتهم وطلباتهم فوق روح العدل والانصاف روح التسامح والانعطاف الذى عرفت به ديانتنا السمحاء».

وأخذ المؤتمرون خلال عدة جلسات فى مناقشة المطالب القبطية من خلال دفاع هجومى مركز على مطالب الأقباط ومسلكهم، ثم اتجهت المناقشات إلى إشاعة روح التهدئة ورفض العنف من بعض المغالين فى الجانب الاسلامى، والذين كان ميلهم إلى التصعيد ضد الأقباط، حيث جاء فى التقرير الخاص بالمؤتمر «أن الأمة يجب أن تبنى علاقة تعتمد على التسامح من جهة وعلى التضامن من جهة أخرى، ولا يتوافر ذلك إلا اذا عاملت أبناءها جميعاً بما تقتضيه المحبة والرحمة، وبما يؤكد التآزر على تحصيل المنافع المشتركة، فلنطرح ظهريا كل ما جاء فى مؤتمر الأقباط من دواعى التفريق فى الوحدة الوطنية والقومية ولنوسع لإخواننا صدورنا، ولنستأصل من نفوس المصريين ذلك الضيق الذى لحقها من جراء ذلك المؤتمر».

اقتراحات المؤتمر الاسلامى

تمت مناقشة بعض القضايا العامة التى تهم المصريين، وجاءت اقتراحات

المؤتمر شاملة قسمين، القسم الأول عن مطالب الأقباط، والثانى عن اقتراحات خاصة بالتربية والتعليم والمسائل الاجتماعية والمسائل الاقتصادية واقتراحات أخرى.

وكانت أهم الاقتراحات بالنسبة لمطالب الأقباط هى:

١ - رفض الحقوق السياسية بين الطوائف الدينية.

٢ - رفض أن يكون يوم الأحد عطلة للأقباط، فيوم الجمعة هو العطلة الرسمية.

٣ - يقدر بالاجماع أن تكون الكفاءة هى قاعدة التعيين.

٤ - رفض تعديل قانون الانتخابات بما يجعل لكل طائفة دينية دائرة خاصة بها.

٥ - رفض الصرف من خزانة الحكومة على مرافق الأقباط الطائفية.

وبعد استعراض ما تم من توصيات وما صاحب المؤتمرين القبطى والاسلامى من ردود فعل عنيفة، ظلت حتى الآن مظهراً غير مشرف للسلوك وللفكر الطائفى الذى لا يجب أن يوجد فى مصر الحب والسلام، نقرر أنه مع هذا لم تكن الصورة كلها مظلمة أو المحنة شراً خالصاً كما قال الدكتور «محمد حسين» فى تعليقه: «لم تكن هذه المحنة شراً خالصا كما يبدو من هذا العرض. فقد وضعت هذه الخصومة السافرة حداً لسوء الظن المتبادل

بين الفريقين، وكانت تنفيساً شفى النفوس وفرصة لتصفية ما بين الأخوين من خصومة وعلاجها بطريقة صحيحة، وقد بث كل منهما شكواه وعبر عما يجد، وعاتب صاحبه عتابا وإن كان عنيفا قاسيا خشنا فى بعض الأحيان فقد انتهى باعتذار كل منهما لصاحبه على كل حال.. لذلك نستطيع أن نقول: إن هذا الشر المستطير كان نقطة بداية فى خير عميم. وإذا كان من الحق أن هذه الخصومة كانت قمة العنف فى النزاع الذى ينذر بتصدع الجامعة المصرية، فمن الحق أنها كانت فى نفس الوقت الميلاد الحقيقى لفكرة الوطنية المصرية».

رفض الاقباط لمبدأ حماية الاقليات وللتمثيل الطائفى:

وتضع الحرب العالمية الأولى أوزارها، وتتحدد نتائجها التى كان من أهمها انهيار الامبراطورية النمساوية والمجرية، والامبراطورية العثمانية، كما انهارت ألمانيا وأعيد اقتسام العالم والبلدان التابعة للامبراطوريتين المهزومتين، وقد تكونت دول عديدة على انقاضهما، وأسفر التكوين السكانى للبلاد الناشئة عن وجود أقليات دينية أو لغوية أو جنسية أو قومية، وأبرمت عشرات المعاهدات التى تضمن حقوق الأقليات فى هذه البلدان -خاصة فى أوربا - وفى هذا السياق العالمى فقد نتج عن تصفية الامبراطورية العثمانية إبرام معاهدة سيفر أولا ثم معاهدة لوزان عام ١٩٢٣م، وخضعت البلاد

العربية لنظام الانتداب.. ذلك النظام الذى ابتدعته الدول الكبرى فى ميثاق عصبة الأمم للسيطرة على هذه المنطقة، وقد أثير موضوع الأقليات فى لبنان بين العرب المسلمين والمسيحيين، وفى سوريا بالنسبة للدروز وغيرهم، وفى العراق بالنسبة للأكراد. وكانت بريطانيا حريصة كل الحرص على أن تضع مبدأ «حماية الأقليات فى مصر» فى أى صك دولى حتى يتم تحديد العلاقة بينها وبين مصر، فكان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والذى كان ينص على حماية الأقليات، وهو ما يعد بمثابة تدخل انجليزى صارخ فى شئون الحكم المصرى والادارة المصرية.

وامتداداً لثورة ١٩١٩، والتى ظهر من خلالها بوضوح شديد وحدة الشعب المصرى بمسلميه ومسيحييه تحت شعار «مصر لكل المصريين»، ما كان من الشعب المصرى إلا أن رفض هذا التصريح المزعوم الذى يحد من استقلال مصر الحقيقى.

دستور ١٩٢٣ وتمثيل الاقليات:

وبعد ذلك كانت لجنة الدستور التى أنيط بها وضع دستور ١٩٢٣، وكان ضمن هذه اللجنة «الأنبا يوأنس» مطران الاسكندرية و«قلينى فهمى» و«إلياس عوض» و«توفيق دوس». وهنا نقف عند ما يخص موضوعنا وهو الطرح الطائفى والسلوك الطائفى، فقد عرض عند مناقشة الدستور مبدأ

تمثيل الأقلية القبطية تمثيلا طائفياً، وثار نقاش حاد بين مؤيد ومعارض، وقد كان ضمن المؤيدين مسلمين، كما كان أيضا ضمن المعارضين للتمثيل القبطى أقباط، أى أن المناقشة كانت على أسس سياسية - بعض الشيء - من جانب معتنقيها. وانتهت مشكلة تمثيل الأقليات برفضها الجماهيرى الواسع على نطاق المصريين عامة والأقباط خاصة، وكان رأى اللجنة العامة للدستور بالأغلبية هو الرفض. ورفض تمثيل الأقباط لم يكن أساسه العزوف عن المساهمة فى الشئون العامة للدولة، ولكن كان أساسه أن الصفة المصرية العامة مجافية لذلك، وأنها وحدها الخليقة بالمزج بين عناصر الأمة وتحقيق العصرية: مجتمعاً ودولة وعلاقات، فكان الانتصار برفض تمثيل الأقليات يعنى من طلائع المطالبين به وعدا بتحقيق هذا الهدف من الناحية الوطنية: فى مواجهة سياسة الاحتلال وحلفائه المصريين، وفي مواجهة الرواسب الطائفية من الناحية القومية.

ومنذ ثورة ١٩١٩ وحتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أصبح الأقباط عنصرا مندمجاً مع التيار الرئيسى للحياة المصرية: سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، حيث تعتبر هذه الفترة من أغنى فترات الوحدة الوطنية، فكان طبيعياً أن يكون رئيس مجلس النواب مسيحيا وهو ويصاواصف، وأن ينتخب نائب فى دائرة فيها أغلبية كبيرة من المسلمين. أيضا لم يكن مستغربا أن ينتشر الأقباط فى المناصب العليا دون أن يشكل ذلك أية حساسية لدى المسلمين،

وهنا تجدر الإشارة إلى تحفظ هام فى إطار هذا المناخ، حيث إن البعض يضع هذا المناخ المواتى للأقباط ومشاركتهم فى السلطة مقابل حالهم فيما بعد ١٩٥٢. وهنا نود أن نقول إن النخبة القبطية التى كانت تتمتع بالمناصب والسلطان والجاه كانت هى النخبة القادرة ماليا والمسيطرة اجتماعيا عن طريق امتلاكها للأرض ومن عليها، حيث إن الأقباط الذين كانوا بجوار محمد على يعملون فى المالية والجباية وغيرها كان من نصيبهم آلاف الأفدنة عندما قام «محمد على» بتوزيع الأراضى على المصريين، وكانت من قبل ملكا له. ومن هذا المنطلق اجتمعت بعض العائلات القبطية من مالكى الاقطاعيات، مما جعل هؤلاء يندمجون مع السلطة وأصحابها من المسلمين، شركائهم فى نفس الطبقة وفى ذات المستوى. ولكن ماذا كان وضع القبطى العادى الذى لا يملك آلاف الأفدنة؟.

كان لا يملك قوت يومه، ولا كساء أولاده ولا يستطيع تعليمهم أو علاجهم، حيث كان يسيطر على الشعب ثالوث الجهل والفقر والمرض، وبالتأكيد كان فقراء المصريين -سواء من المسلمين أو الأقباط- يعانون من شظف الحياة، وهنا يجب أن تكون المقارنة بين وضع جميع الأقباط قبل ١٩٥٢ ووضعهم - جميعاً - بعدها، مع العلم بأن النخبة القبطية فى السلطة ظلت كما هى للآن، فمنهم يعين الوزراء ومنهم يعين أعضاء المجالس النيابية، فإذا كانت النخبة مسيطرة على مواقعها قبل وبعد الثورة، فإن المقارنة الصحيحة بين

وضع الأقباط قبل الثورة ووضعهم بعدها، ينبغى أن تكون من خلال المواطن القبطى العادى.

ومع هذا المناخ الذى ساد من ١٩١٩ حتى ١٩٥٢، لم يخل الوضع من بعض الزوابع هنا أو هناك لإثارة التفرقة الدينية، خاصة عام ١٩٢٨، ففى ذلك العام بالتحديد تحقق لحكومة الائتلاف الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين، كما شرعت فى الوقت نفسه فى عملية توفير وإعادة توزيع بعض الموظفين، وهو الشىء الذى جعل الأقباط يشعرون بالضرر من جراء ذلك، لاسيما فى الجهات التى يكثرون فيها. وفى هذه الحالة يمكن لأى موظف أن يتصور أنه سيضار لانتقاده السند الشخصى الذى يحميه (ولا أعلم أين كانت الصفوة؟).

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م:

وجاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وأيد الأقباط الثورة مثل جميع المصريين حين قامت الثورة بإزالة العديد من المعوقات التى توحد المصريين، والتى تساعد على دمج عنصرى الأمة، وذلك باتخاذ بعض القرارات: كتوحيد المحاكم، وإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس الملية، وإلغاء الكثير من مدارس التبشير الأجنبية واخضاعها لرقابة الدولة الحازمة، وحققت قدراً كبيراً من المساواة فى فرص التعليم والعمالة بالتوسع فى مجانية التعليم من ناحية،

والتزام نظام شبه حازم فى التحاق الطلبة بالجامعات عن طريق مكاتب التنسيق، كما تم تعيين الخريجين عن طريق مكاتب القوى العاملة، وتم الالتزام فى ترقية العاملين بالحكومة والقطاع العام بالأقدمية، وهكذا تم التوحد - فى مرحلة الثورة- فى أواخر الخمسينات والستينات بين أبناء الوطن، مع العلم بأن هناك بعض التفسيرات لبعض الأقباط - خاصة الذين أضيروا من قرارات التأميم - مؤداها: أن الثورة والقوانين الاشتراكية قد أثرت فى وضع الأقباط، وكان الأثر المباشر هو تصاعد ظاهرة الهجرة، حيث هاجر عدد كبير من الأقباط محاولين بناء حياة جديدة فى الغرب، وكان هذا تصرفا طائفيا وسلوكا طائفيا يعبر عن نظرة قاصرة، لأن الثورة والقوانين الاشتراكية قد أممت أموال أغنياء المسلمين أيضا، ولم يكن المقصود الأقباط بعينهم، كما أن الثورة قد أفادت -وأفادت جدا - غالبية الأقباط ومنهم الفقراء والمعدمين، ولا أعلم أية نظرة مسيحية هذه!

وظاهرة الهجرة إلى الغرب - وخاصة أمريكا وكندا واستراليا - ظاهرة سيصبح لها أثر ملحوظ فى مستقبل الكنيسة والأقباط فى مصر وفى علاقتهم بالنظام.

تأثير الجذور التاريخية فى العلاقة:

وهكذا يمر التاريخ بنا، بمنعطفاته ومنحنياته التى أردنا رصدها سويا

لكى نتأكد من تأثير تلك المنحنيات على علاقة المسلمين بالأقباط، حيث إنها تمثل تراثاً وتقاليد سلبية طائفية. ولكن حيث إن التاريخ بكل سلبياته وبكل إيجابياته يصبح تراثا حياً فى ضمير البشر، وعلى قدر التراث وقيمته وعظمته يوصف الشعب صاحب هذا التراث وذلك التاريخ، ويعمق تاريخ كل شعب وتأثير ذلك التاريخ فى الفكر الانسانى بشكل عام يوصف ذلك الشعب بأنه شعب ذو تاريخ، وفى جميع الأحوال فإن هذا التاريخ والتراث والآثار يتحولون إلى وجدان وضمير للشعب، ويصبحون من مكونات ذلك الشعب صاحب الحضارة والتاريخ ولاشك.

وحيث إن التاريخ كان حياة وممارسة وحركة فى الماضى، تتحول إلى ضمير ووجدان فى الحاضر، فلاشك أن هذه الحياة بحلوها ومرها، بسلبياتها وايجابياتها سيكون منها جزء موروث لدى الشعب حتى الآن، ومن ثم فقد ظلت بعض العادات والتقاليد لدى الشعب المصرى للآن بمسلميه ومسيحييه، مثل: الاحتفالات الجنائزية الفرعونية، وصلاة الأربعين، وزيارة المقابر، إلى آخر هذه العادات غير المرغوب فيها.

أيضا، وعلى هذا القياس، فقد توارثنا بعض العادات والسلوك الطائفى وبعض الأفكار الطائفية من خلال تلك الوقائع والأحداث الطائفية التى سردناها قبل ذلك. لقد تركت الحوادث الطائفية موروثا طائفياً، مثل فكرة أن الأقباط كانوا متعاطفين مع الصليبيين لأنهم مسيحيون، وواقعة الجنرال

«يعقوب»، ودعوة «أخنوخ فانوس»، والصراع الطائفى الذميم بين الصحافة القبطية والصحافة الاسلامية فى أوائل القرن العشرين، وموقفها من مقتل «بطرس غالى»، ومواقفها غير الوطنية بإثارة حماية الأقليات على مر العصور، من الحملة الصليبية حتى الاستعمار الانجليزى. كذلك المعاملة الخشنة والقاسية وغير الانسانية التى كان يلقاها الأقباط من بعض الحكام المسلمين أو من بعض أفراد الشعب المسلمين، وغير ذلك كثير.

لاشك أن كل هذا أصبح تراثا سلبيا ممقوتا مرفوضا، ولكن نحن نطرحه الآن من منطلق البحث عن الجذور، ومن منطلق دراسة وتحليل كل الأسباب التاريخية وغير التاريخية، الظاهرة والخفية، القديمة والحديثة، للمشكلة الطائفية، من منطلق الوطنية المصرية، ومن منطلق الصراحة والوضوح من أجل مصر وشعبها، لكى نصل إلى التوصيف السليم، وبالتالى نستطيع أن نحدد العلاج السليم الذى لاشك أن لكل مصرى دوره فيه. فإذا كنا قد أوضحنا الجانب التاريخى للعلاقة والأسباب التاريخية التى جعلت بعض الرواسب النفسية مازالت عالقة بالنفوس والأذهان، فأيضا هناك أسباب حديثة لها ظروفها الموضوعية المرتبطة بالزمان والمكان والأشخاص والمناخ، والتوجهات هى أيضا من الأسباب الداخلة والمكونة للصورة الطائفية، والمسببة للمشكلة الطائفية من خلال فكرنا وسلوكنا وتصرفاتنا الطائفية. فإذا كانت الجذور التاريخية هى الأسباب غير المباشرة للمشكلة، فالأسباب

الحالية والظاهرة هي الأسباب المباشرة.

ومن وجهة نظري، فمهما تعددت الأسباب للمشكلة الطائفية من وجهة نظر كل فرد أو من وجهة نظر الأقباط والمسلمين، فالكل بصراحة يريد أن يثبت ويؤمن بأنه غير مخطىء وأن الأخر هو المتسبب، وأقول: الجميع مخطئون والجميع مسئولون، وإن كان صحيحا أيضا أن لكل درجة، وأن البادىء بالفعل لا يتساوى مع القائم برد الفعل.

ومع هذا، ومن منطلق الطرح الوطنى المصرى، ولكى نبدأ البداية الصحيحة التي لا تشوبها طائفية، ولكى نقضى على ذلك التراث الطائفى اللعين، نطرح - هنا - الأسباب الظاهرة فى خلق المناخ الطائفى - بالفعل أو برد الفعل - مما يجعل المناخ غير نقى وملوثا بالطائفية.

الأسباب المباشرة للمشكلة الطائفية:

يمكن إجمال الأسباب المتداخلة الكثيرة والمعقدة للطائفية فى ثلاثة أسباب:

١ - الحكومة وممارساتها الطائفية.

٢ - الجماعات الدينية المتطرفة.

٣ - عزلة الأقباط ودور الكنيسة فى تلك العزلة.

المواجهة والحوار

هذه هى الأسباب الحالية، مضافة إلى الجذور الطائفية للفكر الطائفى.. نقول هذا لكى لا نكون متجاهلين لأى منها، ولكى تكون الصورة متكاملة، وبذلك يكون سيرنا فى الاتجاه السليم، لا نتستر على أخطاء، أو نزين خطايا، أو نهرب من المواجهة الصريحة.

والمواجهة الصريحة التى نقصدها ليست مواجهة استفزازية بل مواجهة موضوعية، ليست مواجهة شعارات بل مواجهة مضامين، وليست مواجهة مسلمين وأقباط بل مواجهة مع النفس بين مسلمين مع مسلمين وأقباط مع أقباط، ثم بعد ذلك حوار بين المسلمين والأقباط؛ أى أن نواجه أنفسنا فى نقد ذاتى، ثم نتحاور سويا من أجل مصلحة مصر. لا نريد أن نقف فى مواجهة تنافسية، ويحاول كل منا أن يثبت ذاته فى مواجهة الآخر - وهذا ما يحدث فى كثير من المعالجات الحالية للمشكلة الطائفية - وهو فكر موجود فى كلا الطرفين. والخلاصة: نحن نريد مواجهة مع الذات وحواراً مع الآخرين، من منطلق أن كلنا بشر ضعفاء وكلنا معرضون للخطأ، ومن منطق أننا - جميعا - يمكن أن يكون موقفنا ومعالجتنا فى غير الطريق الصحيح، واضعين أمام أنظارنا القول المأثور: رأيى صواب ويحتمل الخطأ، ورأى الآخر خطأ يحتمل الصواب. والعكس صحيح.

دور الحكومة وممارساتها الطائفية

لاشك أن بعض الممارسات الخاطئة للحكومة - وكل الحكومات السابقة - تأثرت بتاريخ طويل ومرير من سيطرة السلطة، فهناك تراث سلطوى موروث منذ الفراعنة - حيث كان الفرعون هو الإله والكاهن والحاكم - مروراً بممارسات العفن والقهر طوال العهود السابقة حتى عهد المماليك والعثمانيين، والدليل الواضح من هذا الإرث هو الخط الهمايونى البغيض الذى لم تجرؤ حكومة من الحكومات التى جاءت بعد اصدار الخط على أن تغامر وتقوم بتعديله أو إلغائه، حتى حكومة الثورة فى يوليو ٥٢ والتى فعلت الكثير وشرعت الكثير من أجل إذابة الفوارق بين الطبقات، وأعطت المواطن المصرى حقه فى الحياة الكريمة، لم تستطع أن تفعل شيئاً فى هذا المجال، مع العلم بأن الجميع يؤمنون كل الإيمان بحق كل مواطن فى إقامة شعائره الدينية حسب ما نص الدستور على ذلك، بدءاً من دستور ١٩٢٣ وحتى الآن.

ومن هنا أصبحت كل الحكومات تتوارث تراثاً طائفياً مزعوماً، لا تملك حياله تصرفاً، والطامة الكبرى هى أن كل حكومة أخذت تضيف إلى هذا التراث من عندياتها شيئاً جديداً يحمل اسمها، وذلك مساهمة منها فى تكريس هذا التراث اللعين. والسلوك الطائفى الحكومى يتضح -أكثر ما يتضح - فى عدة مجالات، منها:

١ - بناء الكنائس وترميمها.

٢ - التعليم.

٣ - وسائل الاعلام.

٤ - التوظف.

الوطنية المصرية بديلا عن الطائفية:

وهنا قبل أن أدخل فى التفاصيل، أريد أن أوضح أن التحليل التالى ليس من منطلق طرح الحقوق القبطية فى مواجهة الحقوق الاسلامية؛ وليس من منطلق إثبات الذات القبطية أو إحياء التراث القبطى، هذا ليس مطروحا.. بل إن هذا الطرح - لو فرض - هو الطائفية بذاتها، مع العلم بأن طرح حقوق الأقباط من منطلق حصتهم فى وسائل الاعلام أو نصيبهم فى التعليم أيضا، يدخل ضمن هذه الاطروحات الطائفية. ولو سلكنا هذا السلوك، لأصبحنا كمن لم يستفد من التاريخ ومن ممارسات الشعوب شيئاً، والدليل الذى أردت التذكير به فى هذا المجال هو المؤتمر القبطى الذى عقد فى مواجهته المؤتمر الاسلامى، لندخل فى المواجهة الاستفزازية.

والقصد من علاج الطائفية من خلال سلوك الحكومة، هو طرح المصرية بديلا عن الطائفية، هو طرح الوحدة فى مواجهة التفتيت، والعمل على التماسك فى مواجهة التشرذم.

وبذلك فنحن لا نناقش اهدار الحقوق القبطية، بل إهدار الحقوق المصرية وإهدار الطابع المصرى، والتغاضى عن الهوية المصرية، وتكريس الطائفية، سواء قصدنا ذلك أو لم نقصد، ومن ثم وعلى هذا الأساس نمضى فى معالجة النقاط الأربع السابقة.

أولا: بناء الكنائس وترميمها:

عندما نتحدث في هذا الموضوع نذكر الحملات الصحفية والمناقشات الفكرية التى أوضحت حق الأقباط فى بناء كنائسهم، وقد أسهم فى تلك المناقشات شخصيات كبيرة بارزة على كل المستويات، وكان منهم فضيلة مفتى الجمهورية. وهنا لا أريد إثبات هذا الحق، فقد قيل فيه الكثير ولم يعد هناك جديد يضاف، لكننى أريد أن أوضح دور الحكومة فى التضييق على بناء الكنائس أو ترميمها، حيث إن بناء الكنائس أصبح الآن أملاً بعيد المنال بكل المقاييس من خلال اذكاء روح الطائفية فى هذا الموضوع بالذات نتيجة لممارسات الشرطة.

فما ذا يحدث؟

عندما يتقدم أحد بطلب بناء كنيسة فى أى قرية أو مدينة، يمر الموضوع على عشرات من الادارات والمصالح -بدءا من خفير القرية حتى وزير الداخلية- تمهيداً لأخذ موافقة رئيس الجمهورية، ولا تشترط كل هذه

الموافقات عند بناء كنيسة فقط، بل وعند ترميمها أو بناء دورة مياه بها، أو طلاء حائط فى منزل الكاهن الموجود فى مساحة أرض مشتركة مع الكنيسة، حتى وإن لم يكن مجاوراً لها!

كل هذه الأشياء لابد أن يصدر بها قرار جمهورى من رئيس الجمهورية، لأنها تعتبر ملحقات كنسية، كما نص الخط الهمايونى والتعليمات العشرة الصادرة عام ١٩٣٤م. بل لو حدث - وقد حدث كثيراً - أن قام مجهول أو معلوم بحرق شباك أو باب فى كنيسة، فلابد من قرار جمهورى لتجديد التالف، رغم أن الشرطة والادارة متأكدة من حدوث الحريق، وهكذا يظل الجزء المحترق موجوداً لاستفزاز الجميع: أقباطاً ومسلمين. وبناء على هذا -ولوجود المناخ الطائفى وبعض رجال الشرطة المتأثرين بهذا المناخ- تجرى الاجراءات اللاحقة لموافقة رئيس الجمهورية بشكل أسوأ:

أولا: يصدر أمر بالتحفظ على المكان المراد بناؤه أو اصلاحه أو ترميمه بتعيين حراسة على هذا المكان، الأمر الذى يشعر الأقباط بالمهانة والاستعباد، وهو نفس الشيء الذى يستفز مشاعر المسلمين حيث إن بعض الشباب المتطرف أو المتعصب أو غير الفاهم لدينه يشعر من حراسة الشرطة أن الأقباط قد ارتكبوا فعلا ضد القانون، أو ضد تعاليم الاسلام. وهنا يبدأ التحرش والاحتكاك وتقع الواقعة، وتصبح البلد على شفا مشكلة طائفية. فما هذا الذى يحدث؟ وما هذه المعالجات ضيقة الأفق والنظر؟ وأى فكر طائفى

هذا الذى يحكم سلوك الحكومة؟

هل نذكركم فى هذا المجال بتقرير المبعوث البريطانى الذى أوضح فيه أن الأقباط يشاركون فى بناء المساجد، وأن المسلمين يشاركون فى إعادة بناء الكنائس؟

وهل تعتقد الحكومة أن تصرفها بهذه الصورة يرضى الأقباط؟ هل هذه المعالجات تجعل الأقباط يشعرون بحقهم وانتمائهم لوطنهم؟ ولاحظوا أن الذين يدينون بالولاء للغرب يستفزون مشاعر الأقباط بهذه الأفعال لتشجيعهم على الهجرة، وعلى عدم الانتماء الحقيقى لمصر، زاعمين أن مصر ليس فيها مكان للأقباط، ويدللون على هذا بتلك التصرفات الطائفية البعيدة عن المصرية. وهنا يجب أن تتم دراسة موضوعية لعدد الكنائس المراد بناؤها أو ترميمها واصلاحها بهدف الاحتياج الفعلى لا بهدف المنظرة والمظهرية أو التوسع فى بناء الكنائس فى مواجهة بناء المساجد، وبذلك نكون قد قضينا على سلوك طائفى يشارك فى خلق مناخ طائفى.

ثانيا : التعليم:

لاشك أن التعليم هو الطريق الذى يتم من خلاله تكوين وجدان المواطن المصرى. وإذا كان التعليم يسير فى الاتجاه السليم تكون مصر فى طريقها السليم، وإلا فالله وحده يحمى مصر.

ولاشك أن الأجيال السابقة تكونت شخصياتها من خلال المدارس الحكومية حتى أوائل السبعينيات، حيث كان الطالب المسلم يجلس بجوار زميله القبطى، ويقضون اليوم بكامله يتلقون الدرس ويمارسون الرياضة ومختلف الهوايات معاً، ويقتسمون الطعام معاً أيضاً.

إن مثل هذا المناخ التعليمى هو الذى يوحد أبناء مصر توحدا حقيقيا، وأنا - وغيرى كثيرون - مازلنا وسنظل نحتفظ لإخواننا المسلمين زملاء الدراسة بحب وود وصداقة دائمة، وهى- بلاشك - ترطب وتخفف من الأجواء الطائفية.

فماذا نرى الآن؟ نرى ظاهرة المدارس الخاصة الدينية - اسلامية أو مسيحية - حتى أصبح التعليم تعليمين، وبذلك ستصبح مصر مصرين، فأين التوحد القومى؟ وأين الانتماء المصرى؟ وما الذى يمنع من أن يكون التعليم فى المدارس الخاصة مشتركا بين الأقباط والمسلمين علي غرار المدارس الحكومية؟ وما المانع من زيادة جرعة المناهج التى تحمل قيماً دينية مشتركة بين الجميع من خلال القيم الدينية للأديان السماوية؟

مناهج التعليم:

كما أن أغلب المناهج التعليمية التي تعلم الطفل وتنشيء المواطن، يشوبها منهج النظرة الأحادية، فهى تعلم التلميذ النظرة الواحدة والرؤية الواحدة ووجهة النظر الواحدة، ولا يوجد منهج للبحث أو المناقشة.. حتى الإجابة يجب أن تكون بنعم أو لا! ومن هنا يتعلم الطفل أحادية النظرة وذاتية الرؤية فهو لا يجد غير نفسه ولا يشعر بالآخرين. كما أن التلميذ المصرى، والذى جاء متأثراً بحضارات عديدة - منها القبطية والاسلامية وغيرها - نجده يتعلم كل الحضارات التى مرت بمصر: فرعونية ورومانية ويونانية واسلامية، ولكن الحضارة القبطية ساقطة من رحلة التاريخ فى مناهج التعليم، فى الوقت الذى يهتم فيه العالم بتلك الحضارة التى هى فى الأساس ملك لكل المصريين. وإذا كان العالم يهتم بالحضارة القبطية كتراث، فكيف لنا ألا نهتم بالحضارة القبطية والأقباط يعيشون بيننا؟ وهل هذا المسلك التعليمى يصل بنا إلى تنشئة التلميذ المصرى تنشئة مصرية؟ أم طائفية؟

ثالثا: وسائل الإعلام:

كلنا يعلم مدي تأثير وخطورة وسائل الاعلام - وخاصة التليفزيون - على تشكيل الوجدان الجمعي للمواطن المصري من خلال عملية التراكم، فالأغنيات والموسيقى والأفلام والتمثيليات.. إلخ، تسهم في تشكيل وجدان الشعب، فإذا كانت المواد التي تقدم على المستوى المطلوب ثقافيا ودينياً وعلميا، أصبح الاعداد للوجدان الوطني في المستوى المطلوب، والأمور لا تسير على هذا النحو بكل أسف، فما نراه الآن هو الفن الهابط الذي يجتاح وسائل الاعلام، والذي أدى إلى هبوط مستوى الوجدان والتذوق والاحساس.

وبهذا المقياس - ومن هذا المنطلق - نجد أن وسائل الاعلام تتجاهل الشخصية القبطية والتاريخ القبطي الذي هو جزء أساسي يشارك ويساهم في تشكيل الوجدان المصري. يتجاهل مؤلفو الدراما - وغيرها - شخصية المواطن القبطي الذي يعيش جنبا إلى جنب مع أخيه المسلم، يعمل ويأمل ويتألم ويناضل من أجل رفعة مصر الوطن الغالي. فماذا نتوقع نتيجة لهذا التجاهل؟

لابد أن تكون الصورة مؤسفة من خلال إحساس الأقباط بأنهم كم مهمل لا قيمة له، ولا إحساس بوجودهم، ولا فائدة من مشاركتهم.

وماذا على الجانب الآخر، وهذا هو الأهم.

لابد للمواطن المسلم الذي تربى على أحادية الصورة (للمسلمين فقط) أن

يشعر بأن الوطن يخلو من غيره حيث لا يوجد سواه، أما تجاهل الأقباط واسقاط وجودهم من خريطة الوطن فأمر لا ضرر منه، حيث إن الوجدان الاعلامى تشكل فى غيابهم.

فهل هذه النتيجة - بالنسبة للطرفين - مرضية؟

أليس هذا التوجه الإعلامى جديرا بإيجاد الطائفية؟

رابعا: التوظف:

لاشك أن قضية التوظف هى قضية قديمة قدم التاريخ، فقد كان القبطى - تاريخيا - حتى بعد عهد «محمد على» يمارس الوظائف الحسابية والمالية مثل كتبة الحسابات والصيارفة، ثم جاء «محمد على» وأخذ فى إنشاء الدولة الحديثة، ليرتفع شأن المصريين -ومنهم الأقباط - وظلت الوظيفة وقضية التوظف بين مد وجزر حتى عام ١٩٢٨م، وهو العام المشحون بالتوتر من خلال الصراع بين الأقباط والمسلمين على حجم وظائف كل منهم فى كل مصلحة، حيث إن الأقباط كانوا الأكثرية فى بعض المصالح مثل: الأموال المقررة والبريد والسكة الحديد، وكانت - ومازالت - قضية الوظائف الكبرى والصغرى تمثل مشكلة شائكة لكل من المسلمين والأقباط على حد سواء، فالأقباط يتذمرون من قلة عدد الوزراء أحيانا، ومن عدم تواجد الأقباط فى وظائف بعينها مثل الوزارات السيادية ووظائف المحافظ أو مدير الأمن ومأمورى المراكز، وحتى ضباط المباحث، وكذلك عدد المقبولين فى كليات الشرطة والحربية وما إلى ذلك.

وإذا كان هذا الفكر الطائفى الذى يقيم الأمور من منطلق طائفى يفرق بين الأقباط والمسلمين، كذلك هناك فكر غير صحيح لدى قطاع من المسلمين مؤداو: عدم الرضاء عن تبوء الأقباط لبعض الوظائف، كذلك فإنه عند صدور تعديل وزارى، أو حركة تعيينات أو تنقلات لرجال القضاء مثلاً، فالسؤال الذى يشغل بال الجميع هو: كم مسلماً وكم قبطياً شملتهم الحركة؟

والسؤال - على هذا النحو - هو الطائفية بعينها، ولا أقف لأتساءل - أنا أيضا، لماذا لم يشغل الأقباط هذه الوظيفة أو تلك - بل أؤكد أنه ينبغى النظر فقط إلى مؤهلات وكفاءة المرشح للوظيفة بغض النظر عن ديانته، وإكمالاً للصورة فى هذا الشأن نقرر أن الفساد والرشوة والبيروقراطية والمحسوبية لها دور فى هذا الإطار، فمستحق الوظيفة - فى ظل هذه المعوقات - لا يصل إليها سواء أكان مسلماً أم قبطياً.

والخلاصة، أنه لابد من نظرة وطنية عصرية خالصة تنظر إلى كفاءة المصرى وتضعها فوق كل الاعتبارات. ولست فى حاجة إلى التذكير بأن المؤتمر الاسلامى - والذى كان هو والمؤتمر القبطى علامة طائفية فى تاريخ مصر - أقر بأن الكفاءة هى المعيار الأول للاختيار للمناصب، وهو مبدأ هام لابد من الأخذ به ليكون الرجل المناسب فى المكان المناسب.

ثانيا: ممارسات الجماعات الدينية المتطرفة:

وقعت هزيمة ١٩٦٧ كالزلزال الذى يقضى على أشياء كثيرة فى سرعة فائقة، فلقد هوى غرس الثورة وثمارها من قمة الآمال العريضة إلى قاع الاحباط الرهيب. كانت الهزيمة ساحقة على المستوى النفسى، وكانت الكارثة العسكرية عنواناً لجملة كوارث، وهو ما كان يريده الاستعمار الصهيونى الأمريكى لإجهاض المشروع القومى لعبد الناصر مثلما فعل

الاستعمار الأوربى مع محمد على عام ١٨٤٠م.

وقد قدر للشعب المصرى أن يهزم مرتين فى شهر واحد، مرة باحتلال سيناء ومرة عندما راح الشعب يغنى من الغيظ «قولوا لعين الشمس ما تحماشى أحس الجيش المصرى راجع ماشى». ويضيف «عادل حمودة» فى هذا السياق فى كتابه «الهجرة إلى العنف» مستشهداً بدراسة للدكتور محمد شاهين: «مثل رفاق الحسين (رضى الله عنه)، راح المصريون يجلدون أنفسهم ويطرزون بأيديهم كفنا جماعياً».

وانتشر بين جموع الشعب - وخاصة الشباب منهم - الاحساس بالحزن والألم والإحباط واليأس من المستقبل والانطواء على الذات. وأوشك المجتمع أن يتفتت وأن تسوده «الأنا» فقط وتنتهى «نحن»، فقد انكمش الإحساس بالآخرين، وأصبحت الذاتية هي القاعدة، وابتعد القادرون عن الكارثة بالهجرة إلى خارج مصر.

وفى هذا المناخ ظهرت الجماعات الدينية كرد فعل للنكسة لتجذب شباب مصر إليها، فقد أصبح الدين هو الملجأ والملاذ الذى يحتمون به من رد الفعل العنيف الذى أحدثته النكسة فى نفوس الشباب. وبدأ دور المسجد يكبر وكذلك دور الكنيسة.

وكانت وفاة «عبد الناصر» فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ هى أكبر حدث انقلابى

تشهده مصر في تلك الفترة. لقد جاء «أنور السادات» رئيسا لمصر، وظل «عبد الناصر» التحدى الحاضر الغائب دائما أمام «السادات»، فكان لابد له - وحسب تركيبته النفسية ومن خلال سيطرة الذاتية، بل والنرجسية على كل تصرفاته - أن يتجه إلى تغيير كل السياسات الموروثة من عهد «عبد الناصر»، فقام بإنقلاب تبدلت فيه الأوضاع والسياسات والتوجهات من النقيض إلى النقيض، وكان ضمن هذه المتغيرات القضاء على التنظيمات اليسارية خاصة في الجامعات، وكانت سياسة «السادات» التى أخلص فى تنفيذها مساعدوه، وعلى رأسهم «محمد عثمان إسماعيل» - محافظ أسيوط الأسبق - هى مساعدة الجماعات الدينية على الظهور للقضاء على التنظيمات اليسارية.

فلا شك أن وصول الجماعات الدينية إلى هذا المستوى التنظيمي والجماهيرى القوي هو نتاج عوامل كثيرة وكثيرة جدا.

لقد كان المناخ مواتيا، ولا مناخ أرحب من الهجرة إلى الدين عند مواجهة الكوارث.

وعلى المستوى السياسى والاقتصادي والاجتماعى كانت الدولة قد أخذت تتحلل شيئا فشيئاً من التزاماتها بتقديم الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وثقافة ودعم للسلع الأساسية.. الخ.

وتقلصت الخدمات الثقافية والرياضية والفنية فى النوادى ومراكز الشباب لتقلص الموازنة العامة وعجزها المزمن، كذلك لم تعد الدولة ملتزمة بتعيين الخريجين وهو ما كان يمثل الأمل لشباب الخريجين ليبدأ حياته ويبنى مستقبله، وهكذا أصبح على خريجى الجامعات والمدارس أن يبدأوا رحلة اليأس والقنوط بدلا من رحلة الحياة والأمل.

كما ظهرت النتائج المدمرة لسياسة الانفتاح الاقتصادى «السداح مداح» والذى قلب الخريطة الاجتماعية رأساً على عقب نتيجة للأموال الطائلة التى اغتنمها الانفتاحيون عن طريق السمسرة والعمولة والرشوة وغير ذلك كثير، بالإضافة إلى التجارة غير المشروعة مثل تجارة المخدرات والأسلحة وغير ذلك، فى الوقت الذى يعانى فيه أى مواطن شريف يتمسك بقيم دينه ومبادئه.

أصبح المناخ مناخ (الحرامية والهليبة) وانهار سلم القيم فى المجتمع، وأصبحت الخلاعة والمجون والانحراف ظاهرة طارئة ومخيفة على المجتمع المصرى، فالابن يقتل أباه، والأم تقتل أولادها، والحوادث على هذا المستوى كثيرة.

كل هذه الأمور وتلك التغيرات اجتاحت المجتمع المصرى، مضافا إليها غياب السياسيين عن الشارع السياسى بعدما حل الحزب الحاكم محل

الاتحاد الاشتراكى، وأصبحت التعددية الحزبية مجرد مظهر يخفى المضمون الشمولى.

كل هذه العوامل جعلت الجماعات الدينية تلقى قبولا غير عادى لتأجج العواطف الدينية لدى المصريين جميعا، وللظروف المتردية والمحبطة التى يعيشها البلد، وللقيم الاستهلاكية الهابطة التى زادت الغنى غنى وزادت الفقير فقراً.

هذه العوامل جعلت الجماعات تقوم بدور الأحزاب، وتواجدت فى الشارع وأخذت تقدم الخدمات الجماهيرية للناس مما جعل التعاطف معها فى ازدياد، كما أن المواجهة الأمنية - والتى تعتمد على التصفية الجسدية والتعذيب - جعلت المواطن يتعاطف مع الجماعات الدينية، حيث إن التعذيب على المستوى الإنسانى لابد أن يجعل الانسان - أيا كان - متعاطفاً مع من يتعرض للتعذيب مهما كان فعله.

وهنا نريد أن نوضح أمراً على جانب كبير من الأهمية.. فلا مراء فى حق الجماعات الدينية - والتى تأخذ الاسلام منهجاً وأسلوبا ودعوة ودولة - فى الحرية كل الحرية فى أن يعتنقوا ما يشاءون، ولكن ما نتحفظ بشأنه ونعترض عليه هو السلوك والأفعال التى تثير النعرات الطائفية وتخلق المناخ الطائفى، هذه الأفعال التى توجه إلى الأقباط مثل الاعتداء عليهم وقتلهم

والهجوم على محلاتهم بالسرقة أو بالتكسير أو بالحرق.. فلا أعتقد أن هذه الأفعال سلوك اسلامي.. فمن خلال ثقافتي الاسلامية المتواضعة، ومن خلال معرفتي بالاسلام، لا أعتقد أن الاسلام يقر هذه الأفعال لا مع القبطي ولا مع غيره، حتى ولو كانت هذه التصرفات رد فعل تجاه السلطة، فلا أعتقد أنها جائزة.

فالاسلام قد حدد حقوق غير المسلمين بالقاعدة الذهبية «لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم» والآيات القرآنية الكريمة كثيرة، وقد ذكرت بعضها في مقال: «ليست فتنة طائفية بل أفكار أو سلوك طائفي».

نحن أبناء بلد واحد، نرفض جميعاً السلوك الطائفي والتفكير الطائفي، ومن أجل استقرار العلاقات أقول: إن الحوار.. والحوار وحده هو الحل والمدخل لاستقرار العلاقات، والحوار هنا ليس الحوار الرسمي الذي يتم في إطار مسرحي، ولا هو الحوار المفروض على طرف من الأطراف، ولكنه الحوار الذي يتم من خلال استراتيجية على كل المستويات تحقق اجتثاث جذور الفساد والرشوة والمحسوبية وإعطاء الحرية - كل الحرية - للرأي الآخر، أيا كان هذا الرأي الآخر. فبدون ذلك لا تستقيم الحرية، ولا تبزغ الديمقراطية، فالديمقراطية هي إعطاء الحق للجميع في عرض أفكارهم والوصول من خلالها وعن طريق الانتخابات للحكم، وفي الجانب الآخر لابد للجانب الاسلامي أن يؤمن بمبدأ تبادل السلطة، واعتقد أن الأستاذ «فهمي

هويدى» وأصحابه وجميع الفقهاء يمكن أن يصلوا إلى فقه تداول السلطة الذى يجعل كلمة الشعب هى الحكم.

بعد هذا الاستطراد أقول: لابد للحوار أن يتم من خلال استراتيجية تعطى الشباب حق الوجود وحق التعبير لكى تكون هناك قيمة للانتماء، وبدون ذلك سنصبح ونمسى فى دائرة مغلقة لا نهاية لها وستكون النتائج سيئة بالنسبة للجميع، وعلى ذلك فالجميع مسئول وعلى كل منا أن يبحث عن دوره من أجل مصر بعيدا عن الذاتية والطائفية.

ثالثا: عزلة الاقباط ودور الكنيسة:

يقول «إثناسيوس الرسول» مخاطبا الامبراطور «لا تقحم نفسك فى المسائل الكنسية ولا تصدر إلينا أمراً بشأن هذه المسائل. لقد أعطاك الله المملكة وعهد إلينا بأمور الكنيسة، وليس مسموحاً لنا بأن نمارس حكماً أرضياً، وليس لك سلطات أن تقوم بعمل كنسى».

كانت الكنيسة الارثوذكسية المصرية دائما ضارية بجذورها فى عمق التراث المصرى، كما أنها باتت تشكل أحد قطبى المسيحية فى العالم مع الكنيسة الكاثوليكية، وقد قدمت للعالم نظام الرهبنة، كما أنها ارتبطت دوماً بأقدار مصر. وقد قدمت الكنيسة لأبنائها دائماً المساهمات من أجل مصر وطناً لكل المصريين، كما يزخر تاريخ الكنيسة بالآباء الوطنيين الذين وقفوا

مواقف وطنية سجلت لهم بحروف من نور، وستظل هذه المواقف خالدة فى تاريخ مصر.

ومن هؤلاء الآباء المسجلة لهم صفحات ناصعة فى تاريخ مصر الأنبا «كيرلس الرابع» البطريرك العاشر بعد المائة والذى أطلق عليه «أبو الاصلاح».

فقد ارتبط مشروع إصلاح الطائفة القبطية باسم «الأنبا كيرلس الرابع» أبو الاصلاح الذى أنشأ مدرسة مجاورة للكاتدرائية وقد كان الأقباط فى ذلك الوقت يتلقون تعليمهم وفقا لنظام تعليم بدائى يقوم على المدارس الريفية الصغيرة المشابهة للكتاتيب. كما أنشأ مدرسة ثانية فى حارة السقايين، وتخرج فى هاتين المدرستين الكثيرون ممن لعبوا أدواراً هامة فى المجتمع القبطى من بينهم «بطرس غالى» رئيس الوزراء وميخائيل عبد السيد مؤسس الصحيفة القبطية (الوطن) كما درس فيها أيضاً «عبد الخالق ثروت» و«حسين رشدى» ممن تولوا رئاسة الوزراء فيما بعد. كذلك أنشأ كيرلس الرابع أول مدارس للفتيات القبطيات.

أى أن الكنيسة كانت دائما تقوم بالدور الوطنى بالشكل المباح لها والمفروض عليها، وهو الدور الروحى فى إطار وطنى. ولاشك أن عزلة الأقباط تمر دائما على مر العصور فى خطوط متعرجة بين عزلة لها أسبابها

الموضوعية الخارجية سواء من الحكام أو المواطنين المسلمين، أو أسباب داخلية تخص الأقباط أنفسهم عندما لا يستطيعون مواجهة المجتمع لأسباب متعددة - أغلبها نفسي - من خلال التراث الطائفى الذى يكمن فى ضمائر الأقباط.

وفى كل الأحوال، فإن الكنيسة القبطية المصرية هى الكنيسة التى تشتهر بالجانب الروحى الذى يقدس الروحيات ويترفع عن الماديات، كنيسة الشهداء الذين جادوا بدمائهم فى سبيل التمسك بمعتقدهم الأرثوذكسى فى مواجهة الاضطهاد الرومانى والبيزنطى.

ومما لاشك فيه أن وصول بعض الشخصيات ذات التأثير القوى على ما حولها إلى كرسى البابوية يتيح لهم أن يضعوا بصماتهم الشخصية ويفرضوا رؤاهم الذاتية، التى قد تكون مفيدة وفى سياق الصالح العام للكنيسة والوطن وقد تكون غير ذلك، بل وربما تكون فى غير صالح الأقباط أنفسهم!!

ومن هنا، فلاشك أن عزلة الأقباط تشوبها بصمات لا تنكر من خلال ممارسات آباء الكنيسة، ويمكن لهذه البصمات وهذا التأثير أن يكون بطريقة غير مباشرة أو غير مقصودة من خلال العلاقة التى تأخذ الشكل الروحى، وإعمالا خاطئا لآية تقول: «على ابن الطاعة تحل البركة». من خلال هذه الآية

يمكن للبعض أن يستحوذ على ضمائر وأفكار وإرادات الأقباط تحت منطلق روحي وديني، لدرجة أن البعض يأخذ من أب اعترافه الشخصي الذي لا ينصح ولا يرشد بل يسيطر ويقضي على شخصية المعترف، والمثل الواضح «دانيال البراموشي» الذي قاطعته الكنيسة من فترة لاختلاف تعاليمه عن الكنيسة. وقبل أن ندخل في تفاصيل وأسباب العزلة ونتائجها نود أن نذكر عدة تحفظات لابد منها، نطرحها من منطلق الصراحة والوضوح، يحدونا في هذا روح الصراحة والوضوح التي تتسق مع الآية التي تقول «ليكن كلامكم نعم نعم.. لا لا، وما زاد على ذلك فهو من الشرير»، وأما التحفظات فهي:

★ درج الأقباط على الاعتقاد بأن أية معلومات داخل الكنيسة أو داخل الأوساط القبطية هي معلومات سرية لا يجب أن تخرج إلى خارج الكنيسة، وهنا لابد أن ندرك أن الكنيسة كمؤسسة دينية قبطية مصرية هي جزء من هذا الوطن، حيث إن الكنيسة بمعنى الشعب هي شعب مصر، وهي بالتالي جزء من الشعب المصري في تكوينه وثقافته، في طموحاته وآماله، في عثراته وهفواته. وبالتالي ليس من المطلوب أو الجائز أن تأخذ مؤسسة دينية -عريقة في صفاتها المصرية، ومن دواعي فخر كل المصريين بها أنها مصرية - شكل السرية، خاصة أنه لا يوجد الآن في العالم كله ما يسمى بالأسرار (مع اختراق رجال الأمن لجميع كنائس مصر عن طريق الحراس والمخبرين السريين).

★ بعض الأقباط من منطلق روحى تمت تربيتهم بطريقة من خلالها يؤمنون بعصمة رجال الدين وعلى رأسهم قداسة البابا «إن كانوا تراباً ما تدوسوهمش» علماً بأن رجال الدين (الأكليروس) هم بشر مثلنا يخطئون ويصيبون، كما أن - وهذا هو الأهم - تعاليم الكنيسة القبطية لا تؤمن بالعصمة لأى بشر كائناً من كان حتى البابا، حيث إن هذه العصمة والتى كانت سائدة فى العصور الوسطى فى الكنيسة الكاثوليكية قد وضعت الكنيسة الكاثوليكية فى مشاكل أصبحت للآن تراثا تاريخيا غير سوى ومنبوذ، فلا أعلم كيف - ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين الميلادى - يوجد بيننا بشر متعلمون والمفروض فيهم أنهم مثقفون يؤمنون للآن - وضد تعاليم الكنيسة - بعصمة البابا أو غير البابا!! ودليل الكنيسة على عدم العصمة لأى بشر هو الآيات الآتية:

«الجميع زاغوا وفسدوا وأعوزهم مجد الله» (مزامير).

«لا تكونوا معلمين كثيرين يا أخوتى عالمين أننا نأخذ دينونة أعظم لأننا فى أشياء كثيرة نعثر جميعاً» (يعقوب ٣:١).

«إن قلنا ليس لنا خطيئة نضل أنفسنا وليس الحق فينا» (يو ١:٩).

فهل بعد كل ذلك نتعامل مع أى بشر بالعصمة؟ ربنا يرحم..

بعض الأقباط يزعمون أن الحديث عن مشاكل الكنيسة الداخلية لا يجب

أن ينشر في الخارج كما أن الوقت غير مناسب. وأعتقد أن الوقت المناسب وغير المناسب سيظل قائماً إلى الأبد، حيث إن الأسباب التى تقال تبريراً لهذا المنطق لن تنتهى، فالمشاكل كانت وستظل فى الكنيسة، ولاشك أن الكنيسة تؤثر بشكل كبير جدا فى تربية الأقباط دينيا ودنيوياً، ولذلك لم تصبح هذه المشاكل خاصة بالكنيسة، لأن رؤساء الكنيسة هم الذين أرادوا أن يدخلوا إلي العالم، والبابا شنودة كثيرا ما يتحدث فى هذه المشاكل مع العالم كله من خلال الأحاديث والتصريحات الصحفية التى تحولت إلى كتب.

★ كثير من الأقباط لديهم أفكار، ولديهم اعتراضات، وهم يتحفظون على أخطاء كثيرة للاكليروس داخل الكنيسة، ولكنهم لا يستطيعون الحديث عن هذه الأخطاء أو مواجهتها للقضاء عليها، وذلك لأسباب كثيرة منها كثير من المعتقدات والأفكار التى لا تمت للكنيسة بصلة، مثل الخوف من رجال الدين ومن غضبهم، ولا أعلم كيف يغضب رجل دين من كلمة الحق؟ هل من يفعل ذلك يمكن أن يعد رجل دين؟

واذا كان هناك من الأقباط من يبادر بالمواجهة، فإنها تتحول إلى (حسابات) الأب والابن، والكبير والصغير، والحق الالهى، وأن رجال الدين صورة الله على الأرض، وبهذا يسلب القبطى شخصيته وكرامته، وتسحق شخصيته فى سبيل تعظيم واحترام رجل الدين، ذلك الاحترام الذى يقع فى غير موضعه.

كما أن هناك سبباً مهما آخر، وهو أن بعض الشباب القبطى يقوم بأنشطة داخل الكنيسة، وقد أصبح تواجده واحساسه بذاته ووجوده يتم من خلال الأدوار التى يقوم بها داخل الخدمة بالكنيسة، ولهذا فهو يخاف من الطرد عند مواجهة رجال الدين بأى رأى لا يتفق مع ما يريدون من الخدمة، وهذا هو الأثر الخطير الناتج عن عزلة الأقباط عن المجتمع بالهروب إلى الكنيسة فى غير الجانب الدينى.

إن الكنيسة تمثل الجانب العقيدى للأقباط من خلال ممارسات البشر، ومن الممكن أن يلحق بتلك الممارسات بعض الأخطاء، وهذا وارد وجائز وواقع، وانطلاقاً من حب الكنيسة والخوف عليها يجب أن نعلم الأقباط وتربيهم على مواجهة الأخطاء الناتجة عن ممارسة الأكليروس (البشر).

★ بصفتى قبطيا، فقد تربيت فى الكنيسة وتعلمت الكثير منها وفيها، ومن حقى ومن حق كل قبطى أن يناقش مشاكل كنيسته من منطلق تنقية الشوائب الناتجة عن ممارسات البشر، والتى أصبحت تؤخذ على أنها ضمن تراث الكنيسة، انطلاقا من مقولة أن كل ما بداخل الكنيسة هو جزء من تراثها!!

★ لابد أن نؤمن أننا لن نصل إلى الطريق الصحيح إلا بالمصارحة والوضوح، لأن التستر على الأخطاء خطيئة، ومجاملة البشر أكثر من الله -

وعلى حسابه - جريمة أبدية لا تغتفر، ولأن الطاعة المقصودة بالآية ليست طاعة كل ما يأمر به رجل الدين فى أى مجال، ولكن فيما يخص الدين، وطاعة الله تحتم ألا يطاع أحد أكثر من الله، فالطاعة لها حدود لابد ألا نتجاوزها وألا نتخطاها، ولا أعلم كيف يطلب رجل دين من شخص أن يفعل أى فعل بعيد عن الدين على الاطلاق ويقول له: أطع فعلى فإن الطاعة تحل البركة، فما هذا الذي يتم؟ وما هذا الفكر الذى يشوه المسيحية ويسيىء إليها؟ ولماذا تبررون ما فعله «مارتن لوثر» فى العصور الوسطى بتصرفاتكم الآن؟

وقد وصل الأمر «بدانيال البراموس» فى هذا الشأن أنه كان يأمر الفتاة التى أوشكت على إتمام الزواج من خطيبها ألا تتزوجه، وتتزوج غيره الذى يختاره دانيال بنفسه، هل هذه طاعة؟ وهل هذا دين؟ أفيقوا يرحمكم الله!

★ يجب أن نفرق بين الكنيسة كعقيدة راسخة منذ ما يقرب من ألفى عام، وبين البشر القائمين على شئون تلك العقيدة، فلا يجب الخلط بين نقد تصرفات الأشخاص ونقد العقيدة ذاتها، فشتان بين هذا وذاك. والخلط ليس فى صالح الكنيسة، بل البعض يستغل هذا الخلط لصالحه الشخصى، مثلما كان يفعل «السادات» عندما كان يتهم الذين يعارضونه بأنهم يعارضون مصر، متصوراً أنه هو مصر.

بعد هذه التحفظات لابد أن ندخل في المقدمات والأسباب التي تجعل رئاسة الكنيسة تعزز تلك العزلة بطريق أو آخر. ومن خلال نظرة عامة فالأسباب التي تعزز بها قيادة الكنيسة عزلة الأقباط يمكن أن نقسمها إلى: أسباب موضوعية، وأسباب أخرى ذاتية شخصية تتصل بالتكوين الشخصي لقيادة الكنيسة.

الأسباب الموضوعية:

لاشك أن قضية ممارسة رجال الدين المسيحي للحكم قد انتهت منذ العصور الوسطى. ولم تكن القضية موجودة ولن تكون واردة بالنسبة للكنيسة المصرية على الإطلاق. ولكن ممارسة الكنيسة لدور سياسي يمكن أن تكون مطروحة بشكل مباشر أوغير مباشر، أي يمكن أن تكون من خلال الظروف التي تُفرض على الأقباط وتجعلهم يهاجرون إلى الكنيسة هروباً من المجتمع.

ولاشك أن هناك رغبة كافية لدى قيادة الكنيسة في الوقت الحالي في عزلة الأقباط استغلالاً لتلك الظروف المفروضة على الكنيسة، وهذا الدور منطلق من:

١- الخوف من فقدان الكنيسة لقدرتها على جذب الجماهير.

٢- عندما تتزايد جماهيرية الكنيسة دون أن تستطيع تقديم حل أو إجابة لمشكلات الجماهير، فإنها تخاف من فقدان الثقة فيها أو انقلابهم عليها. وفي هذا الإطار تريد الكنيسة:

أولا: أن ترتبط الكنيسة بالدولة، وهذا ما حدث الآن تقريبا، خاصة بعد اغتيال السادات وبعد اعتقال البابا، فتصرفات البابا تدل على ربط الكنيسة بالدولة، وذلك من خلال تواجد البابا فى المناسبات العامة التى يجب أن يحضرها والتى لايجب أن يحضرها. كذلك صدور البيانات من الكنيسة فى مجالات وقضايا سياسية، ومنها تأييد حسنى مبارك سواء فى ترشيحه أوفى مواقفه، مضافاً إلى ذلك تصريحات البابا خارج مصر وتطابق هذه التصريحات مع ما تريده الدولة، حتى لو كانت تلك التصريحات لاتعجب الأقباط، أى أن البابا قد بدأ بمواقف صدامية مع السادات - والمثل الصارخ هنا هو مسيرة الكهنة فى مواجهة حادثة حرق كنيسة الخانكة - ثم تغيرت الصورة وأصبح البابا يريد احتواء الأقباط وتمثيلهم والتعبير عنهم، ولكن ليس فى مواجهة الدولة مثلما حدث مع السادات، بل فى ظل علاقة مع الدولة تعطى الأنبا شنودة بعداً زعامياً لدى الأقباط بحضور الحفلات والمؤتمرات العامة.

ثانيا: محاولة تمييز الكنيسة عن الدولة: وهذا فى إطار استغلال تجمع الأقباط حول الكنيسة واهمالهم التعامل مع مؤسسات الدولة، خاصة فى المجال الاجتماعى والثقافى والفنى، عن طريق تقديم تلك الخدمات ومساعدة بعض الفقراء. وفى مجال دور الكنيسة وعلاقتها بالمجتمع والدولة هناك اتجاهان يمكن أن تتجه إليهما الكنيسة ولهما مؤيدون.

أولا: الاتجاه العلمانى: والذى يؤكد على انفصال الدين عن الدولة فى المسيحية، ويرى ان الكنيسة خرجت عن المسيحية الصحيحة عندما خلطت بين الدين والدولة، حيث يؤكد هذا الاتجاه قيام الكنيسة بدورها الدينى دون

تدخل فى السياسة، ويستند أصحاب هذا الاتجاه علي النصوص الاتية: أعطوا مالقيصر لقيصر ومالله لله (متى ٢٢: ١٥ - ٢٢)، الرب يسوع رفض التدخل فى نزاع بين اخوين قائلا: من أقامنى عليكما قاضياً أو مقسماً «لو ١٢:١٣ - ١٥»، يسوع المسيح رفض الملك بعدما اتبع الجموع ومضي منفرداً إلى الجبل (يو٦: ١٤ - ١٥)، يسوع المسيح أعلن موقفه صراحة عندما قال لبيلاطس «مملكتى ليست من هذا العالم» (يو ١٨:٣٣ - ٣٧)، ويمثل هذا الاتجاه الأب «متى المسكين» والذى يختلف جذريا مع «البابا شنوده» فى ذلك.

ثانيا: الاتجاه الكنسى الشمولى: والذى يرى أن المسيحية دين ودولة، وأن الفكر المسيحى يشمل مختلف جوانب الحياة، «والأنبا شنودة» أهم ممثلى هذا الاتجاه. وأنا هنا لاشك مع دور الكنيسة الدينى الذى يهتم بروحيات الشعب وإعداد المسيحي للحياة الأبدية، كما أن الكنيسة غير مؤهلة - ولن تكون ولا يجب أن تكون - للقيام بدور سياسى لكى تقوم بالدور الخاص بالدولة، وهكذا نسأل: ما هو عمل قيصر؟ وهل سنعود إلى الحكم باسم المسيح؟ لا أتصور، يجب أن تقوم الكنيسة بدورها الروحى، لأن انشغال الكنيسة بغير الأمور الروحية جعلها لاتهتم بالفعل بالأمور الروحية، وهذا خطأ كل الخطأ.

ومع ذلك فأنا أرى أن تقوم الكنيسة - بجوار دورها الروحى والدينى - بالدور الوطنى، ذلك الدور التاريخى الذى قامت به الكنيسة على مر العصور والأجيال، وهو الدور المميز لها، ويتمثل في الوقوف فى وجه الاستعمار وعدم التعاون معه ورفض شعاراته وإدعاءاته، كذلك غرس القيم الوطنية فى نفوس

الأقباط، خاصة أن القداس توجد به صلوات للوطن وأرضه وخيراته.

والخلاصة أن تقوم الكنيسة بدورها الدينى والروحى مع تميزها بدورها الوطنى. هذه هى الظروف الموضوعية فى الشكل، والتى يمكن أن تكون مبررة لدور الكنيسة فى تمثيل الأقباط لدى الرأى العام القبطى، أو قل هذه هي الأفكار التى تطرح فى هذا الإطار..

أسباب مرتبطة بالبابا شنودة وتوليه كرسى البابوية:

ويضاف إلى الأسباب السابقة أسباب خاصة بالظروف التى تولي فيها «البابا شنودة»، والأسباب الخاصة بتكوينه الشخصي وتطلعه للزعامة.

وفى إطار الزعامة ومفهومه لها يقول الأنبا شنودة «الرئيس الدينى بما له أكثر من الزعيم، وعندنا فى الكنيسة المكانة التى للرئيس الدينى أكبر بكثير من المكانة التى لزعيم سياسى». ويقول «أنا راع، والراعى الحقيقى هو الذى أينما يسير تسير رعيته من ورائه، وإن لم تتبعه لايكون راعيا».

هذه هى مفاهيم «البابا شنودة» لقيادة شعبه، فهو أكبر من الزعيم وهو الذى يسير الشعب وراءه أينما ذهب، وإلى أى طريق. فهل توجد زعامة أكثر من هذا على المستوى النفسى (السيكولوجى)؟

ثم كيف بدأ؟ وما هى شخصيته؟ وكيف كانت تطلعاته؟

كان «الأنبا شنودة» أحد شباب جيل الأربعينيات، ذلك الشباب المثقف الجامعى الذى دخل سلك الرهبنة بعد خدمة ممتدة فى مدارس الأحد، وقد كان دخولهم فى سلك الرهبنة بداية تغيير حقيقى فى المناخ الكنسى بشكل عام، حيث كان الوضع قبل ذلك يؤكد تدنى المستوى العلمى للوسط الكنسى، وكان المتجهون إلى الرهبنة أشخاصا غير متعلمين قليلى الثقافة، مما كان

ينسحب على الكنيسة كلها، حيث إن الأساقفة (أى المجمع المقدس الذى يقود الكنيسة) كانوا يأتون من هؤلاء الرهابنة، وقد كان لقداسة المتنيح «الأنبا كيرلس السادس» فضل البداية فى رسامة هؤلاء الرهبان المتعلمين فى مناصب الأساقفة، فقام برسامة «الأنبا شنودة» أسقفاً للتعليم، و«الأنبا صموئيل» أسقفا للخدمات الاجتماعية و«الأنبا باسليوس» مطرانا للقدس و«الأنبا أغريغوريوس» أسقفا للبحث العلمى والثقافة القبطية، ولما كان «الأنبا شنودة» أحد هؤلاء، بل كان أول اسقف عام للتعليم كما كان أيضا مديراً للكلية الأكليريكية التى يتخرج فيها القساوسة، فقد كان شابا طموحا ذا مواهب متعددة، فهو قارئ جيد ومثقف متمكن وسياسى، وإن لم يكن ممارساً فهو سياسى محاور ومناقش، كما كانت له طموحات لاتخفى على أحد، فقد وضع أمامه هدفا محدداً يؤمن به ويعمل من أجل تحقيقه، وهذا الهدف هو خلق شعبية له فى الأوساط الكنسية- خاصة بين الشباب - وقد وضح ذلك بنفسه فى كتاب (خبرات فى الحياة)، حيث قال «كانوا قمما عالية (يقصد الأساقفة القدامى) لهم قواعد شعبية عريضة، ثم استهانوا بهذه القواعد الشعبية واكتفوا بمراكزهم كقمم».

لاحظ هنا الاستراتيجية ذات الطابع الحزبى فى فهم الواقع لكى يتم اختراقه، فقد عمد الأنبا شنودة إلى سحب هذه القواعد الشعبية وضمها إليه لتدعمه، وبدأ التجوال فى الكنائس والأبرشيات لإلقاء العظات والمحاضرات، وقد شد أنظار الشباب، خاصة أنه كان يأتى بأفعال كانت جديدة وغريبة وجريئة على الوسط الكنسى، خاصة في نطاق التعامل مع الأساقفة السابقين.. فهو كان لايقبل أن يُقبل أحد يده على الإطلاق وكان هذا شيئاً

غريبا علي الأساقفة، كذلك كان يقوم بالجلوس في أى مكان حتى ولو على الأرض، وبذلك أزال الحاجز الوهمى الذى كان بين الأسقف والشعب، وبذلك استطاع الوصول إلى قلب الشباب، وجمعهم حوله حتى أصبح يعقد اجتماعا كل يوم جمعة فى الكاتدرائية يحضره الاف الشباب. وفى هذا المناخ ومن خلال تحريره مجلة الكرازة وقيامه بحملة هجومية شديدة جدا وغريبة جدا ضد «البابا كيرلس السادس» كان يظهر فيها بمظهر الديمقراطي المؤمن بالديمقراطية، المتحمس لها لدرجة أنه كان يتحدى البابا، ومن ضمن شعاراته التى كان يطلقها فى ذلك الوقت «على الشعب أن يختار راعيه» و«الكنيسة لا تورث»، فالشعار الأول يقصد به أن الشعب هو الذى يختار الأسقف والقساوسة عند رسامتهم، ولابد من موافقة الشعب على ذلك الاختيار، أما الشعار الثانى فكان ضد وراثة البابا لأموال الأبرشية المتوفى أسقفها، حيث كانت البطريركية هى التى ترث أموال الأسقف، فى هذا المناخ وصل «الأنبا شنودة» إلي الكرسى المرقسى فى نوفمبر ١٩٧١.

مواجهات البابا شنودة الصدامية ضد الدولة

وصل «البابا شنودة» إلى كرسي البابوية وقد حانت له الفرصة لتحقيق أملين: حيث قال فى نطاق تجمع الأقباط حول الكنيسة: «اهتمت الكنيسة بقضية تنظيم الأقباط وربطهم ببعضهم البعض وبالكنيسة، فمن خلال مدارس الأحد والأسر الجامعية استطاعت الكنيسة أن تنظم وتجمع الشباب فى مجموعات لكل مجموعة قائد. فى كل جامعة وكلية توجد أسرة تضم الطلبة المسيحيين الدارسين بالجامعة فى كل كلية على حدة، وهذا التنظيم قوى من ارتباط الشباب بالكنيسة». وظهرت باكورة سياسة العنف السلبى

فى مواجهة البابا للسادات، عندما أمر القساوسة والشعب فى القاهرة بالخروج فى مسيرة تصل إلى كنيسة الخانكة، وهى المسيرة التى تم صرفها وهو نوع من الاعتراض والتواجد واثبات الذات على أن تقوم تلك المسيرة بعمل قداس بالكنيسة المحترقة، وكان من الممكن أن يحدث اشتباك بين المسيرة وبين أهالى الخانكة المسلمين لولا تدخل الشرطة وحمايتها للمسيرة، حتى أدى المشاركون فيها الصلاة على مرتين لعدم اتساع المكان للعدد الموجود، بعدما حدث ما كان متوقعا، فقد خرج أهالى الخانكة بعد عودتهم من مدارسهم ومن أعمالهم وقاموا فى مساء ذات اليوم بتكسير وحرق منازل ومحلات المسيحيين كرد فعل للمسيرة، وكان الرد فى نفس اليوم، واستمرت الأحوال بين شد وجذب، وظلت العلاقة بين السادات والبابا علاقة فى ظاهرها الود وفى باطنها التوتر والغضب والثورة التى لاتهدأ داخل «أنور السادات»، حيث اعتبر أن البابا شنودة يريد أن يتحداه ويصبح زعيماً للأقباط فى مصر. حتى وصلت تلك العلاقة إلى الذروة في سبتمبر ١٩٨١ عندما اعتقل السادات الشعب المصرى ممثلاً فى كل طوائفه وطبقاته، وكان ضمن المعتقلين «البابا شنودة».

وبعد قتل السادات ورئاسة حسنى مبارك أراد «مبارك» فتح صفحة جديدة فى العلاقات مع كل الأطراف، فقام باستقبال واحد وثلاثين معتقلا سياسيا بقصر العروبة بمصر الجديدة، وكنت أحد المعتقلين الذين استقبلهم «حسنى مبارك» يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٨١، وكذلك أفرج «مبارك» عن البابا فى يناير ١٩٨٥. وكان لاعتقال البابا نتائج كثيرة أهمها وأخطرها هو بزوغ نجم البابا كزعيم فى نفوس الأقباط وفى تصوره هو شخصيا، كما أن البابا

أصبح موضع اهتمام عالمي من وسائل الإعلام المحلية والعالمية وكذلك وكالات الأنباء، الأمر الذي جعل الأقباط ينظرون له كمناضل وكسياسي، وخاصة أنه اعتقل في قرار واحد مع سياسيي مصر، وهو حدث غلبت جوانبه السياسية على الجوانب الدينية، وعزز ذلك الوضع النجومي عند الأقباط للبابا، فقد راح يهتم باستقبال السفراء ورؤساء الدول وغيرهم من الرسميين حتى يتواجد بشخصيته السياسية ويضفي الدور السياسي على منصبه، حتى نجد أن مجلة الكرازة - التي كان ومازال يرأسها- تقول في مانشتات ضخمة عند زيارته لأمريكا واستقبال الرئيس الأمريكي كارتر له «استقبال حافل لقداسة البابا في نيويورك»، «أول بابا للإسكندرية يزور الولايات المتحدة»، «الصحف الأمريكية تنشر أخبار الزيارة في صفحاتها الأولى»، «قداسة البابا يلتقي بالرئيس كارتر في البيت الأبيض بواشنطن».

وهذه العناوين تدل على القصد الإعلامي لمكانة البابا السياسية وفتحه لأبواب عالمية لم تكن للكنيسة المصرية من قبل.

في هذا الوضع الذي صنعه لنفسه عن طريق وسائل الإعلام، لم يعد الشعب القبطي وحده الذي ينظر إليه كزعيم، بل الآباء الأساقفة الذين يعتبرون شركاء له في الخدمة الروحية، حيث إن البابا في الكنيسة بالنسبة للأساقفة هو الأول وسط متساوين. أي أن الكنيسة للأسقف هي نفس رتبة البابا.

حتى هؤلاء الأساقفة أصبحوا مبهورين به ليس كشريك لهم ولكن كزعيم عليهم، مما جعل شخصيته تسيطر على المجمع المقدس وقراراته الكنسية، ومن ثم أخذ البابا يعلن أنه الزعيم السياسي للأقباط وهو الذي يمثلهم،

وأصبح يصدر التصريحات ويعطى لنفسه الحق فى الحديث باسم الأقباط كلهم فى مواقف لاتحتمل الإنابة، أى فى المواقف التى يجب على القبطى فيها أن يدلى برأيه بنفسه، وأصبح «البابا شنودة» هو المتحدث باسم الأقباط وكأن الأقباط جميعهم حجموا فى شخص البابا، ولاوجود لهم ولاكيان ولا مواطنة!!

فهل هذه السياسة هى سياسة الكنيسة فى كل زمان ومكان؟

الإجابة: لا

والدليل أن البابا «كيرلس السادس» كان يقوم بالاتصال بالنخبة القبطية الممثلة فى الوزراء الأقباط أو أعضاء مجلس لأنه فى ذلك الوقت، و عن طريق العلاقة التى كانت تربطه بالرئيس «جمال عبد الناصر» كان الاتصال بالنخبة القبطية هو الطريق الذى يسلكه «البابا كيرلس» فى مواجهة مشاكل الكنيسة..

كما أنه لم يكن يصرح بكذا أو بكذا، بل كان يكتفى ببيان فى مواجهة أى حدث باسم الكنيسة، ولم يكن يحضر أية احتفالات عامة أو اجتماعات عامة أو حزبية مثلما يفعل الآن «الأنبا شنودة»، بل كان يقوم بانتداب أحد الأساقفة بدلا عنه. ولكن الأنبا شنودة جاء معتقدا أنه الممثل السياسى للأقباط، ضاربا عرض الحائط بدور السياسيين المصريين سواء كانوا وزراء أو أعضاء مجالس تشريعية أو غير ذلك. ورأى البابا شنودة فى ذلك: «أن النخبة القبطية تربيهم الدولة، وبالتالي لايستطيعون التعبير عن مشاكل الأقباط خوفا على كراسيهم.

فهل هذه الصفوة مجرد أشخاص أصحاب فكر أم أشخاص لهم تأثير

فعلى على الأقباط فى الكنيسة؟ يقول البابا « كما أن هذه الصفوة عندما تحدث مشاكل تقف مكتوفة الأيدى وكأنها فى غيبوبة كاملة عن الأحداث، فلا يبادر أحدهم بالاتصال بالدولة. وقتها أجد لزاماً على بالضرورة التدخل، وعندما يطلب منى أن أتخذ موقفا لابد أن أتدخل فالكنيسة وجدت نفسها مضطرة لأن تتدخل لملء الفراغ»

ومن هنا يؤكد البابا أنه ليس للنخبة القبطية تأثير فعلى على الأقباط فى الكنيسة، وبالتالى ليس من حقهم تمثيل الأقباط. وبالطبع فى قول سابق يؤكد أنه بموقعه الدينى يمتلك تأثيراً على الأقباط أكبر وأخطر من الزعيم السياسى، حيث إنه يسير وهم يسيرون وراءه.

من هذا التحليل لابد أن يكون هو الممثل السياسى لهم، ولا أعلم هل يجب أن يكون التمثيل السياسى للمصريين الأقباط مرتبطا بالتأثير عليهم فى الكنيسة؟ إذن لايحق للسياسى المسلم أن يمثل الأقباط حيث إنه لايوجد للسياسى المسلم أى تأثير فعلى على الأقباط فى الكنيسة. ما هذا الذى يقال؟ وما هذا الذى يحدث؟! وكما يقول البابا عندما سئل عن أحداث مسيرة الخانكة من القاهرة «أنا آسف لأننا لم نشعر الآخرين أننا ميتون، أنا في هذه الحالة أفقد الأقباط ويشعرون فى هذه الحالة أن البطريرك لايحس ولايشعر حتى لو عرف بحرق كنيسة».

ومعنى هذا الكلام أن البابا لايحس به الشعب كرأس للكنيسة إلا عندما يقودهم سياسيا ويأمر بقيام مسيرة للكهنة.. إذا كان دور البابا فى مواجهة مثل هذه المشاكل هو إدارة المظاهرات والمسيرات، إذن فما دوره الدينى ومن الذى يقوم بالصلاة إلى الله لكى يتدخل فى حل مشاكل الكنيسة؟ وهل

المسيرات أهم من الصلاة التى هى دور البابا الأساسى؟

الأسباب السياسية لعزلة الاقباط:

لاشك أن مصر منذ السبعينات، ومع تشجيع أنور السادات للجماعات الدينية الإسلامية - وكثير منها متطرف - أصبح فيها مناخ طائفى وصل إلى ذروته فى إعلان السادات أنه رئيس مسلم لدولة مسلمة، وإن كان هذا الكلام تحصيل حاصل ومعلومة بديهية، إلا أنه طرح فى مناخ وتوقيت كان يقصد به أشياء كثيرة أقلها إشاعة المناخ الطائفى، ذلك المناخ الذى نتجت عنه حوادث مؤسفة -بعد ذلك- للأقباط، أقلها حرق الكنائس والاعتداء على محلات الأقباط وسرقتها وقتل كثير من الأقباط ومنهم بعض الكهنة مثل كاهن سمالوط، مضافا إلى ذلك الاعتداءات المتكررة على الطلاب فى الجامعات - خاصة فى المدن الجامعية - إلى حد طرد الفتيات ليلاً من مساكنهن بالمدن الجامعية.. كل هذه الأشياء وغيرها كثير جعل الاقباط يهاجرون إلى الكنيسة باعتبار أنها الملجأ والملاذ، حيث إن الكنيسة هى الرمز الدينى والروحى الذى يأويهم ويحتضنهم من حالة الضياع والاغتراب التى سببتها هذه الحوادث المؤسفة وذلك المناخ الطائفى البغيض.

تلك هى الأسباب السياسية التى جعلت الأقباط يهاجرون إلى الكنيسة.

وهناك كذلك الأسباب الاقتصادية لهجرة الأقباط إلى الكنيسة، وهى الأسباب التى تتمثل فى حاجة المساكين إلى الكنيسة، حيث تقدم لهم المساعدات العينية والنقدية وغيرها. كما أن بعض شباب الخريجين الذين لاعمل لهم وجدوا فى أنشطة الكنيسة وخدماتها مكانا للتنفيس عن عقد البطالة والوقت الضائع، ولا ضرر إذا وفرت الكنيسة أعمالا لهؤلاء العاطلين،

سـواء فى داخل الكنيـسـة أو عن طريقهـا لدى الأقـبـاط الانفـتـاحـيـين الذين يرتبطون بالكنيـسة من باب الوجـاهة والمنظرة، ولا ننس الظروف التـاريخـية السابق ذكرها والتى فرضت على الأقباط العزلة فى الكنيسة حسب الظروف المرتبطة بالمناخ السياسى.

ومهمـا كانت الأسـبـاب مـوضـوعية ومقنعة للأقبـاط وكافية لتبرير عزلتهم، فـالحل ليس فى تلك العـزلة وفي هـذا التـقـوقـع أو أحـضـان الغـربة، وحـالة الاغتراب التى يعيشـهـا الأقباط فى وطنهم، لأن هذه العزلة وتلك القوقعة هى سلوك ومـسلك طائفى لاشك، كما أن تلك التصرفات لها نتـائج وخيمة على الكنيسة وعلى الأقباط وعلى الوطن.

أولا: نتائج العزلة على الكنيسة:

عندمـا اعـتـبـرت قيـادة الكنيـسة أنهـا القـيـادة الممثلة والمعبرة عن الأقـبـاط تجاوزت الكنيـسـة دورها الدينى والوطنى والاجـتـمـاعـى، وأصـبـح دورها من خـلال أفكار قـيـاداتهـا دوراً أوسـع من دورها الدينى وأشـمل من رسـالتـهـا الروحية التى تسعى لخلاص النفوس، وبهذا المنطلق ونتيجة لهذا الفكر ماذا يحدث؟

١- تصـبـح الكنيسة، ويعـتـبـر البـابا شنودة المثل السيـاسـى للأقبـاط الذين يعبر عنهم (حـسب مـا جـاء فى تصـريحـات البـابا السـابقة). وهـذا يعنى أن مـصـر أصـبـحـت تدار سـيـاسـيـا بطريقة طائفـيـة، فـالأقـبـاط يمثلهم البـابا والمسلـمون تمثلهم الدولة، وإذا كـان هناك من لايعجبه تمثيل الدولة فبإمكانه أن يجد من يمثله أيضا، وبذلك يصبح لكل جـمـاعة ولكل طائفة ممثلون لها غير الدولة. فهل ستكون طائفية أكثر من ذلك؟ وهل ستكون مصر لبنان أخر؟

أم ماذا؟

٢- وبهذه الصورة ذات التمثيل الطائفي يصبح منتظراً من كل طائفة أن تناضل وتتصارع مع بقية الطوائف الأخرى.

٣- وبناء على أن البابا يمثل الأقباط سياسيا، فإنه يعتبر شخصية سياسية ودينية، وباعتبار أنه رئيس الكنيسة (صفة دينية) وكذلك باعتباره يمثل الأقباط سياسيا (صفة سياسية)، إذن لابد أن يخضع الأقباط لكلام قداسة البابا، خاصة في غير شئون الدين، حيث أنه الملهم والذي يتحدث بالروح القدس، ولا مانع من تفكير بعض الأقباط المتخلفين الذين يلتزمون بعصمة البابا، ويتصورون أن كل ما يقوله البابا هو الصواب، حيث إن العصمة تحميه من الخطأ.. ومن هنا فلا أحد يناقش ولا أحد يعترض على ما يقوله، ومن ثم لا اعتراض على أقوال باقي الاكليروس من أساقفة وكهنة فهم بدورهم لا يخطئون. والأغرب من ذلك أن هؤلاء - وخاصة الأساقفة - يزرعون في نفوس الشعب القبطي أنهم رجال دين وكلامهم من الله، ويقولون: إن السجود للأساقفة والبابا هو نوع من الاحترام وأخذ البركة، فمن يسجد لهم يأخذ البركة ومن لايسجد لا يأخذ تلك البركة، وبالتالي -ونظراً لاعتقاد الأقباط أن البركة من الله ولايستطيع أن يحرم منها- فهم يسجدون للأساقفة والبابا.

فأي تمثيل سياسي هذا الذي يحرم الإنسان من حريته وإرادته؟ إن من يعترض فهو يعترض على الكنيسة لأن البابا يصبح هو الكنيسة، ومن ينتقده في تصرفاته الشخصية فهو ينتقد الكنيسة (سبحان الله).

٤- إذا أصبح البابا ذا صفة سياسية وبالتالي حديثه سياسي، فإن من

حق الاخرين انتقاده ومراجعة أفكاره السياسية، ويصبح خاضعا للخلاف السياسى. وعلى ذلك طالما أصبح البابا هو المعبر، وتفس الوضع بالنسبة للأساقفة في الأقاليم، فالبابا هو الذى يتعامل إذن مع المستويات القيادية فى الدولة، والأسقف يستقبل المحافظ وقيادات المحافظة، ولابد أن يكون المظهر (الدنيوى) مظهرا لائقا بهذا التمثيل، فلابد للأسقف أن يكون مقره فخماً وفخيماً، وسيارته التى يستقلها كذلك. وإذا كان قداسة البابا ممثلا لهؤلاء الأقباط وهو يحضر فى المناسبات العامة ويظهر فى التليفزيون، فلابد أن تكون ملابسه الكهنوتية غير التى اعتادت عليها الكنيسة طوال تاريخها، ولا مانع من أن يقلده بعض الأساقفة فى تلك الملابس، خاصة أن البابا هو القدوة والنموذج بالنسبة لهم.

كما أن البابا- بهذا القياس- أصبح يدخل إلي الكنيسة بيت الله بالمواكب والهتافات والتصفيق الذى لايليق ببيت الله، مع العلم بأن البابا «كيرلس السادس» كان يدخل بالملابس السوداء إلي الهيكل القبلى بالكاتدرائية القديمة ولايراه الشعب إلا وهو خارج إلى الهيكل الذى فى الوسط وهو لابس ملابسه الكهنوتيه للصلاة، بلا مواكب ولا هتاف ولا تصفيق، وهذا هو الفرق بين رجل الدين ورجل الدين الذى يهتم بالسياسة وشئونها.

وماذا ستكون تصرفات رجل الدين حيال الشعب عندما يهتم بالشئون السياسية ويصبح بالنسبة للشعب حاكماً لا أبا لأبناء؟

إن الأب عندما يختلف مع ابنه يغفر له، لكن الرئيس عندما يختلف مع المرؤوس يصبح الصراع الذاتى والنظرة الشخصية هما الحكم فى أى

خلاف، وبذلك يتحول الخلاف إلي صراع، والصراع له أساليبه وله أيضا نتائجه التي لاتتسق مع الحياة الكنسية والروحية التى تحتمل وجود الخلاف لا الصراع، وبكل أسف نجد أن هناك خلافات داخل الكنيسة وصلت إلى مستوى الصراع، ولكن إذا كان الخلاف مع رأس الكنيسة بشخصيته وسلطاته وإمكاناته وسيطرته على الكنيسة بأكملها فالويل لمن يختلف معه.

ولأن الكنيسة كانت بعيدة عن العالم، فقد كانت مثل المركب فى المياه باعتبار أن المركب هى الكنيسة، والعالم هو البحر الهائج، والآن أصبحت الكنيسة وسط العالم، أى أصبحت المياه الهائجة داخل المركب.

فماذا ستكون النتيجة؟

ومن الصراعات الموجودة الآن داخل الكنيسة:

١- خلاف الانبا اغريغوريوس:

كان الأنبا أغريغوريوس أستاذاً للأنبا شنودة بالكلية الاكليريكية. وعندما تمت رسامة الأنبا أغريغوريوس أسقفا للبحث العلمى والثقافة القبطية كان البابا شنودة قد تمت رسامته أسقفاً للتعليم، وعلى ذلك اعتبر الأنبا شنودة أن رسامة الأنبا أغريغوريوس هى نوع من التدخل فى اختصاصاته وحدثت فجوة اتسعت وتفجرت بعد رسامة البابا وجلوسه على كرسى البابوية، وكانت القشة التى قصمت ظهر البعير هى قبول الأنبا أغريغوريوس عضوية اللجنة الخماسية التى عينها السادات لقيادة الكنيسة بعد اعتقال البابا، ولكل منهما وجهة نظر فى عملية قبول اللجنة.

بالطبع أخذ البابا موقفا من جميع أعضاء اللجنة، وبعد أن كانوا إخوانه وزملاؤه أصبحوا أعداءه وأعداء كل المجمع المقدس. وعلى هذا أصبح الخلاف

خلافا له جوانبه الذاتية وأخذ صوراً وأشكالاً متنوعة، حيث إن الخلاف ابتعد عن الجانب الروحى الأبوى، وما كان ينبغى للخلاف أن يتطور إلى هذا الحد.

والان لايتجاسر واحد من الأساقفة فى أن يتعامل مع الأنبا أغريغوريوس، مع العلم بأن الأنبا أغريغوريوس شخصية ذات ثقافة وعلم وخبرة فهو شخصية عامة وعضو في كثير من المنظمات العالمية وله قدره ووضعه فى الأوساط الكنسية فى العالم، ومع ذلك فلخلافه مع البابا لايجرؤ أسقف على دعوته فى ابرشيته وإلا ينال غضب البابا، وغضب البابا لايحتمله أي أسقف لدرجة أن أحد الأساقفة فى الصعيد دخل مكتبة الكنيسة فى إحدى القرى فوجد كتب الأنبا أغريغوريوس معروضة فالقى بها على الأرض، وقال: ممنوع تواجد كتب هذا الرجل هنا ولا فى أي مكان.

كما أن أغريغوريوس منع فى يوم من الأيام من الصلاة فى إحدى الكنائس الموجودة بالكاتدرائية، ففى أثناء دخوله للصلاة تصدى له أحد سكرتارية البابا وقال له: «آسف التعليمات تجعلنا نمنعك من الدخول إلى الكنيسة للصلاة»، وما كان من هذا الأسقف الشيخ الجليل إلا أن خرج من الكنيسة وهو يبكى!!

وإذا كانت تعاليم الأنبا أغريغوريوس وكتبه ضد تعاليم الكنيسة وتقاليدها فلماذا لا يُحاسب المجمع المقدس الأنبا أغريغوريوس إذا كان مخطئاً، أما إذا لم يكن كذلك، فلماذا هذا التعامل؟ ولماذا هذا الأسلوب الذى لا يتسق مع الكنيسة ولا مع القيم المسيحية ولا الحياة الروحية؟ ألا يمكن أن يحسم هذا الوضع؟

٢ - الخلاف مع الأب متى المسكين

الأب متى المسكين قمص راهب شيخ رئيس لدير أبو منقار بوادى النطرون، له باع كبير فى تأليف الكتب الدينية العميقة ذات المستوى الخاص وله وجهة نظر فى كثير من القضايا الروحية، وقد صدر له كتاب «مقالات بين الدين والسياسة» عام ١٩٦٣ فى وقت رئاسة البابا «كيرلس السادس» للكنيسة.

وخلافه مع البابا شنودة بدأ غير محدد الهوية ولا معروف الأسباب، وإن أمكن رصده كصراع ذاتى بين شخصيتين لهما مكانتهما فى الكنيسة، وزاد الصراع عند اختلاف البابا مع السادات واغتياله، وكان الأب متى مع السادات ضد البابا، وكثيراً مايعلن البابا خلافه مع متى المسكين فى تصريحاته وأحاديثه الصحفية، حتى قال فى متى المسكين وأفكاره «أنا أرى أن هذا فكر شيوعى محض (يقصد فكر متى المسكين)، لأن الشيوعية لاتريد أن يلجأ الإنسان إلى الله ولكن يلجأ فقط للدولة».

ولانعرف ماذا يحدث؟ ومن المخطىء ومن المصيب؟ وإذا كان فكر متى المسكين بهذا المستوى وأنه يشبه بالشيوعية فماهو دور المجمع ودور الكنيسة؟ إن السكوت على الخطأ خطأ أكبر، وإذا افترضنا أنه لاخطأ هناك، فلماذا الصراع إذن؟

وقد زاد من تشبث الأكليروس والبابا بهذا الدور السياسى أن الدولة تبالغ فى هذا الدور، فتجد الدولة ورجال الأحزاب يتسابقون للذهاب إلى البابا فى الأعياد بهدف تقديم التهنئة للأقباط، وهذه المظاهر تؤخذ على أنها مباركة لهذا الدور السياسى. ويتصور بعض الأكليروس أن هذا تأكيد لتمثيل

البابا السياسى للأقباط، وبهذه الممارسات وبتلك الأفكار التى سيطرت على قيادة الكنيسة أصبحت الكنيسة الآن تدار بشكل سياسى لا دينى، وبطريقة دنيوية لا روحية، من منطلق رئاسى لاأبوى فالأكليروس رؤساء لا آباء، وأفراد الشعب القبطى مرؤوسين لا أبناء.

ديمقراطية الكنيسة

وعلى هذا القياس أصبحت الكنيسة تدار بالشكل الذى تدار به الدولة سياسياً، فالأقباط مصريون، والكنيسة جزء من الدولة بسلبياتها وإيجابياتها.

ومن ثم أصبحت الديمقراطية فى الكنيسة تمارس شكلياً فقط، وكثيراً ما أكد قداسة «البابا شنودة» على ديمقراطية الكنيسة وأوضح مراراً أن الكنيسة القبطية هى أكثر الكنائس ديمقراطية فى العالم. وضح هذا فى كتابات الأنبا شنودة وقت أن كان أسقفا للتعليم حيث كان يكتب فى الكرازة ويعظ فى اجتماع الجمعة، وكثيراً ما رفع شعارات ديمقراطية كثيرة منها «على الشعب أن يختار راعيه» حيث كانت هذه الشعارات ترفع فى مواجهة البابا «كيرلس السادس» عندما احتدم الخلاف بينهما، لإحساس «البابا كيرلس» بأن «الأنبا شنودة» أخذ يجنح نحو الحديث فى أمور تخص الدولة. ولكن هل أوفى الأنبا شنودة بوعده بعد أن جلس على كرسى البابوية؟ وهل تحقق للشعب أن يختار راعيه، أى أن يختار الشعب الكهنة والأساقفة الذين سيقومون بالخدمة له؟

لا أعتقد، حيث إن الرسامة لكل من القساوسة والأساقفة لا يستشار فيها الشعب على الإطلاق، حيث تتم رسامة الأسقف من قبل البابا ولايخطر

الشعب إلا قبل الرسامة بيوم واحد فقط، فالشعب لا اسم ولا رسم الأسقف الذى سيتزوج ابرشيتهم وإلى الأبد بالنسبة له، حيث إنه لا يفارق الإبرشية، ولايمكن أن يرسم أسقف بدلاً منه إلا بعد وفاته. وعلى نفس المنوال يقوم الأساقفة برسم القساوسة دون أى استشارة أى أحد من الشعب، حيث يقوم بعض الأساقفة بالرسامة سراً لدرجة أن أهل المرسوم لا يحضرون الرسامة، بل وصل الأمر إلى أن بعض الأساقفة لا يأخذ موافقة الزوجة، وتتم الرسامة بدون موافقتها، مما يعد مخالفة لقوانين الكنيسة حيث تعتبر الكنيسة الزوجة شريكة للقسيس فى خدمته. وهذا كله يتم من منطلق الاختيار الشخصى والحكم الذاتى للمرسوم من قبل البابا أو الأسقف، حيث يقوم البابا برسامة الأساقفة، والأساقفة برسامة القساوسة الذين يتأكدون من أنهم لايعارضونهم فى أى تصرف يفعلونه لكى يكونوا السند القوى فى المجمع القدسى للبابا، والسند القوى فى مجمع الكهنة للأسقف فى مواجهة الحرس القديم، أى فى مواجهة القساوسة القدامى الموجودين من قبل الأسقف، وكذلك الأساقفة القدامى مثل ماحدث مع الأنبا كيرلس، لقد قال الأنبا شنودة فى هذا السياق عن الأنبا كيرلس السادس «إن البابا كيرلس كان يرسم أولاده ومريديه حتى يعطى روحاً جديدة فى المجمع، وفى نفس الوقت لكى يكونوا مؤيدين للبابا فى المجمع المقدس» وأوضح فى هذا المجال ثورة المطارنة على الانبا يوساب السابق وعلى الأنبا كيرلس وإمكانية عزله.

فالذى يتم فى مجال الرسامات للأساقفة والكهنة هو الإتيان بالأشخاص المؤيدين والخاضعين فقط- ولا ينظر إلى مدى الصلاحية أو الإمكانات الشخصية أو العلمية أو الروحية- لكى يعزز كل منهم موقعه وكرسيه، أليست

هذه سلوكيات سياسية وروحية؟

إن بعض الأساقفة التابعين للبابا، والقائمين بترشيح المرسومين أساقفة كان يطلب من الشباب أن يترهبنوا ويعدهم بأن يكونوا أساقفة، وذلك من بداية عصر الأنبا شنودة.

التصارع على الكهنوت

وبطبيعة الحال، وحيث أصبحت الكنيسة الآن هى المجتمع الخاص للأقباط وبالتالى أصبح رجال الدين هم الزعماء والرؤساء الذين يسيّرون ذلك المجتمع، أصبح للجميع أن يسارع ويتمنى أن يرسم قسيساً، فنجد المثقفين الأقباط (الأطباء - صيادلة - مدرسين - محامين) يسارعون ويستجدون الأساقفة لكى يُرسموا قساوسة. وذلك للهروب من المجتمع الخارجى الذى لايجدون فيه ذواتهم والهروب إلى مجتمع الكنيسة الذى سيصبحون فيه قيادات دينية ودنيوية، مضافاً إلى ذلك الاحترامات الأخرى التى ترضى غرورهم مثل تقبيل اليد من قبل الشعب وهذا القياس ينطبق على نسبة كبيرة منهم.

إذن فالرسامات تتم لتعزيز مواقع البابا والأساقفة متجاهلين حق الشعب فى اختيار راعيه، تلك الشعارات الزائفة والطنانة التى كثيراً مارفعت قبل الوصول للكرسى.

دور الشعب فى الكنيسة

لاشك أن الكنيسة القبطية هى كنيسة تقليدية كلاسيكية لا تسعى نحو التغيير والتطوير خاصة فى مجال الممارسات الطقسية، وهذه هى طبيعة الكنيسة التى تجعلها تقاوم الزمن (وأبواب الجحيم لن تقوى عليها)، ومن

هنا كان القداس هو العمود الفقرى والقاعدة الأساسية للصلاة في الكنيسة القبطية، ولما كان القداس لايمكن أن يتم عن طريق الشعب، بل لابد أن يقوم بصلاة القداس أحد الكهنة، من هنا أصبح الكاهن هو العامل الأساسى والأصيل للصلاة الجماعية فى الكنيسة القبطية، ولذلك - ومن هذا المنطلق- أصبح دور الكاهن دوراً مهماً.

ولكن ماهو دور الشعب القبطى فى الكنيسة؟

مثلما عرفنا أهمية دور الكاهن نعرف أيضاً أن القداس لابد أن يتم بوجود شعب، وكلمة كنيسة تعنى شعب، فالشعب هو الأساس فى الكنيسة وبدونه لاتتم الصلاة، ومن هنا كان قرار البابا كيرلس الرابع (أبو الاصلاح) عندما قرر إنشاء مجلسا للشعب لإدارة الكنيسة بجوار مجلس الكهنة. فمجلس الشعب يدير الكنيسة إدارياً ومجلس الكهنة يدير الكنيسة روحياً. كان قراراً صائباً، ولكن أين دور الشعب الآن؟ لقد تقلص دور الشعب فى الكنيسة، فقبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان الأقباط الأغنياء والإقطاعيون يطلق عليهم أراخنة الكنيسة، وكانت تدار الكنيسة ويتم الصرف عليها من خلال الشعب القبطى المستريح مادياً، وبالتالى كانت لهم السطوة والكلمة فى الكنيسة حتى على الأكليروس ذاته، ودليل ذلك الحوادث التاريخية فى الصراع بين الأكليروس والمجالس المحلية. ولكن الآن وبعد أن أصبح هؤلاء الأراخنة لا وجود لهم بالمعنى الذى كان قبل الثورة، وبعدما أصبحت الكنيسة غير محتاجة لعطايا وهبات الأقباط الموجودين فى مصر حيث أصبحت هجرة المصريين إلى الخارج أحد المصادر الرئيسية لتمويل الكنيسة، أصبحت الكنيسة غير محتاجة للشعب بالصورة السابقة، وبعد إحلال الكنيسة محل

الدولة بالنسبة للأقباط، أصبح الشعب هو المحتاج إلى الإكليروس، وكل من يصل إلى صداقة أحدهم فهو ذو وضع مميز فى وسط الأقباط.

مرتبات الكهنة

اصطلح منذ القدم داخل الكنيسة على أن الكاهن يأكل من أموال الأقباط، وبذلك كان الكاهن يقوم بالخدمة الدينية والروحية وتفقد أبناء الشعب القبطى فى منازلهم لكى يحصل فى أيام المواسم والأعياد على عطاياهم، والآن وقد أصبح الأسقف هو الذى يعطى للكهنة مرتباتهم فقد تحول الولاء للكاهن ليصبح للأسقف بدلاً من الشعب، ومن ثم أصبح دور الشعب دوراً هامشياً فى إدارة الكنيسة، وأصبح الشعب هو الذى يحتاج إلى الإكليروس. وبناء على ذلك أصبحت الخدمات الروحية التى تقدم للشعب من الكهنة ليست على المستوى المطلوب كما كانت سابقاً، حيث أصبح الكاهن موظفاً، ولا مانع من أن (يزوغ) من عمله ويلقى بالمسئولية على الآخرين، ونتيجة لكل هذه الأسباب أصبحت المجالس الملية صورة فارغة لا مضمون ولا عمل لها. وبالتالى أصبح قداسة البابا وحده يدير الأمور بمنظور سياسى لا روحى، وهو يتقدم بقائمة تضم الذين يرضى عنهم، والذين يدعمون موقفه، والذين يفعلون مايرضيه فقط، وبالتالى ومن خلال هذا المناخ تسقط كل القوائم التى فى مواجهة قائمة البابا وتنجح قائمة البابا فقط، وتتم رسامة قائمة البابا من أعضاء المجلس الملى «شمامسة»، أى أنه يعطيهم درجة من درجات الإكليروس ليخضعوا له تماماً، هذا عن دور الشعب فى الكنيسة لأن الأمور فى الكنيسة تدار بمنطق دنيوى روحى، وبأسلوب سياسى لا دينى، بمنطق الرؤساء لا بمنطق الآباء.

دور الكهنة فى الكنيسة

مما سبق تعرفنا على دور الكاهن فى الكنيسة القبطية فهو الوقود الحقيقى للعمل الروحى، وهو القائم بخدمة القداس وإقامة الصلوات الأخرى مثل: الصلاة على الميت، وصلاة الإكليل (الأفراح) والزيارات المنزلية، وحل مشاكل الأقباط وغيرها كثير.

ومع ذلك فدور الكهنة فى الكنيسة لا وجود له على المستوى الفعلى أو على مستوى اتخاذ القرار، فلا يوجد كهنة ممثلون فى المجمع المقدس. والمجمع المقدس يضم الأساقفة: سواء أساقفة الأبرشيات أو رؤساء الأديرة ولا أحد سواهم، ويرأسه البابا، والمجمع المقدس له كل الصلاحيات التى تعطيه الحق فى إصدار القرارات وإصدار القوانين الكنسية وتعديلها، بل تعديل بعض الصلوات والصيامات إذا ماأراد. كذلك فإن له الحق فى إصدار الحرمانات -أى حرمان بعض الأساقفة عند اقتراف أى خطأ يصل إلى درجة الحرمان - أى أن الكنيسة هى المجمع المقدس برئاسة البابا.

ونكرر أن البابا هو الذى يختار الأساقفة بمعرفته ويرسمهم.

وإذا كان عدم تمثيل العلمانيين - أى الشعب - فى هذا المجمع يقوم على اعتبار أنهم ليسوا رجال دين، فما هو المانع من تمثيل الكهنة وهم رجال دين بل هم الذين تقوم الكنيسة على أكتافهم؟ وماهى الحكمة التى تجعل الكنيسة فى يد الإكليروس الرهبان فقط؟!!

الولاء.. لمن؟

انشغلت الكنيسة عن الجانب الأبدي بالجانب الزمنى، وعن الصلاة لله

فى الأزمات والمشاكل إلى تصور أن الكنيسة مسئولة عن حل المشاكل والقضايا الدنيوية التى هى من اختصاص الدولة، وبالتالى أصبح السلوك داخل الكنيسة سلوكا دنيويا. وإذا كان الوضع كذلك فلا مانع من الظهور بمظهر لائق، وهذا مايؤكده حديث «البابا شنوده» الموجه لكل شعب إبرشية يريد أن يرسم البابا له أسقفا.. يقول البابا: ماذا أعددتم للأسقف لكى أقوم برسامته؟ فأنا أطلب منكم قصرا وسيارة فارهة، ولابد أن يكون مظهره لائقا حيث إنه يستقبل رجال الدولة.

هذا الذى يحدث نتيجة للنظرة الدنيوية التى تتعامل بها الكنيسة الآن.

فانظر كيف تنتشر هذه المظاهر تحت ادعاء التعامل مع الدولة، ولنا كل الحق فى التساؤل: لماذا التعامل مع الدولة؟ وأين التعامل مع الله الكبير العزيز؟ بالرغم من أننا لا نمانع فى أن يكون مظهر الإكليروس فى الوضع اللائق، على ألا يكون هذا المظهر غاية وهدفا، ومن ثم فإن الكنيسة بوضعها الحالى - وبالدور الذى تقوم به - قد بعدت كثيرا عن مهامها ومسئوليتها حيث إن تمثيل الكنيسة للأقباط بهذا الشكل يجعلها تخضع للسلطان الزمنى وهذا لا يليق، ولذا فالمفروض على الكنيسة أن تترك للمواطنين الأقباط الحرية الكاملة فى قيامهم بأعبائهم الوطنية حتى يؤدوها، وحتى لا تكون الكنيسة مسئولة عن هذا الواجب. وبهذا السلوك ونتيجة لهذا الانطواء والسلبية والتقوقع داخل الكنيسة فلاشك أن هذا السلوك يكون نوعا من التعصب الذى يخلق فى نفوس الأقباط «بطريق غير مباشر» دون أن يقصدوا ذلك، ومن ثم فالإنسان المتعصب مهما بلغت قداسته ووقاره لا

يتوانى عن أن يصب جام غضبه ونقمته على من يظنهم أعداء طائفته، أو حتى من يعتبرهم خارجين على طائفته، لأن التعصب يسخر من القداسة والوقار لتأمين الذات الطائفية مما يتهددها، ومن ثم فإن الطائفة- كتكتل بشري- يصبح امتدادها الوحيد بعد الأسرة، ليس الكنيسة بل الوطن، والوطن وحده هو الذى يمتص الطائفية، أما الكنيسة فلتبق إلى الأبد مكان تحرر من العالم، مكان تنازل عن الذات، مكان استبدال الاستقرار الدنيوى بالاستقرار السماوى، والسلام الجسدي بالسلام الروحانى.

ثانيا: آثار العزلة على الأقباط:

لاشك أن عزلة الأقباط وهجرتهم إلى الكنيسة وغربتهم فى وطنهم لا تحقق أى مكاسب ولا أى إيجابيات، بل لقد كانت السلبية هى نتيجة لتلك العزلة التى تجعل الأقباط يعيشون مغتربين فى وطنهم غير منتمين إليه ولا مشاركين فى صنع مستقبله، وبالتالى فهم يتنازلون عن حق المواطنة الذى كفله لهم الدستور والقانون، كما أن هذه العزلة تجعل الطرف الآخر يسقط من حسابه أن الوطن فيه آخرون غيره، وهذا هو الخطر.. لأن النتائج ستكون وبالا على الأقباط، ولاشك أن آثار العزلة واضحة فى التعامل بين المسلمين والأقباط، وهناك قطاع تربى فى مناخ العزلة والطائفية، وهو يجنح للتعامل الطائفى بحيث تتكون العلاقات بين القبطى والقبطى، والمسلم والمسلم، وهذا التعامل الطائفى كان نتيجة طبيعية لأن كل طرف يتعامل مع نفسه ولا يتعامل مع الاخرين ولا يحس بهم، بالرغم من أن الجميع يعيشون على أرض مصر.

فهل هناك نتائج أخطر من ذلك؟ ثم: أليس انفتاح أبناء الوطن - مسلمين

وأقباطاً - على بعضهم، يحقق مصلحة الجميع، وخاصة الأقباط؟

هذه هى الحقيقة بكل صراحة وبدون مراوغة. فهل لنا أن نترك العزلة ونتعامل ونندمج لكى نقضى على الطائفية، ولكى تكون مصر لكل المصريين؟

ثالثا: تأثير العزلة على مصر

لاشك أن مصر بلد عزيز على كل أبنائه، ومصر بلد عريق يفخر به كل المصريين، كما أن مصر بلد كل المصريين دائما. ومشاركة المواطن فى وطنه تعني: المشاركة فى صنع المستقبل، وفى اتخاذ القرار وفى الهوية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فكيف نكون شركاء فى الوطن ونحن بعيدون عن كل ذلك؟ كيف نكون مواطنين ونحن لا نمارس حقوق المواطنة؟ كيف نكون أبناء مخلصين ونحن تأكلنا السلبية وتلفنا الانعزالية؟ وهل يكسب الوطن بهذه الانعزالية؟

لا اعتقد، فالوطن ملك لأبنائه المخلصين المنتجين العاملين على رفعته، المشاركين فى حل مشاكله، المناضلين من أجل استقلاله قولا وفعلا وعملا وإيمانا واعتقادا.

وهنا نقول: إن الفتنة الطائفية ليست موجودة، ونتمنى من الله ألا تكون، ولكن الموجود بيننا الان هو الفكر الطائفى، والسلوك الطائفى يمكن أن يولد ويخلق الفتنة الطائفية، ولا مخرج لنا إلا بالقضاء على هذا الفكر وذلك السلوك الطائفى.

وهنا : إذا كانت بعض الأصوات القبطية تنادى بأن النخبة القبطية لا تعبر عن الأقباط، وأنه لابد أن تقوم الكنيسة بهذا الدور، فإننا نقول: إن هذا الفكر طائفى لاشك فيه، لأن الاقباط مصريون لا تعبر عنهم النخبة القبطية، ولا تعبر عنهم الكنيسة بل يعبر عنهم كل السياسيين المصريين والمصريين فقط.

وفكرة أن الأقباط هم مثل الفلاحين أو الأطباء أو العمال.. إلخ -لهم مطالب خاصة ينبغى تحقيقها- مردود عليها بأن المطالب النقابية للعمال والفلاحين والأطباء هى مطالب لفئات فى الشعب المصرى، ولكن مطالب الأقباط هى جزء من مطالب الشعب المصرى كله، فالأقباط منهم العامل والفلاح والطبيب والمهندس، والنظر إليهم كفئة مميزة هو فكر طائفى أيضا.

فالأقباط جزء أصيل من الشعب المصرى: عددهم عدد الشعب المصرى، وسلوكهم سلوك الشعب المصرى، ومشاكلهم مشاكل الشعب المصرى.

ولا حل غير نبذ الطائفية بالتمسك بالوطنية المصرية التى تجمع المسلمين والأقباط، فهى الحل الذى يقضى على الطائفية وفكرها وسلوكها، الطائفية التى ندعو الله أن يقينا شرها.. إلا أن المشاكل لا تحل بالدعوات والنوايا الحسنة وحدها، بل بالطريق الصحيح للحل، وتبنيه والعمل على تحقيقه، لتكون مصر وطنا لكل المصريين.

أحـداث ومـواقف

أتاح لنا العرض السابق أن نتعرف معا على الجذور التاريخية والأسباب الراهنة للسلوك والفكر الطائفى، وهو السلوك الذى كان له عدة تمثلات فى السنوات الأخيرة، تابعتها فى مقالاتى المنشورة فى الصحف المصرية.

واستكمالا للفائدة، وإيضاحا لتفصيلات لم تتح لنا عمومية العرض السابق أن نستعرضها، رأيت أن أضيف هذه المقالات فى فصل مستقل مرتبة حسب تواريخ نشرها.

الأقباط وانتخابات مجلس الشعب

بدأت انتخابات مجلس الشعب وبدأ معها الاهتمام من كل الاتجاهات - المشاركة والمراقبة - لما لهذه الانتخابات من أهمية حيث سيسفر عنها من هو الحزب الذى سيحصل علي الاغلبية؟ وبالتالى الذى سيشكل الحكومة ومن ثم يسيطر على مقدرات البلاد. وقراءة سريعة لترشيحات الحزب الوطنى حزب الاغلبية نجد أن ترشيحات المرأة لا تتعدى أربع سيدات وبنسبة أقل من ١٪، فكان لهذا الموضوع ردود أفعال كبيرة نظرا لضآلة هذا العدد، وكتبت المقالات من كبار الكتاب والصحفيين دفاعاً عن المرأة، وكان على الجانب الأخر مرشحا الأقباط اللذان تم ترشيحهما ضمن ٤٤٤ مرشحا. اثنان فقط فى دائرة شبرا ودائرة المراغة أى بنسبة أقل من ٠,٥٪، ولكن للأسف لم يتحرك أحد ولم نر أيا من الكتاب والمفكرين والسياسيين الذين يدعون التقدمية والذين يرفعون شعارات الحرية والذين يخرجون علينا كل صباح بعمود الحرية. لم نر أياً منهم يلفت نظره هذا العدد - اثنان من ٤٤٤ - لكى يرصد ويحلل هذه الظاهرة المؤسفة والخطيرة. وأنا أسمح لنفسى أن أكتب فى هذا الموضوع ليس كقبطى ولكن كسياسى وكعضو لمجلس الشعب، ولا أجد حساسية فى الحديث فى أية قضية سياسية تهم مصر..

أما العامل الاخر فهو أن هذه الظاهرة لم تنل الاهتمام ولم تحظ حتى بالتعليق من قبل أية شخصية عامة أو خاصة فى مصر، مع العلم أننى قد سجلت وجهة نظرى فى مجلس الشعب بأننى مع نظام القوائم الذى يعمل على تمثيل الأقليات السياسية والدينية، وأن نظام الانتخاب الفردى يهدر

٤٩٪ من الأصـوات لأن الفـائز لابد أن يحـصل على ٥٠٪ زائد واحـد من مـجموع الأصوات، وهذا الشرط فى ضوء المناخ الذى تعيشه لا يسمح لأى قـبطى أن يحـصل على تلك الاصـوات.. ومن هذه الرؤية يتـحـدد اخـتـيـار الأحزاب للمرشحين والأقباط منهم. مع العلم أنه وقبل ثورة ١٩٥٢، وعندما كان الوفد يطرح أطروحاته السياسية حصل الأقبـاط على أكبـر عدد من المقاعد فى ضوء أغلبية وفدية.. ففى ظل دستور ١٩٢٣ كـانت هناك عشرة مـجالس من يناير ١٩٢٤ حـتى يناير ١٩٥٠، وحـصل الأقـبـاط على نسـبـة تتراوح من ٨٪ حـتى ١٠,٥٪ فى ظل أغلبية وفـدية.. وفى عام ١٩٣٨ حـصل الأقبـاط على ٢,٣٪ فى ظل أغلبية من حزب الأحرار الدستوريين، والبرلمان الوحيـد الذى تم انتـخـابه فى ضـوء دسـتـور ١٩٣٠ - وهذه الانتـخـابات قد قاطعها الوفد - وحصل الأقباط على نسبة ٢,٥٪.

ومعنى هذا أن هذه النسـبـة التى كـان يحـصل عليها الأقبـاط لم تكن فى ظل الطرح السيـاسى فقط ولكن كـانت أيضاً تعتمد على أسمـاء المرشحين الأقباط الإقطاعيين والمشاركين فى قيادة الوفد ومع الطرح السياسى مضافا إليه إمكانيات المرشحين الإقطاعيين من الأقباط كان يفوز هذا العدد.. وبعد الثورة.. وبعد إلغاء الإقطاع وحل الأحزاب لم يتبق فى العملية الانتـخابية سوى العصبية فلم ينجح أحد من الاقباط، الشىء الذى جعل الدستور ينص على تعيين رئيس الجمهورية لعشرة أعضـاء وذلك بهدف سد عـجز وصول الأقباط إلى البرلمان.

قصدنا بهذا السرد أن نوضح أن قانون الانتخاب الفردى لا يعمل بأى عدد مناسب لأى أقلية سياسية أو دينية.. وإننى لا أعنى بهذا مطالبتى بعودة

نظام القوائم وإن كنت أفضله وأويده كما يبدو. ولكن ما هو الحل لكى يتم تمثيل المرأة والاقباط والأقليات السياسية بالعدد اللائق فى المجلس؟ لاشك أن هذه مشكلة واقع مختلف وتراكمات عميقة لأفكار رجعية تعصبية أسفرت عن قناعات - (لدى رجل الشارع العادى الذى لم يحدد لنفسه موقفا سياسيا) - تسىء للتجربة الديمقراطية التى تتميز عن ديمقراطية ما قبل الثورة بتغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة، نقلت المجتمع المصرى نقلة كبيرة وأعطت للمواطن العادى الحق فى الترشيح والوصول إلى المجالس النيابية. فهذا الواقع المتردى لابد أن نتصدى له جميعاً حزبا حاكما وأحزاب معارضة مفكرين وسياسيين، كتابا وصحفيين، نتصدى من خلال الطرح السياسى ويتبنى مشروع قومى من خلاله تذوب وتتلاشى كل طروحات التعصب والرجعية.. لابد من تضافر كل القوى وإعمال كل الأساليب الإعلامية والثقافية فى العمل على بناء واقع لا ينظر إلى الإنسان إلا بمقدار كفاءته ونظافة يده، ولا يقيم مواطنا إلا بمقدار ما قدم لجماهيره ووطنه. ولا ينتخب نائبا إلا من وهب نفسه للدفاع عن قضايا الجماهير المنتجة والعارقة والبانية لهذا الوطن.. وقبل ذلك، وبداية لكل ذلك يجب على الأحزاب أن ترشح من الأقباط والنساء أعدادا أكثر من ذلك بكثير، حتى نبدأ فى هدم هذا السور الوهمى، وحتى نزيل ذلك الحائط الرهيب.

فهل تكون كلمتى هذه بداية لحوار قومى وعلمى وموضوعى بعيدا عن أية حساسية ولوجه مصر أولا وأخيرا؟ هل هناك أمل أن تتطابق أقوالنا مع أفعالنا؟ وهل يمكن أن تكون أقوالنا أفعالا تساهم فى بناء وعى الانسان المصرى حتى نقترب بالحلم من أرض الواقع ونشعر جميعا أن مصر وطن لكل المصريين؟

قبطى واحد فى مجلس الشعب..
أحمدك يا رب

بعد كل انتخابات نيابية تقوم مراكز الدراسات والأبحاث مع السياسيين والحزبيين بتحليل نتائج الانتخابات لرصد وتحليل الظواهر المصاحبة لكل معركة انتخابية لإمكان دراستها وتقييمها. كما أن نتيجة الانتخابات تعطى أهم المؤشرات على تمثيل طبقات الشعب وفئاته فى المجلس النيابى ومدى تواجد كل طبقة أو فئة وذلك عن طريق الانتخاب المباشر من جماهير الشعب.

ولاشك أن نجاح قبطى واحد مستقل فى دائرة كرموز بالاسكندرية يجعل عدد الأقباط ٥ فقط ضمن ٤٤٤ عضواً، أى بنسبة أقل من ٢٥,٠٪ أى أقل من واحد صحيح، هذا يعطى مؤشراً واضحاً بأن التواجد السياسى للأقباط معدوم، كما أنه من باب الموضوعية لابد أن نعترف أن هذه الظاهرة قديمة قدم إنشاء المجالس التشريعية عام ١٨٦٦.

مع العلم بأن الحياة الاجتماعية التى كان يعيشها الأقباط قبل صدور الخط الهمايونى عام ١٨٥٦ -والذى حدد الحقوق والواجبات كما حدد العلاقة بين غير المسلمين من جهة والمسلمين والدولة من جهة أخرى، مع تحديد طرق بناء الكنائس.. إلخ -كانت تلك العلاقة غير سوية، أى كان يعامل القبطى معاملة غير لائقة من حيث كونه مواطناً ومن حيث المخاطبة.

أى لم تقن للأقباط حقوق ظاهرة تجعلهم يعاملون كمواطنين إلا بعد إلغاء قانون دفع الجزية عام ١٨٥٥ والخط الهمايونى عام ١٨٥٦.

كما كانت المجالس التشريعية وهى مجلس شورى القوانين ومجلس شورى النواب، كانت هذه المجالس تتكون من ٧٥ عضواً ينتخبون كل ثلاثة سنوات، ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها وأعضاء المدن، وكان يوجد فى مجلس الشورى عام ١٨٦٦، ١٨٧٠، ١٨٧٦ عضوان من الأقباط، حتى جاء عام ١٩٢٢. وعند وضع الدستور حاول الاستعمار الانجليزى الايعاز بتمثيل الأقباط فى المجلس النيابى بنسبة عددية. وهنا رفض الأقباط والكنيسة -باستثناء قلة من الانجليز - فكرة التمثيل النسبى. ولما عاد سعد زغلول من المنفى فى سبتمبر ١٩٢٣ قال: «لولا الوطنية والإخلاص الشديدين لتقبلوا دعوة الأمين لحمايتهم، وكانوا يفوزون بالجاه والمناصب بدل النفى والسجن والاعتقال، ولكنهم فضلوا أن يكونوا مصريين معذبين محرومين من المناصب والجاه والمصالح، يسامون ويذوقون الموت والظلم على أن يكونوا محميين بأعدائهم أعدائكم».

وبعد ثورة ١٩١٩، ورفع شعار الدين لله والوطن للجميع استطاع الوفد أن يحقق هذا الشعار فى وصول عدد من الأقباط إلى البرلمان لا بأس به. وصل عام ١٩٤٢ إلى ١٠,٥٪ من عدد الأعضاء ووصل إلى ٢,٣٪ فى ظل حكومات الأقلية عام ١٩٣٨. وبعد ثورة ١٩٥٢ والقضاء على الاقطاع مع ظهور النعرات العصبية فى القرى، أصبح تواجد الأقباط فى البرلمان شبه

مستحيل لعدم الاعتماد عند الاختيار على أى أطروحات سياسية، مما جعل أيضاً كثيرا من الأساتذة الجامعيين والمثقفين لا يستطيعون الوصول إلى البرلمان. مضافاً إلى ذلك ظهور الجماعات الدينية المتطرفة فى السبعينات وتشجيع السادات لتلك الظاهرة، حيث أدى هذا إلى خلق مناخ يدعم عدم وصول الأقباط إلى البرلمان، مما جعل أى قبطى لا يغامر بترشيح نفسه خوفاً من تحويل المناسبة الانتخابية إلى معركة طائفية. فى ضوء ذلك أصبح من الطبيعى -واتساقاً مع الأسباب- أن تكون النتيجة أن يفوز قبطى واحد فقط فى انتخابات مجلس الشعب.

وهنا.. ما الحل؟ لا أعتقد أن الحل الذى رفضه الأقباط عام ١٩٢٢ -وهو التمثيل النسبى- هو الحل الذى يطرح عام ١٩٩٣، فهذا لاشك مرفوض.. ونقول للأقباط الذين يخامرهم هذا الحل إن هذا التمثيل النسبى هو البداية لتحويل مصر إلى لبنان آخر، واعتقد أن أقباط ١٩٩٣ لا يقلون وطنية لمصر -وخوفاً عليها -عن أقباط ١٩١٩ و١٩٢٣.

إذن فالحل يكمن فى العمل السياسى الذى يهدف مصلحة مصر لا مصلحة الأقباط، لأننا لانقصد تمثيل الأقباط فهذه المشكلة يمكن حلها عن طريق التعيين كما هو حادث الآن، ولكن مانقصده هو أن يكون مجلس الشعب تعبيراً عن تمثيل حقيقى لكل الشعب المصرى لكى يحس كل مواطن بأنه يشارك فى اتخاذ القرار.

والبداية الحقيقية لذلك هى النظرة الشمولية والعميقة لهذا الشكل، فهل المناخ الذى نعيشه الآن والذى يقيم كل فترة مايسمى بالفتنة الطائفية - يهيىء أرضية صحيحة لما نريد؟ هل نظام التعليم وماتقدمه وسائل الإعلام من إذاعة وتليفزيون يعمق الشعور بالوحدة أم الفرقة..؟ وهل غياب العصر

القبطى من تاريخ مصر، ومن ثم غياب المعنى من وجود الأقباط -إلى يومنا هذا -يدعم الانتماء أم الاغتراب؟ وكيف تسقط مصر القبطية من الوعى التاريخى، ويكرس تعليمنا وصحافتنا ومناسباتنا مفهوم أن مصر نتاج للفرعونية واليونانية والرومانية والاسلامية فقط، مع العلم بأن المواطن المصرى -مسلم وقبطى- نتاج لهذه الحضارات، مضافاً إليها القبطية. وهل نعتمد فى رسائلنا على الفرعونية واليونانية والرومانية والباقى منها هى الآثار، فى الوقت الذى يكون الباقى من القبطية هم البشر الذين يعيشون فى مصر خيطاً أصيلاً فى نسيج الشعب المصرى؟

عندما نرصد هذه الظواهر ونعمل جميعا -وأقول جميعا- على أن نخرج من هذا المناخ غير الصحى الذى يغذى الفتنة، عند ذلك يستطيع المواطن أن يختار النائب على أساس سياسى دون النظر إلى الدين أو غيره من عوامل قبلية أو عصبية. وبذلك نصل إلى مجلس شعب يمثل فيه كل الشعب المصرى ويصبح هذا هو الشكل الحقيقى لتطبيق الديمقراطية.

وقبل ذلك وبعده لابد للأقباط أن يتركوا السلبية واللامبالاة، وأن يبادروا بقيد أسمائهم فى جداول الانتخابات، وأن يشاركوا فى الحياة السياسية عن طريق الانضمام إلى الأحزاب، ولابد من كسر شوكة البداية، ورحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة.

فمن أجل مصر الخالدة ومن أجل ديمقراطية حقيقية -هى هدفنا- ينبغى أن نصل إلى مجلس شعب لكل المصريين بتغيير المناخ غير الصحى، وهذه مسئولية كل المصريين.

أقول: طريد ولى مأوى، مباح ولى حمى، وحيد ولى صحب، غريب ولى أهل.

الفتنة الطائفية.. مسئولية من؟

كثر الحديث عن الفتنة الطائفية، والوحدة الوطنية وكل يوم نقرأ اجتهادات من هنا ومن هناك حول أسباب التطرف الدينى وحول الجماعات الاسلامية، وأخيراً حول التنظيمات السرية المسيحية خاصة بعد مذبحة صنبو فى أول مايو الماضى، فما هى الحقيقة؟

مبدئيا فأنا لا استريح لكلمات الفتنة الطائفية، والوحدة الوطنية إذ إن ما يحدث هو قيام جماعات إرهابية متطرفة لا إسلامية.

ويجب على الرأى العام أن يلغى مسمى إسلامية الذى يطلق على هذه الجماعات، فجميعنا نعلم الإسلام ومبادئه، ولا يمكن أن يكون مايحدث من هذه الجماعات -من قتل وسرقة وترويع للأقباط- من الإسلام على الإطلاق.

وعلى ذلك فلايوجد طرفان من المسلمين والأقباط لكل منهما هدف واستراتيجية يريد تحقيقها، أو طرفان يحاول كل منهما أن يتخلص من الآخر وصولا إلى تحقيق استراتيجيته.. فالأقباط يضربون ويقتلون وتنهب أموالهم ولايحدث من جانب الأقباط مثل هذه الأفعال للطرف الآخر. وعلى ذلك فتسمية فتنة طائفية تسمية غير سليمة، والصحيح هو وجود حساسية وبعض الشوائب تشوب العلاقة بين الأقباط والمسلمين على مر التاريخ وفى بعض فتراته، نتيجة لتشنج الحاكم وانفلاته مثلما حدث فى العصر المملوكى والعثمانى، ونتيجة لغياب المشروع القومى الذى يجمع حوله كل المصريين. وأيضاً يحدث هذا فى غياب الطرح السياسى الذى يجمع المصريين كما

حدث أثناء ثورة ١٩١٩، وكذلك فترة الستينيات التى وحدت -اجتماعيا وسياسيا واقتصادياً- بين المواطنين نتيجة لتذويب الفوارق بين الطبقات.. ومنذ السبعينيات ولظروف سياسية أرادها الحاكم، أزكى تلك الشوائب مرة أخرى عن طريق تشجيعه لهذه الجماعات، فكانت هذه الجماعات الارهابية تترجم بشكل ى الجانب السلبى والسيىء فى تاريخ العلاقة بين المسلمين والأقباط. كذلك وصلت معاملة الحكومة للأقباط إلى المستوى الذى توافقت وتطابقت فيه معاملة الحكومة مع تصرفات الجماعات المتطرفة ضد الأقباط.

فما الفرق بين اعتداء الجماعات على الكنائس وحرقها وعلى الأقباط وقتلهم وعلى بعض الصياغ الأقباط وسرقة مجوهراتهم -وآخر هذه الجرائم مذبحة الخمسة عشر قبطياً بدون سبب ولا جريمة غير أنهم أقباط- ما الفرق بين هذا وبين سلوكيات الحكومة فى عدم التصريح ببناء الكنائس تطبيقاً لخط همايونى منذ عام ١٨٥٦، وكأن مصر عدمت رجالها المشرعين؟ ولا أعلم كيف يتطابق موقف الحكومة من إعمال هذا الخط للآن مع كلماتها وشعاراتها عن مسايرة العصر وثورة الديمقراطية التى تجتاح العالم. وهل تجاهل الأقباط من خلال إسقاط الحقبة القبطية -كحضارة -من وسط الحضارات الأخرى التى يتكون منها التاريخ المصرى وصل إلى حد عدم توظف الأقباط فى بعض المناصب كالوزراء والسفراء والمحافظين أو حتى مأمور مركز، تلك الوظائف التى كان محمد على يعين فى مثيلاتها أقباطاً.

كما أن هناك أيضا الدستور العرفى والقانون غير المكتوب الذى جعل

الأقباط لايدخلون كليات بعينها مثل: الشرطة والكليات العسكرية، حتى وصل المستوى إلى عدم دخول الأقباط مدارس مثل مدارس المعلمين التى تخرج مدرساً ابتدائياً، مع العلم بأن الأقباط كانوا يوما وزراء مالية وخارجية ومرة واحدة كان منهم وزير للحربية. وماذا يعنى تجاهل الأقباط فى وسائل الاعلام، سواء فى تواجد بعض المساحات الإعلامية لقيم المسيحية أو حوارات مع بعض أعلام الأقباط أو حتى تواجدهم فى الدراما التليفزيونية كجزء من الشعب المصرى كما حدث فى تمثيلية ليالى الحلمية للقدير أسامة أنور عكاشة؟ إن هذا السلوك ليست خطورته فى عدم الظهور فى وسائل الإعلام ولكن الخطورة هى إحساس الطفل المسلم والمسيحى بعدم تواجد الأقباط، مما يجعل الطفل المسلم يكبر ولديه إحساس وتربية على أن المجتمع مجتمع المسلمين فقط.

وماذا عن التعليم الذى أصبح الآن تعليمين، وليس تعليما واحدا؟ ففى المدارس أصبح الطلبة المسلمون فى جانب والأقباط فى جانب آخر. فمن خلال تجاهل الأقباط بتاريخهم وديانتهم أصبح الطلاب الأقباط غير مرغوب فيهم فى مدارسهم. وبالطبع كل هذا -وغيره كثير- لابد أن يفرز علاقة غير سوية، وأن يجعل المناخ غير صحى والخطر كل الخطر على الطفل وعلاقته بالآخر، إذ سيولد فيما بعد علاقة غير سوية بين الرجل المسلم والرجل المسيحى، والنتيجة انتخاب قبطى واحد فى مجلس الشعب ضمن ٤٤٤ عضواً، والفضل فى نجاح القبطى يرجع إلى زميله المسلم فى الدائرة. فأولا: ماالفرق بين معاملة الجماعات المتطرفة ومعاملة الحكومة للقبطى؟ اعتقد أنه

لافرق فكلاهما يكمل الآخر.. وماذا تكون النتيجة؟ النتيجة لاشك هى إيمان قطاع من الأقباط بالهجرة كنوع من الهروب إلى خارج الوطن، ويحدث بعد ذلك -وعلى ضوء ذلك- موقف ضد الدولة فى الخارج من هؤلاء المهاجرين تعبيراً أو تنفيساً منهم عن المكبوت داخلهم أثناء تواجدهم بمصر قبل الهجرة. أما القطاع الأخير فيصبح متعصباً حتى ولو كان تعصبه سلبياً وليس ايجابياً، بمعنى رد الفعل وليس الفعل.. ويعد ذلك يسود الجميع -جميع الأقباط- السلبية الخطيرة التى تؤثر سلبياً على الوطن سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، ومن هنا تصبح الكنيسة هى الملاذ للقبطى والأمان والبديل الجاهز للمجتمع. وعلى ذلك أصبحت الكنيسة تقوم بدور غير دورها الدينى، فأصبحت تقوم بدور اجتماعى: رعاية الفقراء ورعاية الشباب ثقافياً ورياضياً ودينيا.. الخ، وتقوم بدور المصالحة بين الأقباط فى مشاكلهم.. إلخ مما يجعل رجال الدين يأخذون أدوارا أكبر من دورهم، ومن هذا الواقع يصبح رجل الدين المسيحى بالنسبة للمسيحى هو زعيم بكل مقاييس الكلمة.. وخطورة الوضع أن رجال الدين يسيطرون على الموقف ولايعطون العلمانيين -أى المسيحيين العاديين غير لابسى العمامة السوداء- أى دور من الأدوار التى تقوم بها الكنيسة الآن، مع العلم بأن هذا مرفوض.. مرفوض لأن الهجرة داخل الكنيسة هى انتماء للكنيسة فى غير موضعه، فالانتماء للكنيسة هو الانتماء الدينى أما الانتماء الدينى الشامل المطلق فهو انتماء المواطن إلى وطنه، ذلك الوطن الذى يوفر الأمن والأمان للمواطن. كما أن وضع الكنيسة -والذى تضخم لهذه الظروف- أفرز مشكلة أخرى

هى مـايسـمى رعـاية رجـال الدين، والتى ظهـرت جليـة أثناء خـلاف البـابا والسادات، وهذا الوضع الشاذ والمرفوض لدور الكنيسة هو نتاج لواقع شاذ ومرفوض أيضـاً.. أما مـايطلق على وجود تنظيمات مسيحية سرية فلا أحد يستطيع أن يجزم بعدم وجود هذه التنظيمات، حيث أنها سرية كما يقال. ولكن من اســتـقــراء الواقع المر الحــالى يمكن أن يفـرز هذا الواقع أية تنظيمات، وبذلك يمكن أن يتحول الرفض السلبى للمسيحى -وهو أضعف الإيمان- إلى رفض باللسان أو باليد، ونتمنى ألا يحدث هذا.

وعلى ذلك، مـاهو الحل؟ لاأريد أن أكـرر كـلاما قيل وسيـقال عن الحلول الاستراتيجية للقضاء على التطرف، إذ ليس هذا هو الحل العاجل، فلنطفىء النار ثم نناقش سبب إشعالها، فلا حل سريع غير تدخل رئيس الجمهورية، فـالواقع الحـالى الذى يزداد سـوءاً لايصلح فـيـه وزير ولا رئيس وزراء، وبالتأكيد أن رئيس الجمهورية يعلم كل شىء. وليس الحل أن يعلن الرئيس أن لافتنة فى الصعيد لأن الشعب استقبل الرئيس فى أسيوط، فهذا ليس قياسا للوضع المتردى والذى يزداد ترديا.. فعلى الرئيس التدخل وإعلان رأيه صراحة فى كل مـايحدث، مع العلم بأن التجاهل لن يحل هذه المشاكل ولا الصمت ينهيها.. فمن أجل مصر وكل المصريين نريد «موقفاً سريعاً.. وسريعاً جداً».

فلنبدأ حواراً من أجل مصر..

قرأت باهتمام شديد مقال الأخ الصديق عادل حسين فى جريدة «الشعب» الثلاثاء الماضى، وقد أثار المقال عدة قضايا على جانب كبير من الأهمية، منها ما اتفق معه فيها تماما، ومنها ما أختلف معه وهناك قسم أتحفظ عليه. وفى كل الاحوال فالمقال موضوعى ونابع من إيمان عميق بأهمية الحوار، ولذلك يصلح أن يكون بداية لحوار قومى حقيقى وموضوعى وهو علاقة المسلمين والأقباط.

وسأتناول فى مقالى هذا قضيتين، أعتقد بأهميتهما وخطورتهما، وسيكون التناول بكل الوضوح والصراحة اعتقادا منى أن الوضوح والصراحة هما الطريق السليم لبداية أي حوار للوصول إلى أية نقاط اتفاق.

أما القضية الأولى، فهى دعوة التفاهم بين عقلاء المسلمين وعقلاء الأقباط، وأما الثانية فهى موقف البابا من بعض القضايا ودور الكنيسة السياسى الذى تلعبه الآن. وأعلم يقينا أن الصراحة ستجلب على كثيراً من المتاعب خاصة من جانب الأقباط غير المدركين لأبعاد القضية الأخيرة.. ولكن لندخل فى الموضوع.

أما القضية الأولى، والتى دعا فيها الصديق عادل حسين إلى بداية التفاهم بين عقلاء المسلمين والأقباط... فالخطر أنه وضع شرطا أساسيا،

وهو الشريعة الاسلامية على أن يتم فى المقابل اتفاق صريح حول مفهوم الشريعة وحق المواطنة. وهنا أود أن أوضح من حيث المبدأ أنه لا خلاف إطلاقا حول مبدأ التفاهم، حيث إن الحوار يهدم كثيرا من جدار الخوف والحساسية ويقيم جسورا للرد والفهم الصحيح بين كل الأطراف، وإعمالا لهذا المبدأ -وبكل الصراحة- أود أن أتوجه إلى العزيز عادل حسين بهذه التساؤلات للوصول إلى حد أدنى للتفاهم قبل البدء فى الحوار:

أولا: يتطرق الأستاذ عادل فى مقاله لسلبية الأقباط فى الحياة السياسية، وهنا أقول (وأنا قبطى أمارس العمل العام): إن الأقباط بسلبيتهم لا يبالغون فى الخوف والعزلة على حس أنهم أقلية كما يوضح المقال، ولكن الواقع الذى لا ينكر أن العلاقة بين المسلمين والأقباط تشوبها الآن حساسيات شديدة جدا من خلال عدة عوامل مركبة ومتداخلة. فهل يعلم أخى عادل أن نظرة المسلم العادى - فى الشارع - إلى المسيحى نظرة فيها استعلاء، ويعتبر المسلم أن القبطى أدنى منه مرتبة حتى لو كان المسيحى أعلى منه فى الوضع الاجتماعى؟ إن هذا السلوك يظهر بين العامة فى التعامل، ومع الأطفال فى المدارس، مما يجعل القبطى يحس بالدونية. يضافا لذلك التعامل الحكومى مع الأقباط، والذى يتجلى فى التمسك بالخط الهمايونى، وهنا أقصد الخط الهمايونى كمنهج للتفكير وللتعامل، وليس قانونا يمنع بناء الكنائس. هذا المنهج جعل الأمور تتداخل بين الحكومة والجماعات وحتى

المسلم العادى، ومن خلال هذا المناخ أحس القبطى بأن المجتمع يلفظه ولا يقبله، فهاجر الأقباط إلى ذواتهم واعتقلوا مركب السلبية.

ثانيا: الأستاذ عادل يدعو إلى الحوار مشروطا بقبول الشريعة الإسلامية، وهذا حق للصديق عادل فهذه عقيدته، وإن كان طلبه جاء ممتزجا بالتهديد المقنع فى المقابل ضد التعامل مع من سماهم بالدنيويين. وهنا أسأل: هل يمكن للأقباط أن يستريحوا نفسيا؟ وكيف يتحاور القبطى فى هذا الإطار، فى الوقت الذى يعلم فيه أن الجماعات التى ترفع نفس الشعار تهدده وتقتله وتروعه، وهم لم يستولوا على السلطة بعد، فماذا لو حكموا بمنهجهم هذا وهم على هذا الأسلوب؟ ألا ترى أن كل هذا المناخ يجعل القبطى يرتجف ويخاف؟

ثالثا: أنا أعلم أن الصديق عادل حسين ومجموعة الأساتذة الأفاضل الذين أحترمهم، أمثال الأستاذ فهمى هويدى ود.كمال أبو المجد ود.عمارة والأستاذ الغزالى، يمثلون اتجاها إسلاميا يسمى بالإسلام الحضارى، وقد سعدت بحوار على مدى ساعات طويلة مع المفكر الأستاذ عادل حسين حول هذا الاتجاه، ولهذا الاتجاه أفكاره الموضوعية التى تُحترم والتى تصلح أساسا للحوار. فهل لهذا الاتجاه حضور فى الشارع الإسلامى، خاصة بين الجماعات الرافضة للأقباط وغير الأقباط؟ مع العلم بأن لى ملاحظات على جريدة الشعب رغم اعتزازى برئيس الحزب وقادته وأعضائه، حيث إنهم أخوة

وأصدقاء.. وتدور الملاحظات حول تجاهل الأقباط والتجنى عليهم فى كثير من المعالجات، مما يجعلهم يستفزون من الجريدة.

رابعا: أوضح المقال أن أقباط المهجر يسعون إلى إنشاء دولة قبطية مستقلة على أرض مصر. وفي هذا الصدد أقول: إن ظروف أقباط المهجر لها وضعها الخاص، وهجرتهم لها ظروفها الخاصة، والمجتمعات التى يعيشون فيها الآن لها مناخها الخاص، وعندما يفكرون فى مثل ذلك فهم أحرار فى أن يقيموا وطنا مستقلا للأقباط، ولكن فى مهجرهم وليس فى مصر، فهذه القضية معروف رأى الأقباط فيها، فالأقباط هم الذين رفضوا دعوة الاستعمار فى تحديد نسبة لهم فى البرلمان، فمن باب أولى ألا يقبلوا مجرد طرح مثل هذه الترهات.. وأرجو الصديق عادل ألا يذكرنا بمقولات السادات.

خامسا: هناك قضايا تلقى بظلالها على العلاقة بين المسلمين والأقباط، وفى هذا يلعب الإعلام دورا غير مناسب. فمثلا قضية البوسنة والهرسك عندما يتناولها الإعلام على أنها مذبحة للمسلمين من قبل المسيحيين، ألا يؤدى هذا إلى رد فعل لدى بعض المسلمين لكى ينتقموا من المسيحيين هنا، وفق مبدأ العين بالعين والسن بالسن، فى الوقت الذى يمكن أن نحشد فيه الرأى العام المصرى كله حول هذه القضية لأنها إنسانية وضد كل الأخلاق والقيم - فى المقام الأول - فلا أحد يقبل مثل هذه المجازر، مع العلم بأن الكروات «زملاء البوسنة والهرسك» مسيحيون.

سادسا: اتفق مع الصديق عادل حسين بأن هناك أفرادا متعصبين ومنغلقين من المسلمين والمسيحيين، وهنا أقول للأقباط: ليس التعصب هو أن

تقوم بالاعتداء على مسلم، ولكن الانقلاب الفكرى الذى لا يجعل صاحبه يستوعب الأخر هو نوع من التعصب. واعتقد أن بعض الأقباط سيغضبون على لمناقشتى هذه الأمور بصراحة، مثلما غضبت على بعض الجماعات الإسلامية ليلة وقفة عيد الأضحى وأخذوا يكيلون الشتائم لى لمجرد أننى أدعو للحوار الصريح، أو لأنى قبطى.

هذه خواطر حول القضية الأولى..

أما القضية الثانية -وهى قضية الدور السياسى الذى تلعبه الكنيسة الآن- فأود أن أوضح أن الظروف التى يمر بها الأقباط والتى جعلتهم سلبيين، هى التى جعلتهم أيضا يهاجرون إلي الكنيسة لمزاولة الأنشطة العامة مما جعل الكنيسة تلعب دورا غير دورها الديني، ومما جعل الأكليروس يأخذ دورا أكبر من الدور الدينى. فالأقباط من غير رجال الدين فى الكنيسة لا يلعبون دورا فى قيادة الأنشطة غير الدينية، إضافة إلى أن الجانب الدينى لا يستطيع أن يقوم به -بطبيعة الحال- أى فرد عاد من أفراد الشعب.. هذا الوضع جعل رجال الاكليروس يحسون بالزعامة والدور الذي يفوق إمكاناتهم الشخصية، خاصة أنهم غير مؤهلين للقيام بأى دور غير دورهم الدينى.

ومن خلال هذا أصبحت الكنيسة هى الملاذ للأقباط فتحول الولاء لها.. كل الولاء وليس الولاء الدينى فقط. ولاشك أن البابا شنوده «لتكوينه الشخصى وللظروف التى حدثت معه أيام السادات وبعدها» قام بالقضاء على دورالشعب فى الكنيسة، مما جعله يقوم برسامة أعضاء المجلس الملى العام فى رتبة الشماس، لكى يتحولوا إلى أكليروس ويصبحوا رتبة كهنوتية يمكنه

السيطرة عليهم.

وخلاف البابا مع الأب «متى المسكين» خير دليل على تمسك البابا بدور الأكليروس فى كل شيء، وفى إهدار دور الشعب، مع العلم بأن الكنيسة الكاثوليكية تعطى الشعب دورا مهما، ليس فى الأنشطة الكنسية فقط، بل داخل مجتمع الكرادلة.

أما مواقف البابا والتى يعلنها فى وسائل الإعلام فهى رأى شخصى للبابا، ولا تعبر عن أحد من الأقباط غيره، حيث إن البابا كقيادة دينية مكانه الكنيسة فقط، وأى رأى آخر فى غير الدين «الدين التخصص» هو رأيه الشخصى. وعندما يعلن البابا أن رأى الاقباط فى قضية سياسية مثلا كذا، فهذا ليس من حق البابا فهو ليس وكيلا عن الأقباط فى التعبير عن آرائهم السياسية أو غير السياسية، أما كون البابا يأخذ هذا الدور الذى يمارسه الآن فهذه قضية أخرى ليس مجالها هنا، والحكومة شريكة فيما يحدث.

إن البابا له كل التقدير والاحترام كقيادة دينية فقط، وفى نفس الوقت يجب على الشخصيات القبطية السياسية والعامة أن تأخذ دورها كاملا، وهذه البداية الصحيحة لكل شيء.. إنما الكنيسة لا تتعامل مع الدنيويين، وغير الدنيويين، فالكنيسة لها دورها الدينى والروحى فقط «وأعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله».

هذه بعض الخواطر الصريحة لبداية حوار موضوعى وصريح من أجل مصر كل المصريين، من بداية التاريخ وإلى أبد الدهر.. والله الموفق.

ردآ على بيان أقباط المهجر:
نحن أقباط مصريون ولسنا
أمريكان لكي يحمينا بوش

نشرت جريدة الشعب -الثلاثاء ٣٠ يونيه ١٩٩٢- صورة إعلان من الاتحادات القبطية الكندية والاسترالية والأمريكية مترجم عن الانجليزية، يتحدث عن الضغوط التي يعيشها الأقباط في مصر ويحمل الحكومة والجماعات الإسلامية مسئولية القضاء على الأقباط.. ويبرز الإعلان دور السعودية في تمويل المنظمات الإسلامية التي تستعبد المسيحيين. كما يذكر الإعلان أن الحكومتين المصرية والسعودية تجبران المسيحيين على التحول إلى الإسلام. ويطلبون في آخر الإعلان من بوش وأعضاء الكونجرس الأمريكي التدخل لإنقاذ الأقباط في مصر.

ولاشك أن أقباط المهجر الذين هاجروا من مصر نتيجة عدم توفيقهم في أعمال تناسبهم، أو نتيجة بعض الضغوط التي تمت عليهم كأقباط؛ فحرموا من فرص هم أهل لها ولم ينالوها، أو هاجروا لتحسين مستواهم المادي، .. لاشك أنهم في كل هذه الأحوال قد وصلوا إلى المستوى النفسي الذي جعلهم يتركون مصر بلدهم، وأن يعيشوا في بلد آخر، وهذا جعلهم يشعرون بعقدة الاضطهاد وهم خارج مصر، وأيضا -بالطبع- أخذوا يمارسون حرية الرأي التي تسود البلاد التي هاجروا إليها، كما أنهم يحسون بدين لابد أن يوفوه

لأقباط مصر من خلال دفاعهم عن الأقباط، وذلك حسب ما يعتقدون، وهنا نقول: من حق المهاجرين أن يعبروا بالطريقة التى تعجبهم وأن يناقشوا كما يحلو لهم، ولكن أقول لهم: لا تنسوا أو تتناسوا أن أقباط مصر الذين يعيشون فيها ولم يتركوها -ولن يتركوها أبدا إن شاء الله- هم جزء أصيل من هذا البلد، وهم شركاء فى بلدهم مصر مع إخوتهم المسلمين.

لن نهاجر

نحن أقباط مصر لن نهاجر ولن نطالب بوطن قبطى، كما أن المناخ الذى تعيشون فيه يا أقباط المهجر غير المناخ الذى نعيش فيه، فالقياس لا يصلح ويجب أن تتنبهوا إلى ذلك. ومع ذلك فإن ما جاء بالاعلان لابد من مناقشته لخطورة ما جاء فيه. نحن لا ننكر أن الأقباط يعيشون بعض الضغوط من الجماعات الإسلامية، وآخرها أحداث ديروط ومذابحها. ولا ننكر أيضا تصرفات الحكومة الحقيرة مع الأقباط؛ من تصرفات عقيمة متخلفة جاهلة. ومثلنا الواضح على هذه التصرفات هو إعمال الخط الهمايونى البغيض. ولا ننكر تجاهل حقوق الأقباط والتى كادت أن تصبح قانونا مكتوبا.. كل هذا وغيره لا ننكره، ولكن نحن نختلف معكم يا أقباط المهجر كل الاختلاف فى أساليب معالجة هذا الموضوع وأنتم خارج مصر، وتتناسون أن أقباط مصر يعيشون مع أخوة مصريين مسلمين، أما أنتم فتعيشون مع أجانب أمريكان

وغيرهم. كما أنكم تتحدثون عن المشكلة معتمدين على قوتهم متوهمين أن قوتكم هذه مستمدة من قوة أمريكا وغيرها. واعتقد أن هذا الأساس أو التفكير لا يقترب من الواقع ولا يتسم بالموضوعية، وتشوبه مغالطات كثيرة سياسية وتاريخية. ولا اعتقد أنكم لا تعلمون ما هي أمريكا قائدة العالم الآن؟ هل أمريكا مسيحية يا سادة؟ وهل أمريكا حامية للمسيحيين في العالم؟ ألا تعلمون أن أمريكا أميرة الاستعمار الحديث وفتوة العالم الجديد لا يعنيها لا مسيحيون ولا مسلمون؟ وما رأيكم - دام عزكم - في مساعدة ثوار الأفغان المسلمين؟ أمريكا لا يعنيها سوى مصلحتها السياسية والاستعمارية.. وما رأيكم في تبنى أمريكا للسعودية، هل لأنها مسلمة أم من أجل بترولها؟ وهل السعودية التى تركع لأمريكا لحمايتها من إخوتها المسلمين «العراق»، هل هذا يعنى أن العلاقات الدولية والسياسية تعتمد على أسس دينية أو طائفية؟ لا اعتقد.. فأولا وأخيرا المصلحة فقط.

لا أنفى دور الدول الخارجية

أما ما ورد فى الإعلان عن دور السعودية فى تمويل المؤسسات الإسلامية، فأقول وبكل صراحة إن مصر الآن بلد مفتوح -وبدون أبواب- لكل بلاد العالم لكى تقوم كل المؤسسات والمنظمات الدولية بتقديم الإعانات المالية لكل من هب ودب فى مصر، ولا استطيع أن أنفى تمويل السعودية أو

غيرها لمنظمات إسلامية، كما أننى لا استطيع أن أنفى أن بعض المنظمات الأمريكية تمول مشروعات اجتماعية مسيحية فى مصر. أيا كان الفرق فى التمويل، علينا جميعا أن نقف بكل قوة أمام أى شكل من أشكال التمويل.. ولا ننس في هذا الصدد لبنان التى كانت مفتوحة لكل بلدان العالم منذ خمسة عشر عاما وأكثر. ولكن لا استطيع - يا أقباط المهجر - أن أؤيد ما وصلتم إليه فى أن الحكومتين المصرية والسعودية تقومان بالضغط على المسيحيين لتغيير مسيحيتهما من الذى قال ذلك؟ هل نحن غير موجودين فى مصر وأنتم فيها أكثر منا؟ اعتقد أن الثورة الإعلامية لا تجعلكم الأن أكثر منا علما بما يحدث فى العالم كله. ولكن يمكن أن نقول فى هذا الموضوع: إن هناك بعض المتعصبين من المسلمين والمسيحيين يهمهم ويفرحهم أن يشجعوا كل أصحاب دين أن يتحولوا إلى الدين الآخر. وهنا أقول: إن هذا خطر على العلاقة بين المسلمين والأقباط، وعلى العقلاء أن يرفضوا مثل هذه التصرفات غير المسئولة، فالدعوة والتبشير بالقدوة والنموذج والموعظة الحسنة.

لا يحمينا إلا وطننا

أما بخصوص جاء فى الإعلان من دعوة بوش وأعضاء الكونجرس للتدخل لحماية أقباط مصر -وإن كان هذا جاء بصورة غير مباشرة -فأقول:

نحن -أقباط مصر- مصريون لا تحمينا إلا وطنيتنا وإخلاصنا لمصر ولن يحمينا بوش ولا أمريكا. وما لكم يا أقباط المهجر هل نسيتم تاريخكم إلى هذا الحد؟ هل نسيتم ما جاء بتقرير «جون يورغ» عام ١٨٣٧ عندما قال: «إن الأتراك يعتبرون الأقباط طائفة منبوذة من الشعب المصرى، ولكن ثمة شيئا من التعاطف بين القبط وأبناء العرب لعله نتيجة ما يعانونه جميعا من الألم، ولا يكاد يوجد بينهم وبين النازحين من الأوروبيين أى اختلاط، شأنهم فى ذلك شأن المسلمين».

وهل أذكركم يا اخوتى أقباط المهجر بواقعة أثناء الحملة الفرنسية -دائما نذكرها لنأخذ منها العبرة -عندما غزا الفرنسيون مصر، حيث قام الجنرال يعقوب بتكوين فرقة من الأقباط لمساعدة الفرنسيين ضد المصريين. وهنا يذكر كتاب الأمة القبطية عام ١٨٩٨ أن رجال الدين لم يكونوا راضين عن الجنرال «يعقوب»، وكان بينه وبين البطريرك مشاحنات ومنازعات.

نمد الأيدى للحوار

كما أقول لكم: ألا تتذكرون دور الكنيسة المصرية العظيمة ضد نشاط الارساليات التبشيرية، حيث كان دور هذه الارساليات غزو البلاد اقتصاديا وسياسيا حتى تخلق فى البلاد أقليات ترتبط بها وتكون مرفأ الوصول لسياساتها؟

وهنا يذكر الدكتور وليم سليمان أن الإرساليات التبشرية التى جاءت إلى مصر فى القرن التاسع عشر، وكان من أهمها إرساليتان: واحدة أمريكية والثانية انجليزية. كانت الأمريكية تهدف إلى القضاء على الكنيسة القبطية، بينما الانجليزية كانت تهدف إلى الإبقاء على الكنيسة القبطية مع التغلغل فيها والسيطرة عليها من الداخل. وطبعا كلنا يعرف دور الكنيسة العظيم فى صد تلك الهجمات التبشيرية التى كانت تستهدف مصر أولا ثم الكنيسة ثانيا. وأخيرا في هذا المجال أذكركم بعظمة الشعب القبطى عندما رفض دعوة أغنوخ فانوس عام ١٩٠٨ للانشقاق والتمثيل الطائفى، وهى نفس عظمة الشعب المصرى عندما قضى على روح التفرقة التى كانت ممثلة فى المؤتمر القبطى والمؤتمر الاسلامى عام ١٩١١؟

وما رأيكم يا سادة في موقف الأقباط والكنيسة من قضية التمثيل القبطى فى البرلمان أثناء مناقشة دستور ١٩٢٣.

فهل بعد كل هذا التاريخ الناصع، وهذه المواقف المشرفة من أجل وحدة مصر، نطلب من جلاد العالم ومستغله أن يحمى أقباط مصر؟ ماذا حدث يا سادة؟ هل نعود للوراء؟! «يا ريت»، فهذه الدعوة تخطت حتى هذا الوراء، مع العلم بأن أقباط المهجر لهم مواقف رافضه لموقف الكنيسة القبطية فى معالجة موضوع الوحدة الوطنية. وليعلم الجميع أن الكنيسة لا توافق على بعض تصرفات وأقوال وآراء هذه الجماعة القبطية فى المهجر، وقد وضح

البابا شنوده ذلك فى عدة مواقع.

وأخيرا أقول: لن تحل مشاكل الأقباط فى علاقتهم مع المسلمين إلا بالحوار الصادق والصريح.. إلا بمد الأيدى للمصالحة والمصارحة، من منطلق أننا شركاء في هذا البلد، وأن مشاكله هى مشاكلنا جميعا وسعادته قسمتنا جميعا.. ولن يحل مشاكل مصر غير المصريين، فلا أمريكا ولا بوش ولا غيرهم لهم مصلحة فى حل مشاكل مصر، بل مصلحتهم فى أن تكون مصر غارقة فى المشاكل. فيا أقباط المهجر.. ويا كل المصريين: تنبهوا أين الخطر..

فى قضية الفتنة الطائفية:
لسنا وصوليين.. بل مصريين وطنيين

مقال الأستاذ لمعى المطيعى بأهرام يوم ٩٢/٧/١٣ تحت عنوان «الأقباط: بين الأصوليين والوصوليين» أثار قضايا على جانب كبير من الأهمية. ومن منطلق توضيح بعض القضايا للرأى العام المصرى: مسلمين ومسيحيين، أود أولا قبل أن أتطرق للرد على مقال الأهرام أن أؤكد أن الحوار الذى بدأناه على صفحات جريدة «الشعب» أثار بعض التعليقات وردود الأفعال من بعض الأقباط.

وأقول إننى أؤمن بالحوار إلى أبعد مدى، اعتقاداً منى بأن الحوار هو طريق الأمن والأمان.. وهو الطريق الممهد للوصول لأية نتيجة أياً كان حجم تلك النتيجة، حتى ولو كان تعارف المتحاورين عن قرب. كما أنه ليس بالضرورة أن الحوار لا بد أن ينتج عنه تطابق فى الأفكار، وإلا فلا داعى للحوار من الأساس.

كما أنى أتصور أن جزءاً ليس باليسير من مشكلتنا الآن هو عدم فهم كل منا للآخر، مما يوجد الحساسية والأوهام وأحياناً الخيالات.. فعندما تطلب «الشعب» الحوار - بالرغم من وجود بعض التحفظات - فماذا نقول لأى شخص أو جماعة أو حزب أو جريدة عندما يطلبون الحوار. وإذا لم

يكن الحوار مع من تختلف معه، فمع من نتحاور؟ ومالزوم الحوار مع المتفقين معنا فى الرأى؟ كما أن الحوار الآن بالذات هو البداية الحقيقية لإعادة الثقة بين كل الأطراف. كما أود أيضاً أن أقول إنه فى هذا الجو الملتهب ليس من الحكمة أن «يتعنتر» كل منا ويبرز عضلاته فالمناخ غير مناسب. أما المناسب الآن فهو طرح كل ما يقرب بيننا، وهو أن يثبت كل منا أن الشعب المصرى بمسلميه وأقباطه لابد أن يعيشوا أخوة على أرض مصر، حيث لا يمكن بكل المقاييس أن يتخلص طرف من الطرف الأخر، لأن هذا غير مطروح ولن يطرح أبداً بإذن الله.

كما أن الحديث عن حقوق كل طرف مؤجل -مع الاحتفاظ بكل الحقوق -لمناخ مناسب تكون فيه الأطراف مهيأة لهذا الحديث.

فشعب مصر طوال تاريخه يفتخر -مسلموه ومسيحيوه - بالأزهر الشريف والكنيسة القبطية، حيث إنهما مؤسستان دينيتان وطنيتان بما يقوم به كل من الأزهر والكنيسة فى العالم للمسلمين والمسيحيين، ومن ثم يصبح الحديث عن هذه المؤسسات الدينية مباحاً للمصريين جميعاً حيث يؤثر دورهما فى تكوين المصريين بطريق مباشر أو غير مباشر، كما أن رؤساء هذه المؤسسات هم شخصيات عامة مصرية. وأنا شخصياً تعرفت على أشياء داخل الكنيسة من كتب كتبها كتاب مسلمون.

ولذلك -ومن باب المصارحة والموضوعية- عندما تحدثنا عن بعض الأقباط المتعصبين قلنا ومازلنا نقول: ليس بالضرورة أن يكون التعصب هو حمل السلاح أو الاعتداء على الآخرين. وهنا ماذا أقول عندما يرسل لى شاب قبطى خطابا من سبع صفحات رداً على ماكتبت عن دور البابا السياسى، ويصل هذا الشاب فى خطابه إلى مستوى أن يسقط عنى مسيحيتى، فماذا نقول فى هذا أيضاً أيا كانت الأسباب والدوافع، وهى موجودة ومبررة؟ وبالمثل عندما يصل الإحساس ببعض الأقباط إلى أن كل المسلمين هم جماعات متطرفة، هل هذا الإحساس يساعد الأقباط على أن يعيشوا مع إخوتهم فى وطنهم مصر؟

هذه الأمثلة هى التى أردنا أن ندلل بها على تعبير التعصب المسيحى. وهل عندما يتحدث قبطى سياسى -يؤمن بما يكتب- عن أن كل جانب لديه سلبيات، كل بنسبة.. هل نقول أنه يريد أن يتحبب إلى المسلمين على حساب الأقباط؟ ماهذا الذى يقال، وما هو المطلوب؟! ولا أريد أن أستطرد فى هذه النقطة. أما مايخص دور رجال الدين المسيحى السياسى فأود أن أوضح أن رجال الدين بدورهم الدينى -الذى له مكانته عند المسيحيين- لهم كل الاحترام والتقدير، وعلى ذلك عندما كتبت أن الآراء السياسية لرجال الدين تخصهم وليس بالضرورة أن تعبر عن الأقباط لمجرد أنهم رجال دين، فذلك للأسباب التالية:

أولا: إن البابا «شنوده» الثالث أكد مرارا وتكرارا بعد عودته من التحفظ أنه لا يعمل بالسياسة ولاهو زعيم سياسي، ولكن قداسته عندما توجه إليه أسئلة سياسية يضطر للرد عليها فهذا رأى البابا الشخصى، وليس دوره هو التعبير السياسي بالنيابة عن الأقباط.

ثانيا: ماموقف رجال الدين عندما يدلون بآراء سياسية، حيث يضعون أنفسهم فى مواجهة من يخالفهم فى الرأى السياسى، حيث إن الآراء السياسية هى حرية لكل مواطن.. فهل هذا لايؤثر على وضعه كرجل دين؟

ثالثا: حيث إن الأقباط هم جزء أصيل فى نسيج الوطنية المصرية، وباعتبار أنهم مواطنون مصريون، فإن أى مشاكل تخصهم - حتى ولو كانت بناء كنائس - هى مشاكل تخص مصريين، وعلى السياسيين -سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين- أن يعبروا عن تلك المشاكل، فالتعبير عن مشاكل الأقباط والدفاع عنهم هو دفاع عن جزء من الشعب المصرى، وهذا الدفاع مسئولية السياسيين ومسئولية المؤسسات الدستورية.

ولذلك، فعندما يتصور أى رجل دين أنه له الحق بصفته الدينية أن يدافع عن الأقباط، فإن أول ما يتبادر إلي الذهن من جراء هذا التصور هو أن الأقباط قد أصبحوا مواطنين غير مصريين ولا يعبر عنهم السياسيون المصريون، ولا تدافع عنهم المؤسسات الدستورية، ولذلك فقد أصبحت لهم طرق أخرى للتعبير عنهم غير الطرق السياسية والدستورية التى تجمع

لمصريين جميعا، وبذلك تصبح الأمور لايعلمها إلا الله.

مع العلم بأن دور بابا الفاتيكان هو دور رئيس لدولة رمزية، والدور السياسى الذى يقوم به هو شجب واستنكار كل ظلم يقع على الإنسان وهو يصلى من أجل السلام فى العالم.. من أجل الإنسان.. وهذا دور مطلوب لرجل الدين فقط، وبذلك أعتقد أننا -أقباط مصر- جزء من الشعب المصرى، يعبر عنا سياسيو مصر ومؤسسات مصر الدستورية، وتأكيدا لذلك فهناك شخصيات مسلمة تدافع عن بعض المشاكل التى تخص الأقباط. أما الحديث عن مشاكل قداسة البابا مع بعض آباء الكنيسة فهو ليس سراً، بدليل أن البابا أدلى بحديث صحفى فى كتاب حول هذه الخلافات التى يعلمها الجميع، حيث إن ظروف الحياة وتطور المجتمعات جعلت كل شىء من السهل معرفته.

أما ماجاء بمقال الأهرام للأستاذ لمعى المطيعى -وهو وفدى قديم كما أعلم، كما أنه يصر على أن يعيش الماضى ولا يقبل أن يعيش الحاضر حتى لو كان ذلك الحاضر هو ثورة يوليو ١٩٥٢، والتى نحتفل بعامها الأربعين هذه الأيام- فالأستاذ لمعى أقام مقارنة بين أقباط الماضى الوفديين وأقباط اليوم، والذين وصفهم بأنهم ليسوا أقباطاً فى مستوى أقباط الماضى، بل إنهم وصوليون يريدون الوصول على حساب الأقباط، وأنهم مرفوضون من شباب الأقباط.. وكذلك حكم سيادته وأصدر حكمه الذى لايرد بأن هؤلاء الأقباط

الوصوليين لا يصلحون لأن يشاركوا فى أى حوار حول التطرف والإرهاب. وهنا نقول للأستاذ الوفدى القدير: إننا والحمد لله من أبناء ثورة يوليو، ولولا هذه الثورة لما كنت قد تعلمت ولا كتبت، حيث إنى موظف لا يملك غير مرتبه الذى ينتهى قبل نصف الشهر مثل باقى موظفى مصر الغلابة.. ولست باشا أو ابن باشا، كما أقول للسيد حبيب الباشوات: إن أقباط اليوم- أو الأمس -الذين تقيمهم سيادتك بالدور الذى لابد أن يلعبوه من أجل الأقباط، أقول: آسف يا سيدى فنحن أقباط سياسيون مصريون نعمل من أجل الشعب المصرى جميعا.. والسياسة فى نظرنا هى حب الجماهير وتبنى قضاياها والدفاع عنها.. وليست السياسة -كما تريدها فى الماضى- هى وجاهة وملكية وأراض وعقارات وألقاب، ونحمد الله الذى أراد أن نصل إلى مجلس الشعب، وقد وفقنا الله فى التعبير عن مشاكل مصر، فلا أعلم ماهى الوصولية عندما نكتب مانؤمن به؟! وهل عندما نختلف فى الرأى يكون الحكم علينا بهذا المستوى الهابط؟! وماهو المطلوب لكى نكون أقباطاً أمثال الباشوات الذين ذكرت؟! ومارأيك فى أحدهم وهو مكرم باشا عبيد، هل كان يدافع عن الأقباط فقط؟ ومارأيك فيه عندما قال إنه مسيحى الديانة مسلم الوطنية؟ وهل نحن ياسيد لمعى فى احتياج لأن نأخذ منك صلاحية بأننا نصلح للحوار أو لا نصلح؟ وهل المشاركة فى مشاكل مصر تتطلب إذنا من أحد؟ حقيقة لاأدرى ولاأعلم علاقة رأيك هذا بمحاكم التفتيش..

أما اتهامك بأن المتحمسين هذه الأيام هم بقايا ماركسيين، لم يجدوا مكاناً فبحثوا عن المسجد والكنيسة لكى يجدوا لهم دوراً، فأقول لسيادتك: هل نعتبر هذا نوعاً من الإرهاب للآخرين؟ أعتقد ذلك وأذكر سيادتك بأن إرهاب الفكر لا يقل خطورة عن إرهاب السلاح، ومع ذلك نحن نحترم رأيك لأننا نؤمن بالحوار.. وأعتقد أن صاحب كل رأى يمكن أن يعلن عنه ويدافع من أجله.

وأخيراً.. فنحن مصريون وطنيون، أما الوصولية وغيرها فسيحكم عليها التاريخ، ذلك التاريخ الحر الذى يسطره الأحرار.. فستقول كلمتنا من أجل الله ومن أجل مصر مهما كانت الزوابع، ومهما كانت الحملات، لأننا نعلم أن الحديث فيما يعتبر مقدسات ليس باليسير، ولكن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة، فلنبدأ بأولى الخطوات ومعنا كل المصريين الشرفاء والعقلاء من المسلمين والمسيحيين الذين يؤمنون بالحوار.. بالحب.. بالود.. من أجل أن نعيش جميعاً أخوة نؤمن بالإله الواحد الذى نعبده جميعاً.

ليست فتنة طائفية.. بل أفكارا وسلوكا طائفيا

لاشك أن مصر حتى الآن يحميها الله من شر الفتنة الطائفية، حيث لا توجد فتنة طائفية بالمعنى العلمى، ولا نقول هذا الكلام مثل كتبة المناسبات، وإنما للتوضيح وللتأكيد على أن المصارحة وإظهار الحقيقة هما البنية الأساسية للحوار المنشود الذى نسعى إليه وصولا إلى اتفاق حول مشاكلنا أو كشفا للقضايا المزعومة بيننا.. وإذا لم تكن هناك فتنة طائفية حتى الآن فمن المؤكد أن هناك أفكارا طائفية وسلوكا طائفيا، التمادى فيهما والعزف على أوتارهما سيؤدى حتما - لا قدر الله - إلى فتنة طائفية.

فتنشئة الأطفال من البداية على التفرقة بين هذا مسلم وذاك مسيحى سيثمر ولاشك فكرا طائفيا، وعندما ينظر كل طرف للآخر على أنه أعظم وأقوى وأعرق فهذا سلوك طائفى، وعندما يفكر كل طرف فى أن تكون له مدارسه الخاصة به، فهذه حضانة الزهراء الإسلامية، وتلك حضانة العذراء المسيحية، فهل هناك سلوك طائفى يفرق أكثر من ذلك؟

وعندما يتعامل المسلم والمسيحى مع التاجر والطبيب والصيدلى، المسلم مع المسلم والمسيحى مع المسيحى، فهل يدل ذلك على غير الطائفية؟

هذا وغيره كثير، وليس بالضرورة أن هذه السلوكيات يسلكها كل

المسلمين وكل الأقباط، ولكنها سلوكيات موجودة وأمثلة صارخة تعيش بيننا ونتعامل بها، وعلى ذلك يصبح التفكير فى التمثيل الطائفى على المستوى القطرى والفكرى مشروعا وقائما، ومن ثم يمكن التفكير فى أن يمثل رجال الدين الأقباط سياسيا، خاصة أن الكنيسة هى الحصن والملاذ والملجأ حسب الاعتقاد الراسخ فى أذهان الأقباط الآن.

فلماذا لا يحدد عدد للأقباط فى الوزارة وفى مجلس الشعب وفى كل المؤسسات فى الدولة؟ ولماذا لا يصبح للأقباط حزب مسيحى لكى يدافع عنهم؟ وغير ذلك كثير.

لسنا أقلية

وهنا أقول -بكل الاخلاص لله ولمصر- إن أساس الداء وأصل المرض هذا التفكير الطائفى الذى سيفرز فتنة طائفية. وفى هذا الإطار أريد أن أوضح أن تعبير أقلية قبطية هو تعبير غير دقيق وغير صحيح، حيث إن أقباط مصر لا يمثلون مشكلة عرقية مثل الأقليات الأخرى كالأكراد والدروز والبربر، إذ إن الاقباط ليسوا دخلاء على مصر بل هم جزء أصيل فى التكوين المصرى التاريخى والحضارى.. فهل بروز هذه الأفكار وذلك السلوك الطائفى يؤدى إلى نتيجة غير الفرقة وعدم التوحد والطائفية؟

وهل الحديث عن ظلم الأقباط واضطهادهم من المسلمين، وإظهار أن

الحق كل الحق فى جانبهم -وذلك على طول الخط يخدم عنصرى التفاهم والوحدة؟ فى الجانب المسلم عندما يكون الحديث عن أن الأقباط مخطئون كل الخطأ وأن المسلمين موقفهم صحيح على طول الخط.. أليس هذا هو التشدد والتعصب الذى لا يقرب المسافات بين الطرفين.. بل يباعد المسافات ويظل كل طرف فى مكانه، مع العلم بأن سنة الحياة أنه لا يوجد فيها مطلق سوى الله وحده سبحانه وتعالى.

الفراعنة أجدادنا جميعا

كما أن من يتصور أنه يملك الحقيقة وحده دون الآخرين فهو مخطىء كل الخطأ، ولكن الموقف المعتدل والمنطقى والطبيعى أن لكل طرف سلبياته وأخطاءه ولكل طرف إيجابياته. ونريد هنا أن نتحاور سويا فى بعض السلبيات والأفكار والمعتقدات الخاطئة التى تشوه العلاقة التاريخية بين أبناء شعب مصر الواحد.

فكيف يتصور بعض الأقباط أن الدعوة إلى إحياء الفرعونية مقابل العربية حل لمشاكلهم؟!

وهل الفرعونية ملك للأقباط وحدهم؟ وما هو موقع المسلمين الذين اعتنقوا الإسلام وهم مصريون فراعنة؟ وهل لهم أن يعتزوا بحضارتهم الفرعونية مثل الأقباط أم لا؟

والمثال الواضح هنا الدكتورة العظيمة نعمات أحمد فؤاد.

اندثار اللغة القبطية

هل تكمن المشكلة فى إحياء اللغة القبطية كما يزعم بعض الشباب القبطى؟ وما هى الحكمة من هذه الدعوة؟ خاصة أن تلك الدعوات لا تثمر غير الفرقة والتباعد والتمايز.

وهل اندثار اللغة القبطية مشكلة الأقباط أم مشكلة الفاتحين؟ خاصة أن الأقباط هم الذين تنازلوا عن لغتهم القبطية ولم يتمسكوا بها مثل باقى البلاد التى فتحها الإسلام، حيث نرى الآن بلادا إسلامية متمسكة بلغتها القومية مثل: إيران وباكستان وأندونيسيا والهند وغيرها.. ترى خطأ من هذا؟

وهل منطقى وبكل المقاييس أن تجد دعوة مثل تلك الدعوة فى أرض الواقع نصيبا؟

وإذا كانت هذه الدعوات أساسها التنكر للعربية، فأريد أن أذكر أن الجزيرة العربية قبل الإسلام كان بها بعض القبائل المسيحية مثل غسان وتغلب وتنوخ ولقمة وجزام وكاملة.

من هم أصحاب البلد؟

وما هى حكاية أن بعض الأقباط مازالوا يتأثرون بمقولة: إن الأقباط

أصحاب البلد الأصليون، وأن المسلمين استعمروها؟!

ما هذا الهراء وما هذه الأحلام السائجة التى لا تجدى بل تزيد النار اشتعالا؟! حيث إن معنى ذلك أنه سيكون على المسلمين المستعمرين أن يدافعوا عن وضعهم الحالى بكل الطرق، فماذا تكون النتيجة؟

هل نريد أن يتحول سلوكنا الطائفى وأفكارنا الطائفية إلى فتنة طائفية حقيقية؟!

كما أن هذه الأحلام -حتما- تتوج بقضية تعداد الأقباط.. فهناك من يقول إن تعدادهم ١٠ ملايين أو أكثر، ولا أعلم من أين جاءت هذه المعلومات؟!

هل هناك مؤسسة سرية أو علنية قامت بهذا التعداد؟ وإذا لم يكن فى أى من الوقائع الموضوعية والأحكام المنطقية ما يقنع بهذا التعداد، فما هو المطلوب إثباته من التأكيد على العدد إلا تكريس الانقسام الطائفى بالمطالبة بنصيب الأقباط الذى يوازى عددهم؟

فأى أفكار طائفية أكثر من ذلك؟ وماذا لو انتشرت هذه الأفكار من المنطلق الطائفى؟

وماذا لو لم تتحول هذه الأحلام إلى واقع؟ بالتأكيد ستظل عاملا مؤرقا مرهقاً للأقباط يزيد حساسيتهم تجاه المسلمين؛ وهو الشىء الذى

سيولد الحساسية المقابلة التى ستتحول إلى استفزاز ثم رد فعل بأى صورة.. وهكذا تتفاقم الأمور.

أما على الجانب الإسلامى فهناك فكر لدى قطاع من المسلمين مؤداه أن المسيحيين كفار ملحدون لا يحق لهم الحياة، مما جعل بعض الشباب القبطى يناقشنى فى هذا الموضوع وهم فى حالة انزعاج بالغ، متصورين بالطبع أن الدين الإسلامى يؤكد كفر الأقباط.

فكر إلهى وتفسير بشرى

وهنا أحب أن أؤكد على معنى، وهو أن الدين -أى دين سماوى- هو فكر إلهى لا يحتاج إلى نقاش، فلا اجتهاد مع النص.. أما تفسير البشر لهذا الفكر الإلهى فهو تفسير بشرى، أى فكر دينى يخضع للصواب والخطأ.

وعلى ذلك فهناك جماعات من المسلمين تختلف مع جماعات أخرى على معاملة الإسلام لغير المسلمين، متناسين القاعدة الذهبية التى تقول فى مجال التعامل مع غير المسلمين «لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين». وهنا لا أريد الخوض بما لا يتفق مع هدف مقالى واكتفى ببعض الآيات الكريمة: «فإن أعرضوا فما أرسلناك عليهم حفيظا إن عليك إلا البلاغ» الشورى ٤٨.. «فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الأكبر» الغاشية.. «وإن جادلوك فقل الله أعلم بما تعملون، الله يحكم

بينكم يوم القيامة» الحج.. «وإن أحد من المشركين استجارك فأجره» التوبة.. وغير هذه الآيات الكريمة الكثير، مع كثير من الأحاديث النبوية وأحداث من التاريخ الإسلامى تؤكد سماحة الإسلام ومساواة غير المسلمين بالمسلمين واستقرار العلاقة بينهم.

هذه أمثلة كثيرة تدل على أن هناك قضايا مختلفة ومشاكل تحتاج إلى حلول لكى لا تسوء العلاقة بين طرفى الأمة ويسيطر الفكر الطائفى.. فهل هناك مصلحة لأحد من المسلمين والأقباط فى أن يسود ويستقر هذا الفكر الطائفى؟ لاشك أن هذا ليس فى مصلحة أحد، وكذلك التشدد من كل طرف فى مقابل الآخر.

كما أن هذا المناخ وتلك الأفكار والسلوكيات الطائفية تعطى الفرصة الذهبية للمخططات الأجنبية - على رأسها إسرائيل - فى النيل من وحدة الشعب المصرى، ذلك الشعب الذى يمثل فى كل وقت حجر عثرة لكل المخططات الاستعمارية والصهيونية.. وآمال إسرائيل فى التفتيت معروفة وموثقة تاريخيا.. أفلا تتذكرون؟

السلطة تكرس الطائفية

إن الشرطة والسلطة تقومان -بوعى أو بدون وعى- بدور فى تكريس الطائفية.. فعندما تتشنج الشرطة لبناء دورة مياه فى كنيسة أو حتى بياض

حائط أكلته الشمس، ويتم القبض على الأب الكاهن نتيجة لذلك وتعيين حرس على الكنيسة خوفا من تكملة البناء.. ألا يعتبر هذا استفزازا للمسلمين وللمسيحيين على السواء؟.. بالنسبة للمسيحيين سيتولد شعورهم بالاضطهاد والظلم.. وبالنسبة للمسلمين فهى إثارة للمشاعر حين يتصور بعض المسلمين أن الأقباط قد اقترفوا جرما ضد القانون، وبالتالى يتكون الفعل ورد الفعل كذلك.. فماذا تقصد الدولة عندما تتعامل مع الكنيسة عند اللزوم -وذلك اللزوم حسب مزاج الدولة- أقول ماذا تقصد الدولة عندما تتعامل مع الكنيسة على أنها الممثلة الشرعية السياسية وليست الدينية فقط للأقباط؟ وماذا تقصد الدولة عندما كانت تشارك الكنيسة فى قضايا سياسية وليست دينية مثل تعيينات معينة هنا أو هناك؟ ألا يعتبر ذلك تشجيعا على الطائفية؟

وماذا نقول عندما يطلب أو يتصور بعض الأساقفة أنه مفروض عليهم أن يفعلوا ذلك، مثلما فعل أسقف طهطها وجهينة فى مبايعته للرئيس مبارك لدورة رئاسة أخرى؟ هذا مقبول ونيافة الأسقف حر، فمن حقه أن يبايع حسبما يريد، ولكن عندما يكتب على لسانه أنه والأقباط -رجالا ونساء وأطفالا- يبايعون.. عندئذ نقول ما هذا الذى يحدث؟! ومن الذى فوض نيافة الأسقف فى أن يبايع باسم الأقباط؟! وهل لا يحق لأى قبطى فى تلك الإبراشية ألا يبايع الرئيس؟ وهل هذا أمر دينى يجب أن يطاع من الأسقف

لأبنائه؟! اعتقد أن هذه الأمور ينبغي أن تدرك إدراكا صحيحا من السلطة لخطورة هذه المواقف، حيث أنها تكرس الطائفية.

رواسب تاريخية عند الجميع

نأتي إلى قضية ذات أهمية بالغة وهي بعض الرواسب التاريخية التي تؤثر بلاشك في نفوس المسلمين والأقباط، حيث إن كلا منا بداخله تاريخ طويل من الأفكار والعادات والتقاليد، تاريخها تاريخ الحضارة المصرية.. فهل الظلم الذي وقع على الأقباط إبان الحكم المملوكي والعثماني كان باسم الإسلام؟ ذلك الظلم الذي وصل إلى حد أن القبطي لا يستطيع أن يلبس جلبابا جديدا أو يركب دابة «حمارا» ويمر على مسلم.. ووصل عدم التعامل الطبيعي مع المسيحيين إلى حد أنه كان عندما يصدر تصريح بالدفن للقبطي كان يكتب فيه: يصرح للكافر ابن الكافر الذمي ابن الذمي فلان بالدفن.

فهل هذا التاريخ الأسود في العلاقة مازالت له آثاره السلبية لدى الأقباط، وذلك على المستوى النفسي؟ وفي المقابل هل مازالت هناك رواسب لدى المسلمين نتيجة للحملة الصليبية الأوروبية الاستعمارية التي احتلت العالم العربي باسم الصليب، والتي كان هدفها الاحتلال وإذلال المسلمين باسم المسيح؟ وأيضا امتداد الحملات الاستعمارية الحديثة اعتقادا أن هذه البلاد المستعمرة بلاد مسيحية، هل مازالت هناك آثار لذلك؟

اعتقد أنه يمكن أن تكون هناك بعض الآثار التاريخية فى نفوسنا.. ولكن الأهم والأعظم أننا نعيش على أرض مصر مصريين قبل التاريخ وبعد التاريخ، فمصر التى وحدتنا وصهرتنا فى بوتقتها تجعلنا قادرين على تجاوز كل هذه الأمور بالحوار الموضوعى.

ولا يعقل أن يظل نفر من الكتاب من الجانبين يعتقدون أن كتاباتهم المثيرة لكل طرف تعطيه وضعا مميزا أو ترضي غروره، فالقضية أخطر من ذاتيتنا وأكبر من نوازعنا الشخصية وأعظم من نوازع الظهور بين جوانحنا.. فالتدين الحقيقى هو الإيمان بأن الأقباط والمسلمين لابد أن يتعايشوا ويتفاعلوا بالحوار والتقارب والود والحب، مع التأكيد على أن المصرى المسلم والمسيحى هو نتاج لمجموعة حضارات على رأسها الحضارة القبطية والإسلامية، فأى تقارب أعظم من ذلك؟

فلا حل بالانعزالية ولا بالفكر والسلوك الطائفى، بل بالتلاحم والاندماج. فلا شفاء فى الهروب لأحضان التاريخ أو استرجاعه.. فهذا موقف العاجز، ولا الحل فى أشياء أصبحت فى ذمة التاريخ، ولا التوحد فى كيل الاتهام كل للآخر، فعلاج التوتر ليس بمزيد من التوتر، كما أن علاج العلاقات غير الصحيحة يكون بمزيد من العلاقات الصحيحة.

والله الموفق لما فيه خيرنا.

حوار صريح مع شاب مسيحى

لاشك أن المقالات التى شرعت فى كتابتها فى جريدة «الشعب» والتى بدأت بمقال بعنوان «فلنبدأ حواراً من أجل مصر» رداً على مقال الأستاذ/ عادل حسين الذى دعا فيه لإدارة حوار مع عقلاء الأقباط، لاشك أن هذه المقالات -والتى كان آخرها مقال بعنوان «ليست فتنة طائفية بل أفكارا وسلوكا طائفيا»- قد أثارت ردود أفعال غير عادية فى الأوساط القبطية على مستوى الأكليروس والشعب أيضا، وقد كانت ردود الأفعال هذه متباينة وغير موضوعية، بدأت بالعتاب واللوم حتى وصلت إلى وصفى بأننى غير قبطى. كما أن البعض تصور أننى ضد الكنيسة لمجرد مناقشتى موضوعا يخص قداسة البابا بطريق غير مباشر. ولا أخفى على نفسى ولا على القراء ولا على التاريخ أننى سعيد كل السعادة بهذه الآراء، حيث إننى من خلال هذه المواقف قد تأكدت لى أشياء كانت غائبة عنى وعن كثيرين، منها أشياء تدخل فى نطاق التربية الخاطئة، ومروراً بأفكار مشوشة، ووصولا إلى تبنى بعض الأشخاص لأشياء تسىء إلى هؤلاء الأشخاص أنفسهم. واليوم أود عزيزى القارىء أن أشركك معى فى التعرف على بعض الآراء والأفكار والتصورات، كما هى وبكل صراحة.

وهذا الحوار مع شاب ليس له اسم محدد ولكن له هوية محددة. وهذه الأفكار التى سأطرحها ليست خيالية أو من بنات أفكارى ولكن هى حصيلة

لحوارات ومناقشات عديدة مع بعض الآباء الأساقفة والكهنة، وكذلك مع بعض الأقباط المثقفين والمتعلمين، وأيضا مع غير المتعلمين غير المدركين للأمور ولكنهم يتأثرون بغير رؤية ولا تفكير.

★★ وكان السؤال الأول: لماذا تكتب هذه المقالات فى جريدة «الشعب» ذات الاتجاه الإسلامى المتطرف؟ ولماذا الحوار مع الأستاذ عادل حسين بالذات وهو الكاتب الإسلامى المتعصب والذى يسيىء إلى الأقباط؟ أليس من الأجدى أن تكتب فى جريدة قومية أو حزبية أخرى؟

★ وهنا أقول إن الحوار في جريدة «الشعب» ومع الأستاذ عادل حسين أولا، لأن الأستاذ عادل هو الذى دعا إلى هذا الحوار، وهو أيضا الذى نريده للحوار مع الأقباط.. والحوار معناه التحاور بين طرفين مختلفين وغير متطابقين، وإلا لما كان هناك داع للحوار أصلا. ومافائدة الحوار مع من أتفق معه فى الرأى أو الفكر أو الموقف؟ وإذا كانت جريدة «الشعب» إسلامية والأستاذ عادل حسين كاتبا إسلاميا متعصبا، فأعتقد أن هذه الأسباب هى التى تجعل الحوار مع «الشعب» والأستاذ عادل حسين مطلوبا، وهذه الأسباب التى ترفض على أساسها ياصديقى الحوار مع «الشعب» والأستاذ عادل، هى ذات الأسباب التى دعتنى أن أتحاور مع «الشعب» ومع الأستاذ عادل . وهل مطلوب أن يتحاور الأستاذ عادل المسلم مع الأستاذ عادل المسلم أو يتحاور جمال أسعد القبطى مع جمال أسعد القبطى؟ هل هذا هو

المطلوب؟ وما النتيجة وما الفائدة من أن يحاور الانسان نفسه فى مشكلة له مع الآخرين؟ أعتقد أنه من الأوجب أن يتحاور الأستاذ عادل حسين مع جمال أسعد، فلهذا الحوار فائدة. وليس المقصود من الحوار هو الاتفاق الكامل أو التطابق التام، ولكن بكون الحوار يتم سيزول كثير من اللبس ويتضح الكثير من الأمور الغامضة، وسنقترب كثيراً من الخطوات نحو بعضنا البعض وهذا هو المكسب المطلوب، لو كان الموضوع يقاس بالمكسب أو الخسارة.

★★ أما السؤال الأخر، فهو: إن كتاباتك جاءت فى وقت غير مناسب وهو أحداث صنبو.. وكذلك هل حوارك مع الأستاذ عادل حسين يعنى أنك موافق على تطبيق الشريعة الإسلامية؟

★ إن الحديث السياسى ليس له وقت مناسب، وآخر غير مناسب خاصة إذا كان الحديث هو حوار مع إخوتنا المسلمين بكل الصراحة والوضوح، لكى نصل سويا إلى حلول لبعض المشاكل المشتركة، وأيضا لكى نوضح لبعضنا البعض كثيرا من الأمور الحساسة ونبدد الخيالات والأوهام التى تسىء إلى العلاقات التاريخية بيننا أما غير المناسب فهو بعض الكتابات التى تزيد النار اشتعالاً والتى تؤجج الفتنة وتغذيها من منطلق البحث عن دور لمن ليس له دور، أو من خلال مناقشة أحاسيس الأقباط من خلال إظهار البطولات الزائفة حول الدفاع عن حقوقهم.

وهنا أريد أن أذكر أننى كنت من القلائل جدا الذين تحدثوا عن مشاكل الأقباط فى مجلس الشعب -وأنا عضو فى التحالف الاسلامى -كذلك كنت أول من كتب عن كل القضايا التى تهم الأقباط فى سلسلة مقالات تحت عنوان «من أجل مصر» بجريدة المعارضة، ولكن الوقت المناسب هنا يقاس على ضوء الكلام المناسب للحدث وهو القياس الصحيح.

أما حوارى مع الأستاذ عادل حسين وكونه يعنى موافقتى على الشريعة الاسلامية، فأقول: إن المطروح ليس استفتاء على تطبيق الشريعة أو أخذ الآراء حولها، ولكنه حوار من أجل فتح خطوط بين المصريين -مسلمين ومسيحيين- وأيضا حوار حول ملابسات ومشاكل وقضايا يمكن حلها والحديث عنها فى إطار الجامعة الوطنية، وأعتقد أنه لن تصل الأمور إلى حد التخوف أو التحفظ. أما كونى أكتب فى جريدة «الشعب» فأنا أمام المشكلة الوطنية التى تمس مصر كلها، يجب ألا نقف أمام أمور حزبية أو طائفية، وهنا أقول: لا أعتقد أن جريدة أخرى تقبل ما أكتب وما أعبر به عن موقفى تجاه قضايا معينة، حيث إن كل جريدة تحافظ على أفكارها وتحالفاتها ومكاسبها ولا أريد أن أزيد، كما أننى أريد أن أوضح أن الكتابة فى «الشعب» هى كسر لمناخ طائفى، فـ «الشعب» إسلامية و«وطنى» جريدة مسيحية وكل طرف يتصور صحة موقفه، فإذا كان كل طرف يتمسك برأيه ويقف مكانه ولا يتقدم خطوة نحو الاخر، فكيف يتم الاقتراب بين بعضنا

البعض؟ ولهذه الأسباب كان الحوار.

★★ السؤال التالي: كيف تدعى أنك تتحاور باسم الأقباط، ومن الذى فوضك من الأقباط؟ وكيف يمكن أن يكون الحوار متكافئا خاصة أن الأقباط هم الجانب الأضعف؟

★ أنا يا صديقى لست مفوضا من أحد ولا أملك ذلك ولا أدعيه، ولكن أنا سياسى قبطى أزعم أن لى وجهة نظر وموقفاً تجاه الأحداث الخطيرة التى تمر بها مصر الآن. فعندما يعبر أى سياسى عن موقفه تجاه أحداث تمر بها بلده فهذا لا يحتاج إلى فرمان من أحد أيا كان هذا الأحد. لأنه لا يوجد أحد يستطيع أن يزعم أنه يعبر عن المصريين، إلا إذا اتفق مع رأيه وفكره كل المصريين، فأنا أعبر عن كل ما يتفق مع رأيى، وأنا أمثل فى كتاباتى كل من يوافقنى فى فكرى، أما من لا يؤمن بموقفى ولا يتفق مع أفكارى فأنا لا أعبر عنه حتى يأتى الوقت الذى أقنعه فيه بموقفى من خلال الدفاع والنضال من أجل إثبات صحة موقفى، وإذا ثبت خطأ موقفى فلا داعى لأن يقف بجانبى أحد، وهنا أقول: كثيرا ما تقف الجماهير ضد من يعمل من أجل مصالحها وتقف بجانب من يعمل لمصلحة أعدائها، وهذه مشكلة وعى، ودور الكاتب والسياسى والمفكر هو تعميق الوعى لدى الجماهير بهدف معرفة مشاكلها والدفاع عنها، وأيضا معرفة من معها ومن ضدها.

أما يا صديقى حكاية الأقوى والأضعف، فهذا منطق طائفى ولا أعلم

ماذا تقصد بكلمة «الأقباط هم الجانب الأضعف». هل تريد أن تقول إن على الأقباط أن يرفضوا الحوار حتى يصبحوا أقوياء؟ وهل نحن فى حرب ضد بعضنا البعض؟ نحن أبناء بلد واحد.. تاريخنا وحضارتنا وعاداتنا وتقاليدنا ولغتنا وأمالنا وآلامنا واحدة. فلماذا ننظر إلى الأمور بمنطق الأقوى والأضعف؟ الأغلبية والأقلية؟ هذا منطق مرفوض من كل من يؤمن به من المسلمين ومن المسيحيين، فنحن جميعا مصريون ومشاكلنا تحل فى إطار المصرية فقط. وما هو الموقف عندما نقول إن هناك بعض الجماعات لا تقبل الحوار؟ فماذا عندما يطلب الآخرون الحوار؟ هل نرفض نحن ؟! أعتقد لا يصح هذا.. ولا إيه يا صديقى؟

★★ السؤال الآخر: كيف تقول إن هناك متعصبين من المسيحيين؟ وأنت تعلم أن المسيحيين هم الذين يضربون ويقتلون وبذلك أنت تتجنى كذبا عليهم، فلو كان الأمر كذلك لكانوا ردوا على أحداث صنبو.

★ أعتقد يا صديقى أن هذه المقولة قد أثارت كثيراً من اللغط بين الأقباط مع العلم بأننى حاولت التوضيح، وأحاول مرة أخرى أن أقول إن مقولة إن هناك بعض الأقباط متعصبين لا تعنى أن الأقباط إرهابيون. فالمتعصب يتطور إلى متطرف ثم يمكن أن يتحول إلى إرهابى. وهنا أقول إن المتعصب ليس من يحمل السلاح، ولكنه فى الوقت نفسه هو الذى ينظر إلى مشكلته فى إطار ذاتى محض، غافلاً -بتعمد -عن النظر إلى مشكلته فى الإطار

العام ومن خلال الظروف الموضوعية التى يعيشها ويعيشها الآخرون. كذلك المتعصب هو الذى يظل حبيس مشكلته وظروفه حتى يشعر دون أن يدرى أن الأخرين كلهم متعصبون مثله وإرهابيون ومتطرفون، وهم بالتالى يرفضونه ولا يقبلونه، ومن ثم تكون النتيجة التقوقع والانعزالية والبعد عن المجتمع. ولذلك أوضح وأقول: حتى لو كانت هناك بعض المضايقات الاجتماعية وبعض الرواسب التاريخية، فيجب أن نتخطى كل هذا وألا نتوقف عند حالة لا تساعد على حل المشاكل بل تزيدها تفاقما وخطورة.

ومن هنا كلنا متعصبون: سواء بالفعل أو برد الفعل.. وأريد أن أقول لأخوتى الأقباط إن التعصب حالة نفسية سيئة، فيمكن أن تتعصب ضد الكاثوليك لأنك أرثونكسى ويمكن للكاثوليك أن يتعصبوا ضد الانجيليين وهكذا، وأيضاً أقول لأخوتى المسلمين هناك تعصب فى صفوفكم، وإذا كنت أكتفى بالإشارة إليه فلأنه مثار أحاديث من الكل. وفى كل الأحوال لا أتصور أن كلامى يعنى أن التعصب فى الجانب القبطى فقط.

أما مقولة الرد على أحداث صنبو فأقول: الحمد لله أننا لم نصل إلى ذلك، ولن نصل فى مصر إلى هذه الحالة بإذن الله.

★★ السؤال التالى: كيف تتحدث عن قداسة البابا شنودة بأسلوب غير لائق وتقول إنه لا يعبر عن الأقباط، فإذا كان قداسة البابا لا يعبر عن الأقباط ولا يمثلهم.فمن الذى يمثلهم؟ خاصة إنه لا يوجد سياسيون أقباط

لكى يقوموا بهذه المهمة؟

★ أولاً: أنا أعتز وأقدر قداسة البابا شنوده الثالث، كما أننى أحترمه وأخضع له كرأس للكنيسة القبطية. أما الأسلوب غير اللائق فلا يمكن تحت أى ظرف أن أقصد التعامل به أو الكتابة عن قداسته بأسلوب غير لائق، كما أننى أعتقد أن هذا التصور الذى انتاب الأقباط واعتبروه أسلوبا غير لائق، يرجع إلى أننى قد كتبت كلاما غير مسبوق عن دور قداسة البابا السياسى، خاصة أن لدى الأقباط حساسية فى هذا الموضوع بعد أحداث التحفظ عليه فى سبتمبر ١٩٨١. أما كون قداسته هو المعبر والممثل السياسى عن الأقباط، فهنا أقول وأؤكد أن هذا الكلام غير صحيح ولا ينبغى أن يقال، حيث إن قداسة البابا قد أكد مرارا وتكرارا على أنه لا يعمل بالسياسة (ولا ينبغى أن يعمل فهو فوق ذلك). وإذا كان قداسة البابا هو الذى ينوب عن الأقباط إذن فقد وصلنا إلى الطائفية المقيته التى رفضها الأقباط ورفضتها الكنيسة عند مناقشة دستور ١٩٢٣. أى أن البابا يمثل الأقباط سياسيا، والمسلمون يمثلهم آخرون سياسيا، أى أن لكل منهم ممثلين سياسيين. كما أن مقولة إن البابا هو الذى يعبر سياسيا عن الأقباط، تجعل قداسة البابا يدخل فى مناقشات ومحاورات سياسية تخول للآخرين الدخول معه فى خلافات ومناوشات سياسية مشروعة للآخرين، دون النظر لموقفه الدينى الذى يقدره كل المصريين، مثلما حدث عندما اختلف مع قداسته جذريا

«القس باقى صدقه» فى الآراء التى أدلى بها قداسته فى المؤتمر الصحفى العالمى الذى عقد فى المؤتمر البابوى.

كما أن عدم وجود أقباط يمثلون الأقباط سياسيا هو قول طائفى أيضا، ولكن الأصح أن تقول إن السياسيين المصريين سواء كانوا مسلمين أو أقباطا هم الذين يمثلون الأقباط، باعتبار أنهم مصريون ومشاكلهم هى جزء من مشاكل الشعب المصرى التى يجب على السياسيين المصريين تتبعها والدفاع عنها، وإذا كان هذا لا يحدث فالحل ليس التمثيل الطائفى عن طريق قداسة البابا أو السياسيين الأقباط.

★★ السؤال الآخر: إذا كنت تتحدث عن علاقة الأقباط مع المسلمين، فما الداعى للحديث عن بعض السلبيات الخاصة بالأقباط والتى لا تخص المسلمين، مثل خلاف البابا مع متى المسكين؟

★ أود هنا أن أوضح أن الأقباط يكونون مع المسلمين النسيج الأساسى للشعب المصرى، وحيث إن هناك أشياء كثيرة تؤثر فى تكوين الشخصية القبطية وسلوكياتها وتشكيل أفكارها ومعتقداتها، فإنه على رأس هذه المؤثرات الكنيسة، التى تؤثر بشكل كبير فى تشكيل الوجدان القبطى، حيث إنها أصبحت المعمل الذى يعد الشخصية القبطية خاصة بعد الأحداث التى بدأت فى السبعينات، والتى جعلت الأقباط يهاجرون إلى الكنيسة. كما أن الأحداث التى انتهت بأحداث سبتمبر ١٩٨١ والتى كان من نتائجها التحفظ

على رأس الكنيسة -وهو قداسة البابا «شنوده»- قد أعطت قداسته وضعا خاصا ونظرة كارزمية من الأقباط تجاهه، فهو القدوة والمثل الذى يحتذى (ولهذا مجال آخر). ولهذه الأسباب -وغيرها كثير- أصبح من الواجب الوطنى ومن أجل التوصل لحلول مستقرة لمشاكلنا فى العلاقة بين المسلمين والأقباط أن نكون صرحاء فى الحديث عن مشاكل الكنيسة الداخلية، خاصة أن العصر الذى نعيشه الآن لا يوجد فيه أسرار يمكن ألا تعرف سواء فى مصر أو خارج مصر، مع العلم بأن الجانب المسلم لا توجد لديه أسرار لا يعرفها أحد. فلماذا التكتم على بعض السلبيات،ورغم أنه لا حل لمشكلة لا تناقش بصراحة.. أى لا حل مع التكتم والتستر على المشكلات. وهنا أذكر بعض الآيات من الانجيل: (فليكن كلامكم نعم نعم، لا. لا، وما زاد على ذلك فهو من التزيد)، وأيضا (دينوا الذين بالداخل، أما الذين بالخارج فالله يدينهم).

★ ★ السؤال الأخير: ماذا تقصد بدور العلمانيين فى الكنيسة؟ هل تقصد إحياء الخلاف التاريخى بين المجلس الملى والبابا؟

★ إذا كان التاريخ يثبت أن المجالس المليّة كانت دائما على خلاف مع البابا، فأنا لا أقصد إحياء هذه الخلافات، ولكن ما أقصده وأؤكده -بل أناضل من أجله- هو دور العلمانيين فى الكنيسة. وهذا ليس تزيدا أو ادعاء باطلا، بل هو حق كل الحق، حيث إن كلمة كنيسة تعنى كلمة شعب، فلا

كنيسة بدون شعب وبالتالى فإن الآباء الأساقفة والكهنة -مع كل الاحترام والتبجيل -هم خدام روحيون للشعب، وبالتالى فلا خلاف بينهم وبين الشعب، حيث إن الاكليروس يجب أن يكونوا على جانب كبير من الروحانية فهم يرفضون العالم المادى وشهواته، ففيم الخلاف إذن؟ على الشعب أن يقود الكنيسة إداريا وماليا، وللاكليروس كل الكنيسة روحيا. وعلى الأقباط أن يطالبوا بحقوقهم داخل الكنيسة، وبعد ذلك تأتى كل الحقوق، مع العلم بأن قداسة البابا «شنوده» الثالث من أعظم الشخصيات المثقفة والمستنيرة التى اعتلت السدة المرقصية.

هذا هو نموذج لبعض الحوارات والمناقشات، وهذه الأسئلة هى نتاج لمجموعة أسئلة كتبها بعض الشباب المحايد الذى سمعها من كثيرين من الأقباط، وليس المقصود بها أو بنشرها الإساءة لأحد، والمقصود هو توضيح نموذج من التفكير، لكن من خلال المكاشفه والمصارحة نستطيع أن نصل إلى الحقيقة، ثم إلى الحل الناجع. كما أن المطلوب أن تكون هناك صراحة أيضا على الجانب المسلم حتى يكتمل الحوار ونصل من خلاله إلى نتائج نرجوها جميعا من أجل مصر التى تحتوى كل المصريين.. والله الموفق.

الأقباط.. وانتخابات النقابات.. والمحليات

لاشك أن الأفكار والسلوكيات الطائفية- والتى تحدثنا عنها فى مقالات سابقة- تملأ حياتنا فى كل المجالات، وخاصة الانتخابات: سواء انتخابات مجلس الشعب أو المحليات أو النقابات، فعند الانتخابات -أى انتخابات- تظهر النعرات القبلية والعصبية وأيضا الطائفية. فإذا كانت النعرات القبلية والعصبية تظهر فى الانتخابات الجماهيرية العادية مثل مجلس الشعب أو المحليات وما شابه ذلك، فالنعرات الطائفية تظهر جلية هذه الأيام فى الانتخابات النقابية -خاصة النقابات العامة- مثل المهندسين أو الصيادلة أوالأطباء، وأخيرا المحامين.

فهذه النقابات العامة تضم نخبة المصريين تعليما وثقافة، وتعتبر الرافد الأساسى للعمل السياسى غير الحزبى، والذى لايُشكل تحت مسمى حزبى، أو أيديولوجى، بل هو تمثيل نقابى مصرى فى المقام الأول.

فما هى النتائج العملية لتلك الانتخابات، والتى تسيطر عليها تلك النعرات. لاشك أن هذا المناخ الانتخابى، والذى يدار بهذا الشكل هو مناخ طائفى يدار بشكل طائفى، وبالتالى تكون الدعوة والاختيار ثم النتائج طائفية. فهل هذا الشكل وهذا الأسلوب يمكن أن يؤدى إلى أى نوع من التوحد بين أبناء الشعب المصرى الواحد؟

ودعونا نتصارح مثلما اعتدنا منذ أن بدأنا فى حوارنا مع جريدة «الشعب»، فنحن ندعو إلى نبذ الطائفية وإلى نبذ السلوك الطائفى والفكر الطائفى. ولكن هذه الدعوة هى دعوة إلى تغيير ذلك الواقع المريض وغير الصحى، أي أن الواقع مازال يدار بهذا الأسلوب الطائفى. وعلى هذا وبناء على تلك الإدارة الطائفية للأمور -وخاصة الانتخابات- فإن النتائج لاشك تأتى غير ممثلة للأقباط، لأنه إذا كان الاختيار طائفيا فالأقباط بلا شك- ولعددهم الأقل- لن تكون النتيجة فى صالحهم على الإطلاق..

فانتخابات مجلس الشعب الأخيرة -والتى تمت بالنظام الفردي- لم يمثل فيها الأقباط سوى بقبطى واحد ضمن ٤٤٤ عضوا، فهل هذا تمثيل؟ والأمر كذلك فى انتخابات مجلس الشورى. أما الانتخابات النقابية فحدث ولاحرج، فلا تمثيل على الإطلاق للأقباط بالرغم من تواجدهم الملحوظ فى بعض النقابات المهنية. فهل يفهم من ذلك أننى أطالب بحقوق خاصة للأقباط؟ لا وألف لا، ولن أكون بإذن الله فى يوم طائفيا لكى أطالب بمثل هذه الحقوق الطائفية، فأنا لست وحدى الذى يقف هذا الموقف، فقد وقف الأقباط والكنيسة والمصريون جميعا أمام المستعمر الإنجليزى وأمام بعض الأصوات الطائفية التى طالبت بمثل هذه المطالب الطائفية منذ إعداد دستور عام ١٩٢٣، وعلى هذا رفضت تلك المطالب الطائفية فى الماضى وسترفض فى الحاضر وإلى الأبد، فالشعب المصرى شعب واحد نسيجه واحد وتاريخه

واحد وآماله وآلامه واحدة.

ومن هنا فإذا كانت الانتخابات حاليا تدار بهذه الطريقة الطائفية التى تسفر عن عدم تمثيل أو تواجد للأقباط، وإذا كنا جميعا -من أجل مصر- نرفض التمثيل الطائفى على أى شكل من الأشكال وعلى كل المستويات، فما هو الحل؟ هل سنقبل جميعا عدم التمثيل للأقباط كأبناء للشعب المصرى؟ وأقول هنا «للأقباط» ليس من منطلق طائفى أيضا، بل أقول هذا فى مواجهة السلوك الفكرى الطائفى، الذى يسود الآن والذى يظهر جليا فى الانتخابات العامة والنقابية. وإلى أن ننفض الطائفية جميعا، وحتى يكون الاختيار للأصلح دون النظر لديانة الشخص، فما هو الحل؟

×××××

أطرح هنا تجربتى الشخصية مع التحالف الإسلامى، كأحد الحلول لهذا المناخ الطائفى، فقد رشحت على قائمة التحالف الإسلامى فى محافظة أسيوط وكنت على رأس القائمة، الأمر جعل قيادة الإخوان ترفض فى البداية حتى لم أحظ بترشيح أحد من ممثلى الإخوان على القائمة. الشىء أيضا الذى جعل الاقباط لايتعاطفون معى، حيث إنى مرشح على قائمة التحالف الإسلامى، وأيضا لم يتعاطف معى المسلمون لكونى قبطيا، حتى كانت الأيام الأخيرة قبل الانتخاب، وأصدر الأستاذ المرشد العام للإخوان

المسلمين بيانا يطلب فيه ويدعو إلى انتخاب جمال أسعد مرشح التحالف بأسيوط. ووفقنى الله وأصبحت عضوا بمجلس الشعب عن التحالف الإسلامى. وقد تعارضنا واتفقنا فى مواقف كثيرة وطنية داخل المجلس، وكانت تجربة فريدة وعظيمة سيسجلها التاريخ. ومن خلال تلك التجربة أقول: لماذا لاتتضمن القوائم الانتخابية للنقابات العامة -وأقصد قوائم الإخوان المسلمين- أسماء قبطية؟ وبالتالى يمكن أن ينجح الأقباط ويمثلوا، وبهذا نعطى مثلا واضحا وعظيما، كما أننا سنعطى نموذجا حيا للأخوة بين أبناء الوطن الواحد، وسيكون ذلك تجسيدا لشعار أن الأقباط لهم مالنا و عليهم ما علينا.

وكيف يمثل الأقباط فى هذا المناخ الطائفى إلا بمثل هذه الأساليب، خاصة فى ظل نظام الانتخابات بالقوائم؟ فعلى الجميع أن يتكاتفوا ليس من منطلق طائفى، بل من منطلق مصرى لتمثيل جميع المصريين مسلمين وأقباطا، كما أن هذه الدعوة لابد أن تجد صدى عند انتخابات مجلسى الشعب والشورى. أيضا على القوى السياسية أن تعمل علي نشر روح الأخوة والمصرية من خلال الدعوة لانتخابات تضم بعض الأقباط فى بعض الدوائر، كما كان يحدث قبل يوليو١٩٥٢، وخاصة عندما كان الوفد يحوز على أغلبية المقاعد فكان للأقباط نصيب ونسبة أكبر من أى حزب آخر. فعلى الأغلبية أن تضع هذه النقطة فى اعتبارها، ولكن ليس من باب الشفقة

والتمثيل الشكلى. وعلينا قبل أن نبدأ فى ذلك أن نؤمن أن المصريين جميعا أبناء هذا البلد وشركاء فيه حتى ولو اختلفت دياناتهم. واعتقد أن هذه الشعارات لا أحد يختلف عليها، بل الجميع يؤيدها ويرددها، كما أن الإسلام يقر ويؤكد على حقوق غير المسلمين. فهل لنا أن نضع تلك الحقوق فى نطاق التطبيق العملى، ليس من باب الطائفية ولكن من باب الحق المصرى ومن أجل تحقيق الحلم المصرى، ومن أجل مستقبل يضم الجميع ويلقى فيه الجميع حياة سعيدة.

× × × × × ×

وإذا كان هذا هو واجب الأغلبية، فعلى الأقباط أيضا دور لايقل عن ذلك، بل يزيد. هذا الدور هو نبذ العزلة والانعزالية، نبذ الغربة والاغتراب الذى يعيشه الأقباط وانتخابات المحليات قادمة، وبالرغم من عدم دستوريتها -لكونها تجرى بنظام القوائم- إلا أننا ندعو الأقباط أن يشاركوا وأن ينضموا لقوائم الأحزاب، كل حسب ميوله السياسية وحسب اتجاهه الفكرى، فلابد من كسر الحاجز وكسر شوكة البداية بالانضمام للقوائم، وبالتالى الخروج يوم الانتخابات للإدلاء بالأصوات للقائمة التى ترى صلاحيتها.

فهذا أول الطريق لحقوق المواطنة، وهذه الحلول ليست هى الحلول

الناجعة، بل هى حلول فى ضوء الواقع الطائفى المذموم، ولكن علينا أن نبدأ حتى نصل إلى حياة تنتفى منها الطائفية، ويتلاشى فيها الفكر الطائفى والسلوك الطائفى، حتى نصل جميعا إلى الاختيار من منطلق المصرية ومن منطلق الأصلح، ودون النظر لأى اعتبار اخر.

فالحل ليس فى الطائفية ولكن الحل فى النظرة القومية المصرية، حتى نشعر أننا جميعا مصريون ومصر لنا جميعا، ولكى نثبت حق الجميع فى وطنه.. ذلك الحق الذى تقره القوانين والأعراف، والأهم والأسبق الأديان، وخاصة الإسلام الحنيف.

خاتمة

تعرفنا سويا على أن المشاكل الطائفية ليست وليدة اليوم، بل إن لها جذوراً تاريخية، واستعرضنا المنحنيات والمنعطفات التاريخية التى ابستنتجنا منها أن الحوادث التاريخية التى تحمل سلوكا طائفيا هى التى ساهمت بقدر ليس بالقليل فى خلق ذلك المناخ الطائفى، يضاف إلى ذلك مسئولية الحكومة بسلوكها الطائفى، كذلك مسئولية الجماعات الدينية ـ فى أغلبها ـ بتصرفاتها وسلوكها غير الإسلامى، والذى يسيىء إلى وحدة الشعب المصرى، ثم دور الكنيسة فى عزلة الأقباط عن المجتمع وتقوقعهم داخل الكنيسة، مكتفين بمجتمعهم الكنسى بديلا عن مجتمعهم المصرى، وتأثير ذلك على الكنيسة ذاتها، ثم على الأقباط أنفسهم، وأخيرا تأثير ذلك على الوطن (مصر)، مدركين أن الجميع مسئولون ـ كل بقدر ـ وأن المسئولية واقعة على كل الأطراف، ومن ثم فعلى الجميع التحرك والعمل.. لا أقول من أجل الوحدة الوطنية، لأن هذا التعبير يعنى وجود فريقين مطلوب توحدهما، بل من أجل العمل لصالح الوطنية المصرية التى تجمعنا كمصريين، حيث إن جميعنا يستقر فى وجدانه التراث المصرى العظيم الذى تنفرد به مصر بين بلاد العالم، والذى لا يوجد مثيله فى أى بلد من بلاد العالم التى تعيش فيها أقليات.. ذلك التراث الحضارى العريق الذى جاء نتاجا للحضارات

الفرعونية والرومانية واليونانية والقبطية والإسلامية، تلك الحضارة التى تجعل من المصرى المسلم والمسيحى يفتخر بالأزهر الشريف وبالكنيسة القبطية، كمؤسستين مصريتين عريقتين حققت كل منهما الكثير والكثير للعالم أجمع.. كل فى مجاله.

والله يوفقنا لما فيه خير مصر والمصريين، وهو ولى التوفيق.

المراجع

١- المسلمون والأقباط فى إطار الجامعة الوطنية — المستشار طارق البشرى

٢- خريف الغضب — محمد حسنين هيكل

٣- روائع حضارتنا — مصطفى الرافعى

٤- الأقباط: الكنيسة أم الوطن — عبد اللطيف المناوى

٥- مواطنون لا ذميون — فهمى هويدى

٦- الأقباط فى السياسة المصرية — د.مصطفى الفقى

٧- الأقباط فى وطن متغير — د.غالى شكرى

٨- الهجرة إلى الفتن — عادل حمودة

٩- مقالات بين السياسة والدين — القمص متى المسكين

١٠- الأقباط فى العصر العثمانى — د.محمد عفيفى

الفهرس

الإهداء	٣
المقدمة	٥
الجانب التاريخى	١٥
دور الحكومة	٥٣
الجماعات الدينية المتطرفة	٧٢
سلبية الأقباط ودور الكنيسة	٧٨
المراجع	١٩٧

أحداث ومواقف

١- الأقباط وانتخابات مجلس الشعب (جريدة المعارضة ٤ نوفمبر ١٩٩٠)

٢- قبطى واحد فى مجلس الشعب.. أحمدك يارب (جريدة المعارضة ١٦ ديسمبر ١٩٩٠)

٣- الفتنة الطائفية مسئولية من (جريدة الأهالى ١٠ يونيو ١٩٩٢)

٤- فلنبدأ حوارا من أجل مصر (جريدة الشعب ٣٠ يونيو ١٩٩٢)

٥- نحن أقباط مصريون ولسنا أمريكان لكى يحمينا بوش (جريدة الشعب ٧ يوليو ١٩٩٢)

٦- لسنا وصوليين بل مصريون وطنيون (جريدة الشعب ٢١ يوليو ١٩٩٢)

٧- ليست فتنة طائفية بل أفكار وسلوك طائفى (جريدة الشعب ٢١ يوليو ١٩٩٢)

٨- حوار صريح مع شاب مسيحى (جريدة الشعب ٢١ أغسطس ١٩٩٢)

٩- الأقباط وانتخابات المحليات والنقابات (جريدة الشعب ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢)

٩٣ / ٢٤٨٢

I . S . B . N

977 - 5427 - 00 - 2



هذا الكتاب يواجه المواقف الطائفية عند المسلمين والأقباط. وبالنسبة للأقباط تحديداً فإنه ينتقد تجاوز الكنيسة لدورها الدينى وأن تقوم بدور المتحدث السياسى باسم الأقباط، فهذا يعنى ترسيخ وضع الأقباط كطائفة ويزيد انقسام الأمة. والمؤلف الأستاذ جمال أسعد يجسد تاريخه هذا المفهوم الذى يدعو له فى الكتاب.

● ففى مطلع حياته (فى الستينات) عبر عن دوره الوطنى من خلال المشاركة فى منظمة الشباب والاتحاد الاشتراكى، وكان يصل إلى مواقع قيادية بالانتخاب.

● وحين قامت الأحزاب، كان جمال يعارض سياسات السادات فى الانفتاح والتساهل مع أمريكا وإسرائيل، فعبر عن ذلك بالانضمام إلى حزب معارض هو حزب التجمع، وبلغ اضطهاده الذروة حين اعتقل مع كل القيادات الوطنية والديمقراطية فى سبتمبر ١٩٨١، باعتباره عضو اللجنة المركزية فى «التجمع».

● وحين اختلف مع التجمع عام ١٩٨٤، لم يكن الخلاف لمصلحة شخصية، ولذا خاض الانتخابات العامة على قائمة حزب معارض آخر هو حزب العمل.

● وفى انتخابات ١٩٨٧ نزل على رأس قائمة حزب العمل فى أسيوط، فكان أو قبطى يدخل مجلس الشعب بالانتخاب العام. ولم يحرجه أن حزب العمل أنش التحالف الإسلامى، بل كان صاحب دور بارز فى المعارضة الوطنية، ودافع ع حقوق الفقراء باعتباره عضوا فى اللجنة التنفيذية لحزب العمل (منتخبا م المؤتمر العام).

● وحين اختلف مع حزب العمل، رفض أن يستخدم الخلاف لحساب الحكوم وظل يعبر عن آرائه الشجاعة من موقع مستقل، إلى أن عاد مؤخراً إلى حز التجمع، فاختير عضواً فى الأمانة العامة تقديرا لمواقفه وتاريخه.